المصدر

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 16 ربيع الآخر 1429هـ الموافق 23 ابريل 2008 العدد (148) Wed. 16/4/1429 - 23 April 2008 **50 ريالاً**

نبيل سبيع:

التحالف بين أبناء الريف والسلاح ركيزة الخطاب الوحدوي (الأخيرة)

الشيخ حسين الأحمر:

يصف علاقته مع السعودية بـ"التاريخية" ومع ليبيا بـ"التجارية"!!

(الحلقة الأولى)

■ عبدالحميد الشعبي - عضو المكتب العسكري للجبهة القومية

يروي تفاصيل مثيرة عن الكفاح المسلح في الجنوب:

خضعت «شعب» لسلطة الإمام يحيى، لكن أبناءها لم يستطيعوا التعايش مع استبداده، فبدأت المقاومة

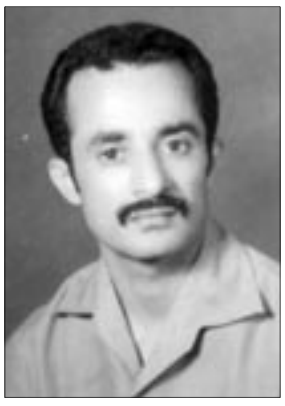

مجلس تنسيق المتقاعدين يعتبر إجراءات مجلس الدفاع حالة طوارئ غير معلنة

دان مجلس التنسيق الأعلى لجمعيات المتقاعدين العسكريين والأمنيين ما وصفها بالحملة العسكرية الهمجية على مقرات الجمعيات في ردفان والضالع.

وحمّل بيان للمجلس، السبت الماضي، السلطة المسؤولية الكاملة عن أي ضرر يلحق بالمعتقلين من ناشطي الحراك الجنوبي، ودعا كافة المتعاطفين مع القضية الجنوبية إلى "الوقوف معنا حتى يتم الانفراج عن كل المعتقلين". وإذ جدد تمسكه بالنضال السلمي، دان أي سلوك يتنافى مع "النضال السلمي".

ويعد هذا أول بيان يصدر عن المجلس منذ بدء حملة الاعتقالات ضد من تصفهم الحكومة بمثيري الشغب والمحرضين عليه. ولم يشر البيان إلى مكان الاجتماع، لكنه أورد

التتمة في الصفحة 4

بعد عراكٍ استمر طوال الاسبوع الفائت

المؤتمر الشعبي يعلن غداً اسماء مرشحيه لانتخابات المحافظين

من المقرر أن يحسم المؤتمر الشعبي العام يوم غد الخميس قائمة مرشحيه لإنتخابات المحافظين بعد إرباكات، استمرت أسبوعاً، حالت دون التوصل إلى قائمة نهائية وتسببت في تأجيل الانتخابات من 27 أبريل إلى منتصف مايو القادم.

وبدا الحزب الحاكم على مدى أسبوع، وفي ظل اعلان المعارضة مقاطعتها للانتخابات، كمن يحاول تعويض غياب أي منافس آخر له بالتنافس مع نفسه.

وستذهب أسماء المرشحين إلى اجتماع الحسم غداً، في حين ترى المعارضة أن المؤتمر كان «في غنى عن كل هذا الضجيج» طبقاً لمصدر في المشترك.

المصدر قال لـ«النداء» إنه كان بوسع المؤتمر الاكتفاء باصدار تعميم داخلي بأسماء المطلوب انتخابهم من قبل المجالس المحلية التي يسيطر المؤتمر على الأغلبية الكاسحة فيها جميعا باستثناء محلي الضالع الذي تعود اغلبيته إلى المعارضة.

وأكد المصدر أن اللقاء المشترك سيقاطع الانتخابات في كافة محافظات الجمهورية بما في ذلك الضالع المحافظة اليتيمة في رصيده، معتبراً أن تعديلات قانون السلطة المحلية مجرد التفاف على مطلب الحكم المحلي.

وأورد المصدر سببين رئيسيين دفعا المشترك لمقاطعة لانتخابات المحافظين: الأول، قيام المؤتمر بنكث التزام سابق له بشأن العمل على التحول إلى حكم محلي كامل الصلاحيات.

أما السبب الثاني- بحسب المصدر نفسه-

التتمة في الصفحة 4

الأمن يعتقل عضو اللجنة الرئاسية في صعدة

هبرة: الحكومة ترفض تنفيذ البند السابع وفق الوثيقة الشارحة له والجندي يحمل قرعة وهبرة مسؤولية إفشال اتفاقية الدوحة

بعد يومين من مغادرة الوفد القطري العاصمة صنعاء اثر عدم التوصل إلى آلية تنفيذ أتفاقية الدوحة بين الحكومة والحوثيين، اعتقلت أجهزة الأمن في محافظة صعدة صباح أمس ناجي بختان، عضو اللجنة الرئاسية المشرفة على تنفيذ اتفاقية الدوحة.

وعلمت الصحيفة أن السلطات الأمنية في صعدة اودعت «بختان» السجن المركزي في المحافظة ومنعت عنه الزيارة دون أن تفصح عن أسباب اعتقاله.

صالح هبرة، ممثل عبدالملك الحوثي في اللجنة الرئاسية، لم يستبعد أن يكون اعتقال «بختان» بسبب أنه أحد 5 اعضاء يمثلون الحوثي في اللجنة الرئاسية. وقال في تصريحه إلى «النداء»، إن السلطة آخذة في تصعيد الموقف في مؤشر واضح إلى رفضها اتفاقية الدوحة، والانجرار وراء تجار الحروب غير الراضين عن الإتفاقية، موضحاً أن الوفد القطري غادر اليمن جراء رفض ممثلي الحكومة الإلتزام بتنفيذ بنود الاتفاقية.

وأفاد أن الوفد القطري أبلغ ممثلي الحوثي مساء السبت الماضي بقراره مغادرة اليمن والعودة إلى الدوحة بعد أن وصلوا إلى طريق مسدود برفض الحكومة تنفيذ وثيقة المراسلات، موضحاً أن هذه الوثيقة تفسر بنود اتفاقية الدوحة ومنها البند الـ7 الذي اعلنت اللجنة الحكومية تعليقها لاعمال اللجنة والعودة إلى صنعاء إلى أن يتم تنفيذه. هذا البند وواصل: «نحن مع تنفيذ جميع

التتمة في الصفحة 4

● الجندي

● هبرة

■ الرياح وحدها ترتاد مدارس الجوف

■ رئيس جمعية الإخاء للتنمية والسلم بشبوة ينصح مشائخ اليمن بتجنيب ابناءهم ويلات الثأر

رئيس تحرير صحيفة الوسط: ما أثير من شائعات تستهدف ضرب التضامن مع صحيفته

● عامر

اعتبر الزميل جمال عامر رئيس تحرير صحيفة الوسط ما تناولته الوسط الصحفي حول سحب ترخيص الوسط بناء على اتفاق بين رئيس التحرير والصحيفة ، إلى جانب دفع تعويضات مالية له "مجرد شائعات وفضل جمال عامر قوله لـ(نيوزيمن) عدم مناقشه القضية كون التي سحب الترخيص منها صحيفة الوسط في اليمن وليست صحيفة الوسط التي في لندن.

وأضاف عامر أنه دائما ما تحدث مثل هذه الشائعات في الوسط الصحافي قائلا، لا يمكن أن نتعامل معها ونناقشها كون مناقشتها نوع من

التتمة في الصفحة 4

النيابة الجزائية تجدد احتجاز المقالح لأسبوع عقب تصويبه أخطائها اللغوية

● المقالح

أعربت نقابة الصحفيين عن بالغ قلقها جراء التصعيد الذي سلكته السلطة حيال احتجاز الزميل محمد المقالح ، وقالت النقابة في بيان لها أنها تفاجأت قيام النيابة الجزائية المتخصصة بإحالة الزميل المقالح للتحقيق وتمديد مدة حجزه لأسبوع دون موجب، بعد أن كانت أبلغت النقابة ظهر الثلاثاء أن إيقاف المقالح لن يتجاوز 24ساعة.

وإذ أعتبر النقابة إجراء النيابة يشير إلى مساع غير ودية وذات منحى انتقامي حذرت من استمرار التصعيد ضد المقالح وسط تنامي شعور بالاستهداف الرسمي للصحافة والصحفيين.

التتمة في الصفحة 4

الجزائية تحجز قضية الخيواني للنطق بالحكم

حجزت المحكمة الجزائية المتخصصة بقضايا أمن الدولة قضية الصحفي عبدالكريم الخيواني للنطق بالحكم في جلسة تعقد في الـ21 من مايو المقبل.

واستمعت المحكمة في جلسة عقدتها صباح أمس الثلاثاء إلى المرافعات الختامية في القضية التي يتهم فيها الخيواني، رئيس تحرير "الشورى" المصادرة، ضمن قضية المتهمين في ما يسمى بخلية صنعاء الحوثية الثانية، التي حضرها جمع من المتضامنين مع الخيواني في مقدمتهم قيادات نقابة الصحفيين اليمنيين.

مرافعة هيئة الدفاع عن الخيواني أكدت براءته، مستندة إلى أن التهم الموجهة إليه تتعلق بعمله الصحفي، ومثبتة البطلان القانوني لإجراءات التفتيش والتنصت الهاتفي التي بنت النيابة على أساسها التهم الموجهة إليه.

نص المرافعة ص 10

وصف علاقته مع السعودية بـ"التاريخية" ومع ليبيا بـ"التجارية"!!

الشيخ حسين الأحمر: ما يحدث في الجنوب أزمة سياسية.. وهناك من يجيِّش الشارع بنغمة الانفصال، وهؤلاء لا بد أن يحالوا إلى النيابة ويحاكموا بتهمة الخيانة العظمى

دعا الشيخ حسين الأحمر أبناء الجنوب للتوجه إلى القضاء والنيابات لنيل مطالبهم. معتبراً ما يحدث في الشارع الجنوبي وحقنه بنغمة الانفصال عملاً غير وطني.

وإذ أشار إلى وجود اختلالات في اداء اللجان المشكلة لحل القضايا العالقة كلجنة الأراضي، لفت إلي جهود الدولة في حل مشاكل المتقاعدين ورصده 30 ملياراً لها.

حسين الأحمر رئيس مجلس التضامن انتقد في حواره مع «النداء» الدولة واستعانتها بالقوات العسكرية في مواجهة ما يحدث في الجنوب وقال إن من الخطأ أن تقوم الدولة بإنزال الدبابات إلى الشوارع والقرى وتنفيذ حملة اعتقالات من البيوت. لكن أكد على ضرورة إحالة كل من شأنه عمل على اقلاق الأمن والاستقرار إلى النيابة، لنيل جزائم.

■ حوار: محمد الصالحي
ينشر بالتزامن مع "مأرب برس"

■ شيخ حسين الأحمر، كيف تنظرون إلى ما يدور في الجنوب؟ وهل هي أزمة سياسية أم مطلبية من وجهة نظركم؟

– شيء مؤسف، وأعتقد أن ما يحدث في الجنوب هي مطالب سياسية، ومما لا شك فيه أن هناك حقوقا، والحقوق تُعالج من خلال القضاء أو المسؤولين، والمتابعة ومنظمات المجتمع المدني والمطالبة، بالطرق التي كفلها القانون والدستور. لكن عندما تكون هناك ضغوط سياسية وتحريك الشارع من أجل الحصول عليها... لأن الشارع عندما تجيشه بنغمة انفصال، لا أعتقد أن تجد إنسانا يمنيا وطنيا حريصا على اليمن يتغنى أو يتفاخر بالانفصال، لأن اليمن أصبحت لها قيمة من خلال وحدتها، فأتمنى أن تحل مثل هذه الإشكاليات بالطرق السليمة والصحيحة...

■ أصحاب الحراك الجنوبي يقولون إنهم طالبوا لسنوات بمطالبهم الحقوقية والتي لم تحقق السلطات منها شيئا على أرض الواقع!!

– الحقيقة هناك مماطلة لا أحد ينكرها، واللجان التي شُكّلت السنة الماضية أو هذه السنة من أجل حل مشاكل الناس سواء الأراضي أو المطالب وكذا الاختلالات الموجودة، أعتقد أنها لم تحل أي مشكلة، وهناك لجنة على حسب علمي وزعت 12 ألف قطعة والذي بلغني أنه لم يستلم أي شخص أي قطعة!! ولجنة الأراضي لم تقم بأي عمل، وعلى اللجان التي شُكّلت أن تقوم بعملها من أجل تفادي هذه المشاكل وسرعة حلها.

التي حلت من المشاكل هي فقط قضية المتقاعدين. والدولة قامت معهم بأكثر من واجبها، وحلت مشاكلهم وخصصت لهم 30 مليار ريال.

■ اعتقالات طالت قادة الحراك الجنوبي وكذا ناشطين مدنيين، ما هو موقفكم كمجلس من هذه الاعتقالات؟ وهل هي مشروعة؟

– اسمع أخي، أي واحد يعتصم أو يتظاهر أو يطالب بحقوقه أو بمظلمة، فنحن معه بما نستطيع، بقلوبنا وبكل إمكانياتنا. ولكن أن يُطالب بالانفصال فلا بد أن يُحال إلى النيابة والقضاء ويُتهم بالخيانة العظمى، وهذه هي قناعتي...

■ إذا كانت هذه الشعارات شاذة ومن أشخاص قلة، فلماذا تعميم ذلك على جميع الحراك؟

– شوف أنا أتكلم بوجهة نظري. أي واحد يطالب بحقوقه من عدن مش معقول "أبزه" (آخذه) وأقوم أحبس صاحب تعز. أنا باقوم "أشله" إلى النيابة وأقول له: سجل مطلبك، وأدعو المؤسسة المدعى عليها لتنصفه. لكن واحد يخرج إلى الشارع يأخذ سيارة أو يخرب محل وتسأله: أيش المطلوب؟ يقول لك: "أريد انفصال" ما هو رأيك؟ ماذا تتخذ ضده الدولة من إجراءات؟.

■ لكن هل مداهمة المنازل واعتقال الناس من داخلها هل هذا بوجهة نظرك صحيح؟

– الاعتقال لغير المذنبين غلط، ولكن افترض سيارتك بالخارج وجاء واحد وسكب البترول وحرقها، ما هو موقف الدولة من هذا؟ فما بالك بواحد تعدى على المصالح العامة والخاصة تحت ماذا؟ يقول: "نريد انفصال" ما هي الإجراءات التي نقول للدولة أن تتخذها؟

■ كمجلس للتضامن لماذا لم نسمع لكم بيانا توضيحيا حول موقفكم مما يدور في الجنوب؟

– موقفنا واضح، وقد تكلمنا في عدة لقاءات وعدة صحف، وقلنا إننا لا نعطي أي جهة حق أنها تطالب بالانفصال. ونحن نرى انه من الخطأ أن تقوم الدولة بإنزال الدبابات إلى الطرق العامة والقرى وفي شوارع المدن أو الاعتقالات في البيوت، هذا شيء مرفوض. لكن من يقلق الأمن والاستقرار ويهدد المصالح العامة والخاصة لا بد أن يحال للنيابة والقضاء لاتخاذ ما يناسب فعله.

■ ولكن هذا موقف شخصي منك ولم نسمع أو نرَ بيانا رسميا للمجلس يوضح في موقفكم؟

– نحن شكلنا لجنة تتقصى ما يجري في الحراك الجنوبي. ومن خلال تلك اللجنة عندما تأتينا بتصورها أؤكد لك أن مجلس التضامن سيصدر بيانا حول موقفه بشكل واضح.

■ إلى ما ذا تهدفون من افتتاح فرع للمجلس في عدن؟

– شوف نحن في فرع عدن نتمنى أن نتعاون مع الناس ويكون لنا دور ايجابي والتقينا يوم أمس (الأحد) بمنتدى "الأيام" وبلغنا الناس أن من كان له حقوق ويقدر مجلس التضامن أن ينفعه عند الدولة أو مؤسسة، بشرط أن تكون مشروعة وحقيقية، وكقضية التضامن نحن نهدف بتوعية الناس ونتلمس قضاياهم والوقوف إلى جانبهم بكل أشكالهم سواء حزبيين أو مستقلين أو مواطنين فنحن معهم بغض النظر هل هم في المؤتمر أو الإصلاح أو الاشتراكي... همنا أن يكون المواطن يمنيا، وأنا على ثقة أن فرع عدن سيكون له دور مميز في عدن. والذي يهمنا الآن في هذا الحراك هو الحوار، لأنه أمر مهم. وأطلب من الدولة وقادة الحراك أن يجلسوا للحوار والحوار المطلوب حوار شفاف وصريح.

● الأحمر

■ قبل بضعة أيام كنتم في ضيافة شيخ الجعاشن محمد أحمد منصور ما نتائج لقائكم به؟

– بالأمس عاد أهالي الجعاشن إلى بيوتهم، نحن والأخ محمد عبد اللاه القاضي اتخذنا آلية لإرجاع من كانوا في صنعاء وكانوا طالبوا بأن لهم منهوبات قدرت بحوالي خمسة مليون ريال، وتم صرفها بتوجيه من رئيس الجمهورية وسلم لهم المبلغ أو بالأصح ستة مليون ريال يمني، وتم نزولهم إلى قراهم وبيوتهم، والتزم الشيخ محمد منصور بعدم المساس بهم أو سلب حقوقهم وعلى أساس أن يعودوا آمنين والآلية التي اتخذناها نحن وبعض المشائخ عند نزولنا الجعاشن للقاء الشيخ محمد أحمد منصور هذه اللجنة كانت الآلية السليمة لحل تلك المشكلة لأنه قد سبق وشكلت لجان عدة إلا أنها لم تستطع الوصول إلى باب الجعاشن، فلو تعاملنا بغير تلك الطريقة لبقوا أهالي الجعاشن في صنعاء ولرد لهم أي حق، ولكن كل من طالب أنه سلب عليه أي شيء بدون أن نتحقق سلمناه، وأنا متأكد أن بعض المطالب غير حقيقية ولكن من باب العطف تواصلنا مع الأخ الرئيس وقلنا له: عوضهم بما طلبوه لأن الشيخ منصور عند لقائي به أنا والشيخ علي صالح شطيف قال أن من سلب له أي شيء من الوكلاء يجي ويحلف وأنا أسلمه له. وقلنا: ليس هناك داعي لإطالة القضية فهم أناس مساكين وهناك من يدفعهم سياسيا و5 أو 6 مليون ليست مشكلة، يأخذوها ويرجعوا إلى بيوتهم. أما بالنسبة لممتلكات الشيخ التي يدعي أنهم شركاء له فيها، فما هو جار في المحافظة والأعراف اليمنية من حيث أن للشريك النّصف أو الثلث أو غير ذلك، العرف الموجود في المنطقة يسود عليه لأنه لا يمكن تشجيع الشريك أن ينهب المالك ولا يمكن تشجيع المالك أن يضر شريكه، لأن بينهم عقود واتفاقيات مبرمة من أيام الترك بعضها قريبة وبعضها بعيدة.

■ هل تعتبرون ما قمتم به حلا جذريا للقضية، وأننا لن نسمع عن مهجرين جدد؟

– أنا اعتبر أن 60% من الذين يخرجون من الجعاشن أنهم مستضعفين، وقد تكلمت أنا والأخ محمد عبداللاه القاضي إلى الإخوة في الجعاشن أن من عليه أي طلب من الشيخ محمد منصور فإن عليه الحضور إلينا ونلتزم بمناصفتها في القضاء أو في الشرع، وإذا تم رفض مناصفته حينها سنتخذ إجراءاتنا، لكن تشجيع الشريك على نهب ممتلكات المالك لا يجوز.

■ مجلس التضامن حين تم تأسيسه واجه العديد من الانتقادات من الحكومة، واليوم البعض يقول انه عبارة عن ظاهرة صوتية وليس له أي دور على أرض الواقع...؟

– نحن ما زلنا في مرحلة التأسيس والفترة التي مرت حوالى 8 شهور وهي فترة وجيزة وطوال تلك الفترة ونحن نصارع السلطة والمعارضة ولم يعطونا فرصة أن نقوم بدورنا. لكن أؤكد أن المجلس خلال السنوات القادمة سيكون له دور ملموس وايجابي ولن يكون ذلك إلا بتعاون الجميع، ونحن لسنا حزبا سياسيا نبحث عن السلطة أو الرئاسة أو البرلمان، نحن منظمة مدنية نبحث عن خدمة البلد.

■ برأيك هل انتخاب المحافظين سينقذ اليمن من الأزمة كما يصوره البعض؟

– ليس المنقذ وإنما جزء من المعالجات وما أطلبه من القيادة السياسية أن يجسدوا الديمقراطية في انتخابات المحافظين بشكل شفاف وعدم ممارسة أي ضغوط على الناخب وترك الخيار له لاختيار الشخص المناسب، وإذا مارست الدولة أي ضغوطات على الناخبين في المجالس المحلية لاختيار محافظ أو شخص بعينه فأعتقد أننا لن نصل إلى أي معالجات.

■ كيف تنظر إلى آلية انتخاب المحافظين؟

– أولا أؤكد أن أعضاء المجالس المحلية منتخبين من قبل الشعب وانتخبتهم مراكزهم ومديرياتهم...

■ لكن هناك اتهامات بأنها انتخابات مزورة؟

– مهما كان فعلينا ترك المجال للقضاء لتقديم أي شكوك أو إدانات والقضاء قد قال رأيه في ذلك، لكن اليوم هم أعضاء مجلس محلي ولا نقدر أن نقول إنهم ليسوا منتخبين من الشعب، وكل أعضاء مجلس محلي في كل محافظة أنا متأكد أنهم حريصون على أن يكون رئيس المجلس المحلي إنسانا قادرا على خدمة المحافظة، وندعو القيادة السياسية وقيادة المؤتمر بحكم أنها الحائزة على الأغلبية في المحليات أن تترك لأعضاء المحليات في المحافظات والمديريات حرية الاختيار. ورأيي الشخصي أن من الأفضل عدم انتخاب أي محافظ من المحافظين الحاليين وأن يمثل كل محافظة محافظ من أبنائها وهي ليست دعوة للعنصرية، لكن طالما وقد أقر انتخاب المحافظين يجب إعطاء المحافظ المنتخب كافة الصلاحيات وهو يتحمل كافة المسؤولية فإن أصاب فسيحظى باحترام الناس وثقتهم مرة أخرى، وإن أساء ولم يكن أهلا للمسؤولية فأنا أؤكد لك أنه أكبر خاسر لأنه سيفقد ثقة الناس واحترامهم، ولكن لن يكون بالإمكان أن تحمله أي مسؤولية وأنت لم تُعطه سلطات مطلقة لقيادة المحافظة وخدمتها وترميم الاختلالات الموجودة فيها.

■ هل لك أن تصف لنا علاقتك بالسعودية؟

– السعودية دولة شقيقة وجارة وعلاقتنا بها علاقة طيبة ونعتز أن لنا علاقة بالإخوة في السعودية. أؤكد أن أي علاقة لنا مع السعودية أننا سنوظفها لخدمة البلد.

■ وماذا عن ليبيا؟

– علاقتنا مع ليبيا علاقة تجارية، وهي شبه موقفة الآن، وإذا وجدت هناك أعمال تجارية مستقبلية فالعمل التجاري مشروع ولا يوجد لدينا مشكلة في ذلك.

ورشة التخفيف من آثار النازعات القبيلة على التعليم تختتم اليوم بعدن

تختتم اليوم الأربعاء في مدينة عدن ورشة التخطيط لحملة التوعية الأولى الهادفة إلى تخفيف آثار النزاعات والثارات على المؤسسات التعليمية في مأرب والجوف وشبوة.

بيتر ديمتروف المدير المقيم للمعهد الديمقراطي للشؤون الدولية NDI، قال في كلمته خلال افتتاح ورشة الأحد الماضي إن اليمن تعيش أزمة سياسية، وذلك شعوراً بأن الأحزاب السياسية خذلت الناس.

وأشار إلى إمكانية أن يلعب النظام القبيلي والقبيلة في اليمن دورا في تعزيز التطور والاستقرار في البلد.

وتحدث في افتتاح الورشة الدكتور ناصر العيشي، عميد كلية التربية – شبوة، الذي وصف القبيلة بأنها شكل تقليدي متخلف تجاوزته العصور الوسطى، وأن الأمم بعلمها ومعرفتها استطاعت أن تشطبها من معاملتها.

وقال: "نحن في اليمن نعاني كثيرا مما تؤججه القبيلة من أعرافها وتقاليدها المتأخرة في سجل المشاريع التنموية في هذا المجتمع".

وأضاف أن "وجود العديد من القضايا والخلافات تحرم أبناء القبائل من الدراسة والتجارة والانتقال بين المدن، وهذه المسألة لا بد أن يدركها الحاكم".

وأعرب عن استغرابه من وجود حكومة، وفي الوقت نفسه القبائل تتقاتل في صنعاء.

وأكد أن الإمكانات الاقتصادية التي يتمتع بها الوطن يمكن لها أن تكفي المجتمع، وأن تضبط الجناة وتردع القضايا وتبني المجتمع، مطالبا بفتح ملف لها في مجلس النواب ورئاسة الوزراء والجمهورية، مختتما كلمته بقوله: "أبناؤنا الذين يحرمون من التعليم بسبب النزاعات أمانة في أعناقهم (أي الحكومة) وإذا لم يستطيعوا ضبط ذلك فهم الجناة".

الشيخ مفرح بحيبح رئيس المنظمة اليمنية للتنمية والسلم الاجتماعي كان له رأي مخالف لرأي ناصر العيشي؛ إذ قال: "القبيلة ليست حجر العثرة أمام التحديث والتنمية والديمقراطية، فالقبيلة في أساسها مجتمع مدني وهي جزء من المجتمع المدني، لكن الوضع الذي نعيشه جعلها شيئا والمجتمع شيئا آخر، إلا أنها تتفق على نقطتين وتجتمع فيها: الدفاع عن الأرض والعرض".

وأشار بحيبح إلى أن "مشكلة الثارات والنزاعات قضية مشتركة بين القبيلة والحاكم"، مؤكدا أن الغرض من هذه التوعية السعي للخروج بحلول جذرية من هذه المشاكل.

وقال إن "أبناء القبائل مستعدون للتحول إلى عساكر مع الدولة لحل مشاكل كل القبائل، وما لجأنا لأن نعمل في منظمات المجتمع المدني إلا لكي يسمعوا أصواتنا".

احمد حسين طلان، رئيس جمعية الإخاء للتنمية والسلم الأهلي بشبوة، قال: "نحن في جمعيات خيرية تطوعية وضعنا على أنفسنا مسؤولية المشاركة في تنظيم الجهد الرسمي والشعبي من اجل الإسهام في حل النزاعات، وأن يكون دور هذه الحلول في تطوير العملية الاجتماعية. وهناك علاقة جيدة تربط تلك الجمعيات بالمعهد الديمقراطي من خلال التفاهم على المشكلة التي اتفقنا جميعا على إنهاء مشكلة العصر".

حملة التوعية للتخفيف من آثار النزاعات والثارات ينظمها برنامج إدارة النزاعات بالمعهد الديمقراطي الأمريكي، وبتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبالتعاون جمعية المستقبل الاجتماعي للتنمية والسلم وجمعية الإخاء وجمعية السلام للتنمية والسلم الاجتماعي وبشراكة مع صحيفة "النداء" وموقع "مأرب برس" الإخباري.

وتهدف الحملة إلى تصميم خطة عمل تفصيلية وزمنية لحملة إعلامية توعوية تهدف إلى التخفيف من آثار النزاعات على المؤسسات التعليمية في مأرب وشبوة والجوف وذلك من خلال تحديد وتحليل المشكلة وبلورة رؤية استراتيجية للتخفيف من آثار النزاع على التعليم في المحافظات الثلاث وتبادل مهارات وخبرات ومعارف بين المدربين والمشاركين بما يعمق الفهم المشترك للمشكلة ويسهم في بناء أهداف وأنشطة الخطة.

اكاديمية «طميم» العسكرية

■ حمدي عبدالوهاب - بشير السيد

الاكاديمية الأولى في اليمن: جامعة صنعاء، صارت تمتلك الآن سجلاً متخماً بالانتهاكات.

فعلاوة على غياب مؤشرات تقود إلى اكتراث «خالد طميم» الرجل الجالس أعلى قمة الهرم الوظيفي في الجامعة، بدا ميالاً للبزة الزيتية وسلطة الهراوة التي تتبعه مباشرة وفق مشروع اللائحة التنظيمية للحرس الجامعي، أكثر من الوظيفة الاكاديمية.

صباح الاربعاء الماضي تدافع مئات الطلاب أمام بوابة جامعة صنعاء ملتفين حول منصة علتها يافطة كتب عليها «لا لعسكرة الجامعة»، وهو عنوان الندوة التي رفض «طميم» إقامتها داخل الحرم الجامعي.

ساعتذاك كانت قوات مكافحة الشغب وأفراد وضباط 12 طقماً عسكرياً من مرافقي قائد معسكر الأمن المركزي يطبقون على الفعالية الهادفة إلى وقف هذا التواجد في موطن التعليم.

كان قائد الأمن المركزي، يحيى محمد عبدالله صالح، يُحيي «يوم الاسير الفلسطيني» في إحدى قاعات الجامعة كعادته في اهتمام يشكر عليه لإيصال رسالة واضحة هي الرفض للسياسة الاسرائيلية الغاشمة ازاء مجتمع أعزل إلا من مطلبه الوحيد: نيل الحرية؛ وهو المطلب ذاته الذي تهدف إليه الفعالية الطلابية.

وسط أشعة الشمس وهراوات الأمن دشنت الندوة التي أقامها اتحاد طلاب جامعة صنعاء فيها استعرض الاتحاد تقريره الرصدي للانتهاكات التي تعرض لها الطلاب للاعوام 2003- 2007، وكذا الانتهاكات المرتكبة خلال الربع الاول من العام الحالي.

التقرير الرصدي كان حافلاً بالعديد من نماذج الانتهاكات، بعضها بطله رئيس الجامعة، وأخرى الامن الجامعي، وثالث البحث الجنائي... الخ.

لم تكن الندوة مجرد عرض للتقرير الرصدي. كان هناك نماذج طلابية حية اعتلت المنصة ساردين قصة الطالب الضحية.

«الامن السياسي في الجامعة اعتدى عليَّ ثلاث مرات أمام أعضاء هيئة التدريس، وأمام زملائي الطلاب والطالبات، وتلفظوا بألفاظ نابية وحقيرة. وفي كل الاعتداءات التي تعرضت لها أشهر في وجهي السلاح من قبل جنود أمن بلباس مدني»، تحدث «جميل سبيع» لزملائه.

صاحب التجربة الفريدة في مواجهة ادارة الأمن الجامعي وأفراد الامن في كلية الآداب، لانتزاع حقه، لم يفاجئ جمهور زملائه؛ لكن الدموع فرت من حدقات الكثير منهم.

وكان «جميل» وأخوه «مراد» قد تعرض لثلاثة اعتداءات بالضرب والشتم من قبل أمن الجامعة والأمن السياسي: في 30 اكتوبر 2007 المرة الأولى، والثانية في 12 ديسمبر من نفس العام نفسه، الثالثة في الخامس من يناير للعام الجاري.

هيئة التدريس لم تعرض عن الفعالية. حضرت بقوة، كون المعاناة مشتركة، بحسب تعبير الدكتور عبدالله الفقيه، الذي قال في ورقته التي قدمها في الندوة إن جامعة صنعاء فقدت وظيفتها الحقيقية في نشر العلم والمعرفة، وأن اللوائح الادارية التي وضعتها الجهات الامنية وتتعامل بها الجامعة تخالف الاعراف والمبادئ السامية، نافياً أن يكون واضعو هذه اللوائح دكاترة أكاديميين؛ لما فيها من سخافة.

وأضاف أنه اذا فقد الطالب حريته وحقوقه فإن هيئة التدريس تفقد حريتها أيضا.داعياً الطلاب الذين وصفهم بـ«جيل المستقبل وصناع القرار»، إلى تحرير الجامعة ممن وصفهم بـ«الأئمة الجدد».

المحور الحقوقي تحدث حوله د/ محمد المخلافي رئيس المرصد اليمني لحقوق الانسان، بقوله إن المواثيق الدولية التي وقعت عليها اليمن نصت في مضامينها على حرية التعليم وحرية النشاط الاجتماعي والسياسي وحرية إقامة الندوات والاجتماعات والمؤتمرات دون أخذ إذن مسبق من الجامعة، التي ينبغي عليها أن تكون سلطة معرفة لا سلطة هراوات.

وعلمت الصحيفة أن رئيس الجامعة عشية انعقاد الندوة عرض على قيادة الاتحاد عقد الندوة داخل الحرم الجامعي وتحديداً في قاعة «بن زائد» في كلية الزراعة.

غير أن رضوان مسعود رئيس الاتحاد، الذي لم ينف العرض، قال في تصريح إلى «النداء»: نحن لا نثق بوعد رئيس الجامعة، كونه جاء ليلة الفعالية الساعة العاشرة مساء بهدف إفشال الفعالية، كونها تزامنت مع انعقاد فعالية أخرى تقيمها جمعية كنعان في الجامعة بمناسبة يوم الاسير الفلسطيني».

وأوضح أن رئيس الجامعة ظل يرفض طلب الاتحاد لإقامة الندوة على مدى العشرة الأيام التي سبقت انعقادها داخل الحرم الجامعي، إضافة للاستفزازات التي تعرضوا لها أثناء الفعالية من قبل الأمن وقيام الضباط بإبلاغ أحد أعضاء لجنة تنظيم الفعالية بقوله مهدداً: «انتظروا سيأتي الأمن المركزي يدعسكم بالجزمات».

حدوث هذه الانتهاكات في حضن العلم والمعرفة عده المخلافي بالامر «غريباً». وزاد أنه إذا كان المجتمع يعاني اليوم من انتهاك الحقوَق فإن هذا الامر لا ينبغي أن يحدث في الجامعة، لأنها حضن المستقبل.

إخلاء الجامعة من الحراسة الامنية واستبدالها بحرس مدني، وتحريرها من السيطرة الامنية كانت مطالب اتحاد الطلاب في بيانه وأكد استمراره العمل لتحقيق ذلك بطرق ووسائل سلمية مشروعة.

بلغت الانتهاكات ضد الطلاب، والتي تضمنها التقرير الرصدي للخمس السنوات الماضية، 56 انتهاكاً بينها حالة قتل واحده، و10 حالات اعتداء بالضرب والشتم، و11 حالة اعتقال وسجن، وتوزعت البقية بين التهديد بالقتل والتوقيف والفصل عن الدراسة، وإصدار لائحة مالية تفرض رسوماً باهضة على طلاب الدراسات العليا، وإطلاق الرصاص، واعلان مشروع لائحة تقيد الحقوق والحريات، واقتحام وإغلاق مقرات الاتحاد، وانشاء غرفة عمليات أمنية، واختطاف ورش طلبة بمبيدات سامة، ومنع اقامة فعاليات طلابية.

القائمة السوداء من الانتهاكات تصدرها الامن السياسي بـ19 انتهاكاً تليه رئاسة الجامعة بـ18 انتهاك و ثالثاً الأمن الجامعي بـ11 انتهاكاً.

التعريفات

إعادة الأدلجة

بناء نظري يشدد على ضرورة إعادة الحيوية والفاعلية إلى المؤسسات الايديولوجية. نشأ في السبعينات- الثمانينيات من القرن الماضي في الغرب، في إطار علم الاجتماع. وجاء بعد تلاشي سقوط الايديولوجيا، التي تنبأ بغروبها. وقد لاحظ أصحاب هذا الاتجاه تزايد دور المؤسسات الحزبية في الممارسات النظرية. ومنظروه في الأغلب هم أولئك الذين كانوا ينظرون لموت الايديولوجيا. ريمون آرون وبيل وشيلر، وآخرون. ولاعادة الادلجة صيغ متعددة، فالليبراليون يرون «انفجار الأيديولوجيا» يعود إلى الوضع الروحي المعاصر الذي يتطلب «ايديولوجيا عالمية» ترضي مختلف الميول والاتجاهات في الثقافات المعاصرة. أما المحافظون المعاصرون فإنهم يرون أن يتعذر تطور سلس نحو ايديولوجيا عالمية؛ فالمحافظون الجدد يرون أن عودة الروح لا تتم إلا بإحياء القيم المفقودة التي نسيت. ويجيب الراديكاليون اليساريون بأن إعادة الأدلجة انما تكون بالبحث عن بدائل للوعي السائد ولطرق التطور. وساعدت كل هذه الاتجاهات على تنشيط البحوث الاجتماعية وفي مسار الدراسات الايديولوجية في الغرب، حتى نشأ علم اجتماع يدرس نفسه. ولأن إعادة الأولجة موضوع معقد ومتشعب، فقد بادرت كل جهة سياسية في صوغه لخدمة أهدافها في الممارستين النظرية والسياسية.

■ أبو بكر السقاف

■ من المراجع:

- غوريفتس وغيروانوف وسيمتشنكو: في البحث عن مرتكزات روحية موسكو 1981.
- لوريان.ج: مفهوم الايديولوجيا، لندن 1979.

دفاعاً عن الاشتراكية، وهجوماً على الدولة التابعة للغرب

ورشة الإصلاحات الديمقراطية تبحث في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

■ وضاح المقطري

أكد الدكتور صلاح الدين الجورشي أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية حزمة واحدة، غير قابلة للتجزئة أو التقسيط، «فحق العمل لا يمكن مقايضته بالحق في التعليم، ولا يمكن أن تركز منظمات المجتمع المدني جهودها على تحقيق أهداف آلفية، وفي مقدمتها القضاء على الفقر، دون أن يكون لها حضور ومتابعة للانهيار الذي أصاب الأسواق التقليدية في ظل المنافسة غير المتكافئة بين بعض الصناعات المحلية والدولية».

جاء ذلك في رؤيته حول الإصلاحات الديمقراطية في المنطقة العربية من المنظور الاقتصادي الاجتماعي، المتضمنة في دراسته الموسومة بـ"الحقوق الاقتصادية والاجتماعية» والتي تناقش المرجعية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وما تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص وإعلان الحق في التنمية والمبادرات الدولية وموقفها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من إعلان برشلونة إلى مبادرة ساركوزي، وخطة مجموعة الدول الثماني لدعم الإصلاح، ورؤية البنك الدولي والمبادرات العربية والإقليمية والإصلاحات الاقتصادية".

وتناولت دراسة "الجورشي" ما حدث للنظام التعليمي في العشرين السنة الأخيرة التي أوضحت أن التعليم احتل فيها أولوية واضحة في الصراعات الاجتماعية الجارية.

وقالت الدراسة في هذا الجانب: "لم تعد مؤسسات التمويل الدولية تعترف بعدم المساس بمبدأ مجانية التعليم، ووجدت الأسر نفسها مدفوعة تدريجيا للمساهمة في نفقات التعليم في كل مراحله بما في ذلك التعليم الأساسي في بعض الدول، ودخول المؤسسة التعليمية في كثير من دول المنطقة في أزمة هيكلية، وهو ما جعل المردود العلمي والبيداغوجي لمدارس وجامعات القطاع العام يتراجع بشكل ملموس". وأشارت إلى تفاقم ظاهرة الانسحاب المبكر من الدراسة خاصة في صفوف البنات، مؤكدة أن ذلك عمق ظاهرة ما سمي بـ"الأمية الجديدة"، التي يقصد بها عودة التلاميذ المنقطعين عن التعليم، لأسباب اجتماعية واقتصادية، إلى حالة الأمية الكاملة.

وقال الدكتور قادري أحمد حيدر إن البنك الدولي يفرض على البلدان النامية الوصفة الأيديولوجية التي عاشتها أوروبا لمدة ثلاثمائة عام، في حين لا تملك الدول النامية، ومنها اليمن، المجتمع المدني الذي يجعلها قابلة للتعايش مع هذه الوصفة، متهماً القطاع الخاص في اليمن بالاعتماد على الوجاهة، ومشيراً إلى أن رموز هذا القطاع هم من الفئات الطفيلية التي نتجت عن سرقة حقوق وجهود الرموز الرأسمالية الحقيقية، التي يمتد عمرها إلى أكثر من ستين عاماً.

جاء ذلك في مناقشته لورقة الدكتور عبد الباقي شمسان في الجلسة الأولى من جلسات الحلقة النقاشية حول مبادرات الإصلاح الديمقراطي في اليمن وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، التي ينظمها مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان HRITC بالتعاون مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية حول الإصلاحات الديمقراطية في اليمن «براجماتية الانتقال ومعوقات التحول».

الباحث قادري أحمد حيدر انتقد ورقة «شمسان» بشدة، مبدياً استغرابه من الرؤية النقدية المضمرة فيها، وتجنبها الوضوح في سياق حديثها عن أكثر من أزمة. وقال «حيدر»: «الواضح أننا أمام عولمة جارفة ذات طابع إكراهي أخذت فلسفتها عن الفوضى الخلاقة من التنظيرات الأيديولوجية لمفهومي صراع الحضارات لصاحبه صامويل هنتنجتون، ونهاية التاريخ لـ فرانسيس فوكوياما»، منتقداً القناعات الواضحة أو المضمرة بتلك الرؤى، ومتهماً ورقة الدكتور «شمسان» بالافتقار للبعد التحليلي مع ثرائها في الجانب الفني، مضيفاً: «اليمن تذهب إلى الهاوية، والورقة لا تقدم نقداً لهذه الحالة، كأننا نعيش في كوكب آخر»، متسائلاً عن المسؤولية الأخلاقية والعلمية تجاه ما يجري.

وكانت ورقة «شمسان» تعرضت لانتقادات عدة من المشاركين في الورشة حيث رأى الدكتور عادل الشرجبي أن الحديث لا يدور عن مبادرات الإصلاح الاقتصادي في اليمن، بل عن رؤية البنك الدولي لهذا الإصلاح. واتهم الخصخصة التي تم تنفيذها في اليمن بالجزافية وممارسة العشوائية، حيث بدأت الخصخصة في العام 1995 فيما أنجز قانونها في العام 1999. كاشفاً جملة من الممارسات التمييزية في هذا الجانب تجاه مؤسسات "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية" التي توحدت مع "الجمهورية العربية اليمنية" في كيان الجمهورية اليمنية، حيث تم خصخصة تلك المؤسسات التي كانت أثبتت نجاحها واستثنيت مؤسسات دولة الشمال بطريقة تآمرية، مطالبا بتنمية يتم تقديمها لخدمة المجتمع بدلاً من التنمية التي تقدم الآن لخدمة النخبة.

وقال «الشرجبي»: «الحل يكمن في ديمقراطية تنافسية وليس في الخصخصة»، مؤكداً أن من المفترض أن تكون وظيفة الدولة اجتماعية وليس الخصخصة. وأضاف: «الديمقراطية نظام سياسي يقوم على التنافسية في السياسة والاقتصاد والاجتماع، وللدولة حق الملكية والمنافسة».

الدكتور فؤاد الصلاحي اتهم الدولة العربية بتجويع شعوبها عمداً، ووصفها بـ"الدولة المأزومة" التي نشأت بطرق غير دستورية أو قانونية، وأنها دولة أفراد وأسر حاكمة تأخذ مشروعيتها من الغرب. وفي مناقشته لورقة «شمسان» نفى «الصلاحي» أن تكون التجربة الاشتراكية فشلت، مشيراً في سياق ذلك إلى ما أسماه "النموذج الشعبوي" في تونس واليمن الديمقراطية، الذي حقق الكثير من النجاحات.

وأضاف «الصلاحي» أن الوظيفة المفترضة للدولة اجتماعية، وأن انسحابها منها يجعلها مكشوفة، لأنها اتخذت "روشتة" غربية لمعالجة أوضاع بلدانها. مختتماً حديثه بتأكيد أننا نحيا في أزمات اقتصادية بسبب الأزمات السياسية التي تؤدي إلى تهميش الفئات الاجتماعية الدنيا.

وكانت رنا غانم دافعت بدورها عن الاشتراكية التي عندما طبقت في عدد من البلدان العربية حققت نجاحات عديدة في المسائل الإجتماعية، بيد أنها وحسب رأي «رنا» حققت قصوراً في الجانب السياسي. وأضافت «رنا»: «عندما ظهرت المفاهيم الليبرالية حدث تخل عن مسؤوليات الدولة الاجتماعية، انسياقاً وراء هذه المفاهيم»، مشيرة إلى الحاجة للعودة إلى الأخذ بمكاسب النظام السياسي الاشتراكي والحفاظ على مفاهيم الحرية والديمقراطية الليبرالية.

واستغربت من الأطروحات التي ترى أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية مهمة مشتركة بين ثلاثة قطاعات: «لا أتصور الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص كأضلاع مثلث متساوية، يجب أن تتحمل الدولة المسؤولية الأولى والمباشرة، ويكون المجتمع المدني والقطاع الخاص شركاء لها، فالدولة القوية هي التي توجد مجتمعا مدنيا قويا». وانتقدت الرؤية التي تضع أهمية لشراكة القطاع الخاص، بالقول: «القطاع الخاص يراعي مصالحه أولاً، وهو معني بالربح، ولا يهتم بصالح المجتمع».

... بقية مرافعة الخيواني

الأراضي أو نهب الأموال المملوكة للدولة أو لجماعة من الناس أو لمقاومة القوة العسكرية المكلفة بمطاردة مرتكبي هذه الجرائم. كما أن ما يتطلبه نص المادة 221 (إ. ج)، كمفترض حتمي التوافر لإقامة الاتهام بشأن هذه الواقعة، على نحو سائغ قانوناً، هو أن تكون النيابة قد أجرت، على وفق الأصول المحددة قانوناً، تحقيقاً ابتدائياً بشأن هذه الواقعة، وتحصلت لديها أدلة مرجحة لتحقق وثبوت المفترضات الآتية:

1 – أن يكون موكلنا الأستاذ/ عبد الكريم الخيواني قد اتفق مع سائر المتهمين في القضية على تشكيل عصابة مسلحة فيما بينهم، أو انضم إلى عصابة مسلحة سبق تشكيلها فيما بين سائر المتهمين.

2 – أن يكون الغرض من تشكيل هذه العصابة هو اغتصاب الأراضي أو نهب الأموال المملوكة للدولة أو لجماعة من الناس أو مقاومة قوة عسكرية مكلفة بمطاردة أشخاص آخرين قاموا باغتصاب أراض أو نهب أموال مملوكة للدولة أو لجماعة من الناس.

–5 أن يكون موكلنا الأستاذ/ الخيواني قد حاز وحمل سلاحاً معداً لاستعماله في تحقيق هذا الغرض، سواءً أكان حمل هذا السلاح هو حملا فعليا أم حكميا، إعتباراً بأن حمل أحد أفراد العصابة للسلاح المشترك هو بمثابة حمل فعلي لشخص الحامل وحكمي بالنسبة لغيره من أفراد العصابة، ما دام أنه قد جرى الاتفاق على إعداد وتخصيص هذا السلاح لتحقيق الغرض المشترك للعصابة.

والثابت أن أوراق الاتهام لا تنتظم ثمة قولا أو أي تقرير بتوافر المفترضات القانونية هذه، بل إن قرار الاتهام يحدد الواقعة المنسوبة لموكلنا بأنها الاشتراك في عصابة مسلحة بقصد القتل والتخريب والإتلاف وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر. ولما أن واقعة الاتهام هذه لا تتوافر على ثمة أصل في مقرر نص التجريم والإسناد الآنف إيراد منطوقه، ولم يرد بشأنها نص تجريم آخر في نطاق المدونة العقابية النافذة، وحيث أن النص في المادة 47 من الدستور يقرر بأن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، وهو ما يؤكد عليه نص المادة 2 (عقوبات)، فإن الواقعة الجرمية المسوغة للاتهام والعقاب، تكون، والحال هذه، قد تخلفت عن التوافر بالنسبة للاتهام القائم تجاه موكلنا، وعلى النحو الذي ينحتم معه التقرير بالبراءة. بخاصة وأن النيابة، قد عجزت تماماً عن مناهضة ما أبدي من دفاع في هذا الخصوص، حيث نجد أن مذكرتها المشار إليها قبلاً، جاءت خلواً من أي بيان مناهض للأساس القانوني القائم عليه هذا الدفاع، وهو ما يمثل تسليماً من جهة النيابة بسلامة وقانونية الدفع بعدم صحة وثبوت الاتهام. وإذا كانت النيابة قد عمدت، عسفاً وتضليلاً، إلى إشاعة الاتهام فيما ذهبت إليه من قول، بما لفظه: "..وتوزعوا الأدوار فيما بينهم لاستهداف المعسكرات والوحدات الأمنية بوضع السموم في خزانات مياه الشرب واستهداف المنشآت الحيوية ووسائل النقل العسكرية باستخدام عبوات ناسفة معدة من البارود والأحماض الكيميائية لتفجيرها عن بعد بواسطة أجهزة الاتصالات واستعمال الحبر السري في كتابة الرسائل والأموال للدعم وشراء متطلبات ووسائل التنفيذ، والمطبوعات والتسجيلات لنشر أخبار وبيانات مغرضة لإثارة الفزع وإضعاف الروح المعنوية بين الناس وإلحاق الضرر في صفوف القوات المسلحة والأمن ومقاومة رجال الضبط المكلفين بمتابعة مرتكبي هذه الجرائم مما نتج عنه قتل المقدم/ يحيى محمد قائد راوع، والمقدم/ عبد الغني حسين المعمري، وعلى النحو المبين تفصيلاً في الأوراق"، وذلك بغية الإيهام بأن واقعة القتل المنسوبة للمتهم الأول/ جعفر المرهبي، هي واقعة جرمية مقارفة من قبل عصابة مسلحة تنتظم ضمن أفرادها موكلنا الأستاذ/ عبد الكريم الخيواني؛ فإن الأوراق التي يحيل إليها قرار الاتهام هذا نفسه، تكفي بذاتها لمداحضة وتكذيب ذلك. إذ فضلاً عن كون أن واقعة القتل تلك هي جريمة مستقلة بذاتها، لا دوراً في الواقعة القائم بها الاتهام، وبما كان يتعين معه حصر الاتهام بهذه الواقعة نفسها، وفي مواجهة الشخص الذي قام بمقارفتها وحده، نجد أن الأوراق التي أحال إليها قرار الاتهام –ومنها ما أسمي بقائمة أدلة الإثبات– واضحة فيما تقطع به من أن المتهم الأول/ جعفر المرهبي، اعترف بأنه قام بإطلاق أعيرة نارية تجاه الأشخاص الذين كانوا حينها يحاصرون المنزل الذي كان متواجداً فيه، وهو المنزل العائد لأخيه/ أحمد المرهبي، (المتهم الرابع عشر في القضية الماثلة) وأن قيامه بإطلاق الأعيرة النارية تم كفعل فردي من جهته، ولغرض الإفلات من الحصار الذي بوغت به. أي أنه إذا كان ما أطلقه المتهم الأول من أعيرة نارية قد أدى إلى وفاة كل من المقدم/ عبد الغني حسين المعمري، والمقدم/ يحيى محمد قائد راوع، فإن ما كان يتعين على النيابة القيام به، في هذه الحالة، هو إقامة الاتهام بواقعة القتل هذه، قبل من قام بارتكابها نفسه. أما أن تعمد إلى استغلال واقعة القتل تلك، فتجعل منها نتيجة لواقعة جرمية أخرى اختلقها خيالها المهجوس بما يسمى بالحوثية، وهي الواقعة الجاري توصيفها بقرار الاتهام، والتي لم يعثر لها على ثمة أصل، إن في صحيح النص أو في حقيقة الواقع، فإنها بذلك تكون قد وفرت إمكانية قانونية، حقيقية، لإفلات من قارف واقعة القتل تلك من العقاب المستحق قانوناً. لا سيما وأن النص في المادة 365 (إ. ج) لا يجيز للمحكمة الحكم بعقوبة إلا عن الواقعة الجرمية المحددة بقرار الاتهام، وليس هناك اتهام قائم، على نحو صحيح، بشأن واقعة القتل، المقول بمقارفتها من قبل المتهم الأول. علماً بأن النص في المادة 3 (إ. ج)، يجري على نحو: "المسؤولية الجزائية شخصية، فلا يجوز إحضار شخص للمساءلة الجزائية إلا عما ارتكبه هو من أفعال يعاقب عليها القانون"، أي أنه أيا كان الرأي بشأن ما ورد في أوراق الاتهام من تقريرات اتهامية تجاه سائر المتهمين في القضية، وأيا كانت الوقائع الجرمية التي تعلقت بها هذه التقريرات، فليس من شأن ذلك تسويغ إقامة الاتهام تجاه موكلنا الأستاذ/ عبد الكريم الخيواني؛ ذلك أن ما يقرره النص القانوني هذا لا يترك ثمة إمكان لإقامة الاتهام تجاه من لم يقم –فاعلاً أصلياً أكان أم مساهماً تبعياً– بارتكاب الجرم محل الاتهام. ولا يغير من ذلك شيئاً ما جاء في مذكرة النيابة، المتقدم ذكرها، من قول بما لفظه: "وقد اضطلع المتهم، عبد الكريم الخيواني، بتقديم العون والمساعدة بالارتباط والتواصل والترويج والنشر عبر الوسائل الإعلامية لما يتم إيصاله إليه من منشورات من أفراد العصابة". إذ أن قول النيابة هذا لا يتعلق بالعصابة المقول بتشكيلها فيما بين المتهمين في القضية الماثلة، بل هو يتعلق بـ"عبد الملك الحوثي وتابعيه" بحسبان أنهم يمثلون معاً عصابة مسلحة. وفضلاً عن عدم قيام أي اتهام في مواجهة هؤلاء، حتى يتسنى القول بأن موكلنا الأستاذ/ عبد الكريم الخيواني، قام بتقديم عون ومساعدة بشأن واقعة جرمية منسوبة لهم، فإن أوراق الاتهام الماثل لم تبين الأشياء المقول بأن موكلنا هذا قام بنشرها عبر الوسائل الإعلامية قصد تحقيق المساعدة المتهم بتقديمها. ثم أن إقامة اتهام كهذا يتطلب بالضرورة، أن يكون هناك تحديد للوسيلة الإعلامية التي تم النشر عبرها، وأن يكون ما نشر مندرجاً ضمن محظورات النشر المحددة قانوناً، وأن يقوم الدليل القاطع على أن النشر قد تم لغرض ترويج إعلامي لمناصرة ما يسمى بجماعة الحوثي، وكمساعدة لهذه الجماعة، بشأن أعمال مجرمة قانوناً وقائم بها اتهام لدى عدالة هذه المحكمة، وعلى أن يتم كل ذلك تنفيذاً لاتفاق تقدم حصوله فيما بين موكلنا والشخص القائم بقيادة هذه الجماعة.

وعليه، ولما أن القول بأن موكلنا قام بتقديم عون ومساعدة لما يسمى بجماعة الحوثي لم يتوافر على أصل صحيح في أوراق الاتهام الماثل، بل ولم يرتبط باتهام قائم تجاه هذه الجماعة، وحيث أن حيازة موكلنا للسيديهات والأوراق التي تحتج بها النيابة، لا تمثل واقعة جرمية موجبة للمساءلة والعقاب، بخاصة وأن أوراق الاتهام تؤكد أن توافره على هذه السيديهات والأوراق، تأتى من كونه صحفيا، يكتب الحقيقة، طبق ما قرر به المتهم الثاني/ باسم عبد الكريم حميدان، وبما يعززه نص المادة 14 من قانون الصحافة والمطبوعات النافذ، لا من كونه عضواً في عصابة مسلحة يقودها عبد الملك الحوثي حسبما تحاول النيابة الإيهام به، فإن احتجاج النيابة بهذه السيديهات والأوراق لا يسوغ لها البتة إقامة الاتهام المدفوع بعدم صحته. أما بالنسبة للرسائل الهاتفية المقول بأنها تمت فيما بين موكلنا ويحيى الحوثي، فنؤكد أن الاحتجاج بها من جهة النيابة إنما يعكس افتقار هذه الأخيرة للدليل القانوني المسوغ للاتهام، وعوزها للواقعة الجرمية المسوغة للمساءلة. إذ ليس هناك نص قانوني يجرم التواصل الشخصي مع يحيى الحوثي، أو مع غيره من آحاد الناس!!

عدالة المحكمة الموقرة:

إذا كانت هيئة الدفاع قد أوضحت جوانب البطلان الحائق بالاتهام القائم تجاه موكلها على النحو الوارد في الفقرة 1 أعلاه من عريضة الدفاع الختامية هذه، وأبانت عدم صحة وثبوت هذا الاتهام في ما أوردته قرين الفقرة 2 من هذه العريضة نفسها، فإن داعيها لكل ذلك لم يتأتَّ من شبهة قائمة تجاه موكلها، وإنما من التعسف الذي داخل هذا الاتهام، وكذا مما أجهدت النيابة في محاولة الإيهام بحصوله خلافاً لحقائق الواقع، واستغلالاً لواقعة جرمية لا علاقة لهذا الموكل بها من أي وجه.

ولئن كانت عدالة التجريم والعقاب تقتضي إنزال العقوبة المقررة قانوناً بمقارف الواقعة الجرمية المستغلة هذه، واقعة القتل، فإن مقتضيات هذه العدالة ذاتها، تمنع، وبالمطلق، معاقبة من لم تتأثم يده بمقارفة الواقعة الجرمية تلك. ولذلك كله، تلتمس هيئة الدفاع تكرم عدالة المحكمة الموقرة بالتقرير بالآتي:

– بطلان الاتهام القائم تجاه المتهم العاشر في القضية.

– واحتياطياً:

براءة المتهم العاشر في القضية مما نسب إليه بقرار الاتهام.

وفقكم الله. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

هيئة الدفاع عن المتهم العاشر:

الأستاذ/ عبد الكريم محمد الخواني

المحامون:

هائل سلام

نبيل المحمدي

محمد المداني

المؤتمر الشعبي

(تتمة الصفحة الأولى)

فتمثل في قيام السلطة بهذه الخطوة بالتزامن مع عمليات اعتقال واسعة تشنها ضد الناس في الجنوب، وكأنها أرادت من وراء اجرائها هذه التعديلات مقايضتها مقابل الصمت تجاه ضرب الحركة الاحتجاجية في الجنوب.

وكان المؤتمر أجرى ما يشبه عملية الاستبيان لآراء قيادات وناشطين داخل فروعه في جميع المحافظات حول الشخصيات المناسبة والأسماء التي تحظى بقبول لدى الناس.

وبالتزامن، بذل المحافظون الحاليون جهوداً حثيثة لاقناع هيئاتهم الحزبية بتزكيتهم، في ما يعد تجربة يواجهونها لأول مرة.

وشهدت الأيام الماضية سباقاً بين أسماء المرشحين داخل أروقة الهيئات العليا لحزب المؤتمر كما على صفحات الجرائد والمواقع الالكترونية.

وطبقاً لمصدر في المؤتمر، فإن قائمة المرشحين التي ستذهب إلى اجتماع الغد ستضم عشرات الأسماء حيث سيتم الحسم فيما بينها والخروج بقائمة من 22 مرشحاً فقط.

المصدر قدم لـ«النداء» أسماء عدد من المرشحين في 5 محافظات، مؤكداً أن هذه هي الأسماء التي صمدت منذ البداية والأقرب بالتالي للفوز.

على أمانة العاصمة، يتسابق إسمان: محافظ لحج الحالي عبدالوهاب الدرة باليه وكيل الأمانة جمال الخولاني. فيما ترجح مصادر أخرى أن يتم ترشيح الأمين الحالي يحيى الشعيبي لمحافظات جنوبية (لحج والضالع على وجه الخصوص).

وفي صدارة الأسماء المطروحة لمحافظة ذمار، يأتي يحيى العمري (محافظ البيضاء الحالي)، يليه فضل القوسي ثم مطهر رشاد المصري (محافظ صعدة) ثالثاً. أما في «إب» فإن اسم عبدالواحد صلاح (رئيس فرع المؤتمر) يأتي ضمن عدد من المرشحين.

وإذ رجحت مصادر أخرى بقاء المصري في صعدة دون تغيير، قال المصدر المؤتمري نفسه إن سباقاً على كرسي هذه المحافظة يجري بين طه هاجر (محافظ حضرموت) و محمد صالح شملان (محافظ أبين).

مجلس تنسيق

(تتمة الصفحة الأولى)

أسماء 14 عضوا قال إنهم حضروا الاجتماع، بينهم علي السعدي وعبده المعطري وقاسم الداعري.

واعتبر البيان الإجراءات الحكومية الأخيرة بمثابة إعلان حالة طوارئ ضد أبناء الجنوب، مطالباً "جماهير شعبنا في الجنوب... بعدم الانجرار وراء لعبة انتخاب المحافظين.. التي لا تمت بصلة لقضيتنا الجنوبية"، داعيا إلى إقامة مسيرات حاشدة في 27 أبريل، اليوم الذي أعلنت الحكومة إجراء الانتخابات فيه.

جدير بالذكر أن البيان صدر قبل أن تعلن الحكومة تأجيل موعد الانتخابات إلى 15 مايو القادم.

وطالب المجتمع الدولي، وعلى رأسهم مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والمنظمات الحقوقية والإنسانية بالوقوف مع "نضال شعبنا الجنوبي" والضغط على نظام 7 يوليو الانقلابي للاعتراف بالقضية الجنوبية وإيقاف الحرب المستمرة على الجنوب منذ 94. والاعتقالات التي نفذتها الأجهزة الأمنية، ضد عشرات الناشطين في الاحتجاجات التي تشهدها المحافظات الجنوبية والشرقية منذ أكثر من عام.

ولفت إلى أن الاعتقالات لم تشمل أي عضو من أعضاء مجلس التنسيق الاعلى لجمعيات المتقاعدين العسكريين والأمنيين.

إلى ذلك وجه برلمانيون وناشطون حقوقيون وصحفيون وسياسيون، أمس الثلاثاء، رسالة إلى النائب العام تطالبه بالتوجيه بإطلاق سراح حسن باعوم وسرعة عرضه على الأطباء لتشخيص حالته الخطيرة، محملين الدولة مسؤولية حياته.

وقالوا في رسالتهم إن "باعوم" منذ تعرضه للاختطاف ما يزال رهن الاعتقال في مستشفى الشرطة بالعاصمة صنعاء، وأنه رغم متاعبه الصحية لا يزال مكبلا بالقيود منذ اعتقاله.

وفي بلاغ صحفي للمرصد اليمني لحقوق الإنسان قال إنه تمكن أمس من الحصول على موافقة لزيارة "باعوم" في مقر اعتقاله بمستشفى الشرطة. ش

وقال إن محمد علي المقطري المدير التنفيذي للمرصد، وعبدالله عبدالله بيدر أثناء زيارتهم لـ"باعوم" وجدوه ما زال مضربا عن الطعام وينتظر زيارة أسرته، وأنه أفاد بأن القيود لا تفك عنه إلا عند أدائه الصلاة.

الأمن يعتقل

(تتمة الصفحة الأولى)

البنود وفق الوثائق المفسرة له والموقع عليها في الدوحة». وأضاف أن تنفيذ البند السابع وفق الوثيقة المفسرة بأن يتم سحب الجيش من المزارع والبيوت والمنشآت الحيوية الأملاك الخاصة يرافقها نزول الحوثيين من الجبال، والعودة إلى منازلهم آمنين وسحب كافة النقاط العسكرية المستخدمة والابقاء على نقطة تفتيش عند مدخل المديرية على أن تمارس عملها كأي نقطة تفتيش في الجمهورية.

وقال إن ممثلي الحكومة لم يأتو للإشراف على تنفيذ إتفاقية الدوحة بل لإفشالها وهو ما اتضح منذ بداية اجتماعات اللجنة. وأنهم وفي اول البنود أشار إلى التفاف ممثلي الحكومة على البنود المتعلقة بالافراج عن السجناء والبحث عن المفقودين وأن المدة المحددة لتنفيذ هذاين الاتفاقين إنتهت دون نتائج. وقال: «تفاجأنا حين اعلنت الحكومة افراجها عن 130 سجيناً أن اعلانها كان كاذباً وأن كشف اسماء المفرج عنهم مبين أنهم من المعتقلين السابقين الذين أفرج عنهم في الحرب الأولى والثانية وفي محافظات أخرى». وإذ أشار إلى مستفيدين من اشعال الفتنة وإراقة الدماء نوه بالمواقف الوطنية للدكتور عبدالكريم الارياني الذي أبدى تفهما جاداً لأبعاد المشكلة وسارع إلى أقتراح حلول من اجل احلال الامن والسلام في صعدة واليمن عامة.

إلى ذلك قال عبده الجندي الناطق الرسمي للجنة الرئاسية أن الوفد القطري لم يبلغ ممثلي الحكومة بقررا مغادرته أو فشل تنفيذ اتفاقية الدوحة.

وإذ أكد على أن الحكومة أجلت أمر الافراج عن المسجونين حتى وإن كان مخالفاً للإتفاقية فإن ذلك ناجم من حرصها على عدم عودتهم للجبال واشعال الحرب مجدداً واصفاً السجناء بالشباب المندفعين المراهقين.

وعن البند 7 من إتفاقية الدوحة قال الجندي إن هذا البند يعد جوهر الاتفاقية يقابلها العفو العام وعودة الحياة إلى طبيعتها، «وهذا لن يتسنى إلا حال تنفيذه وبسط الدولة على جميع مناطق محافظة صعدة كبقية المحافظات».

وحمل محمد صالح قرعة رئيس اللجنة الرئاسية (ممثل الحكومة) وصالح هبرة (ممثل الحوثي) مسؤولية فشل اللجنة الرئاسية.

وقال إنهما «شخصان نقيضان لا يتفقان ويعملان بدون حياد ومصداقية خلافاً لما تقتضيه مهمتهما».

الجندي اعرب عن انزعاجه من قرار محمد صالح قرعة رئيس اللجنة بتعليق أعمالها والعودة إلى صنعاء وقال إن القرار كان فرديا ولم يبلغ به أعضاء اللجنة.

النيابة تحتجز

(تتمة الصفحة الأولى)

وطالبت في بيانها بسرعة الإفراج عن المقالح وأبطال كافة الإجراءات التي اتخذت طابعاً تصعيداً دون مبرر.

وكان الزميل محمد المقالح أعترض على إجراءات المحكمة الجزائية المختصة في الجلسة الختامية للنظر في قضية الخيواني أمس الثلاثاء كما وتعليقه على أخطاء رئيس عضو النيابة الجزائية « خالد الماوري» في فهم بعض الكلمات التي حمّلها الأخير مدلولات وصفها بالغير لائقة، واعترض عليها، قائلا إنها كلمات نابية وردت في المرافعة، ومنها كلمتي «اعتباط، وعوز،» وكلمة ثالثة غير مفهومة أكدت هيئة الدفاع أنها لم ترد في المرافعة، وأن وكيل النيابة فهمها عن طريق الخطأ، حيث طلب "المقالح" من "الماوري" بقراءة الكلمة قراءة صحيحة، وهو ما استفز رئيس المحكمة «محسن علوان» الذي أمر الأمن باحتجاز «المقالح» وإخراجه من قاعة المحكمة.

وافاد البرلماني "أحمد سيف حاش إنه وعند محاولته التدخل لدى القاضي في مكتبه بهذا الشأن فوجئ بالقاضي وهو يحاول الاعتداء على «المقالح» وعندما حاول «حاشد» تهدئته ثار عليه واستخدم يده في دفعه ليخرجه من مكتبه أمراً رجال الأمن بطرده من المحكمة، متلفظاً عليه بألفاظ غير لائقة،منها شتمه بكلمة«طرطور». وكان مراسل صحيفة 26 سبتمبر أكد شهادة النائب «حاشد» خارج المحكمة، حيث أفاد أن القاضي «محسن علوان» قال للنائب «حاشد»: «اخرج يا طرطور» وهو نفس ما ورد في بلاغ صحفي لـ«حاشد» وزع مساء أمس.

رئيس تحرير

(تتمة الصفحة الأولى)

الترف، وما يهمنا الآن تجاوز ما حدث للصحيفة.

عامر الذي أوقفت صحيفته تجاوزا للقانون بناء على قرار وزير الإعلام لنشرها مقالات تهدد الوحدة الوطنية وتنشر رسائل تعزز من الحقد والكراهية قال أن الشائعات التي تم تناولها في الوسط الصحفي تأتي في إطار ضرب الصحيفة وضرب التضامن معها.

مشيدا بالتضامن من قبل الصحفيين والمنظمات المهتمة بحرية الصحافة، معتبرا أن النقابة أعطت ما تملك في حدودها المتاح لها ،شكرا منظمة بلاقيود التي تحمست أكثر مع الموضوع ،وبحسب قولة كونها مؤسسة خاصة.

وفيما تنظر محكمة غرب الأمانة بقضية سحب ترخيص الصحيفة أمل عامر كثيرا بالقانون باعتبار أنه على حق وما قامت به الوزارة باطل ،وبدون اى اعتبار قانوني ،وأضاف أنه مطمئن للقضاء ولو حكم بغير ما نتوقع فهو مصيبة كبيرة.

ودعا عامر قراء الصحيفة بعودة الصحيفة بما هو أفضل، قائلا لهم (أن يقتل هذا المشروع بيد السلطة أفضل بكثير من أن يقتله بيده) .

وفيما تنظر محكمة غرب الأمانة السبت القادم 26أبريل 2008م وذلك لإلزام محامي وزارة الإعلام تقديم أدلة تفيد استناد قرار وزير الإعلام بإلغاء ترخيص الصحيفة وإحضار أولويات الصحيفة .

كانت ذات المحكمة استمعت السبت الماضي إلى الأسباب والحيثيات التي اعتمدت عليها وزارة الإعلام ممثلة بوزيرها حسن اللوزي بإلغاء ترخيص صحيفة الوسط الأهلية.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
مدير التحرير
جلال الشرعبي
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

إنا لله وإنا إليه راجعون
ببالغ الحزن وعميق الأسى وبقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره نتقدم بخالص العزاء وصادق المواساة القلبية إلى الأخ
الأستاذ/ عبدالناصر نعمان الحاج
نائب مدير عام البنك اليمني للإنشاء والتعمير
في وفاة المغفور لهما بإذن الله تعالى
والدته وعمه الفاضلين
سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدين بواسع رحمته ويسكنهما فسيح جناته ويلهم أهلهما وذويهما الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون:
المهندس/ عبدالكريم محمد الزبيري، الأستاذ/ دبوان عبدالقوي الصوفي

إلى كل المعتقلين مؤخراً.. إلى كل المعتقلين لاحقاً..
أشفق علينا كما أشفق على هذا البلد الجثة..

اختلفوا الورثة!

فكري قاسم
Fekry19@hotmail.com

● أينما وجدت شيئاً مُعطلاً رغم مزاياه الجميلة والمغرية كاليمن، تأكد أن وراء ذلك ورثة اختلفوا وتركوا الأمور تمضي إلى الإهمال!

● في قلب العاصمة صنعاء -على ناصية شارع هائل- غدا فندق "بانوراما" مبنى معطلا يحكي ذكرى وفاق قديم.. ما المشكلة؟ قالوا: اختلفوا الورثة.

فندق "مأرب" أيضا أحد أضخم وأقدم فنادق تعز، هو الآخر معطل مذ سنوات.. ما المشكلة؟

برضه قالوا: اختلفوا الورثة!

اكسر من عمارة أنيقة ومغرية تعطلت الحياة فيها للسبب نفسه. أكثر من مشروع تعطلت الحياة فيه لنفس السبب برضه.

لا بأس.. إن أمورا كهذه تتطلب شراكة واعية، ومنصفة.

● اوه!! ما الذي يجعل مشروع الوحدة اليمنية العظيم ينط إلى دماغي الآن؟ ولماذا تدهورت أمور الحياة فيها إلى هذا الحد؟

ما الذي يحدث في هذا البلد بالضبط؟!

بالأمس تطاحن شركاء الوحدة في الشمال والجنوب.. بعد حرب صيف94 ذهبت بصيرة البلد لصالح الشمال.. أو هكذا مثلما يقولون.

بعد الحرب كان الورثة الحقيقيون هم تحالف المؤتمر والإصلاح. لكن صحبة السمن والعسل بينهما لم تدم طويلاً.. مرة أخرى اختلفوا الورثة!

دخل البلد في دوامات جديدة.. وظهر للسطح ورثة جدد.. وكل واحد عينه عليها.. ويا حسد بعينك عود!

● احمد علي هو الوريث الشرعي الأول للبلد "حق أبوه".

علي محسن الأحمر يريدها أيضاً؛ هو الرجل الأقوى في البلد. محمد صالح الحمر كمان!

يحيى محمد عبدالله صالح.. طارق محمد عبد الله صالح.. عمار محمد عبدالله صالح.. تيسير صالح محمد عبدالله صالح.. توفيق صالح عبدالله صالح.. وجميع الأهل والأصدقاء (كما لو أنني في برنامج "ما يطلبه المستمعون") جميعهم ورثة.. وكل واحد يشتي حقه من الكعكة.

جميعهم "يمنيون" طبعاً، ومن حقهم أن يرثوا ويحكموا.. نحن أولاد الشوارع "الفرَغ بني الفرَغْ" الذين ينبغي علينا ألا نزاحمهم ولو حتى بالحصول على ترخيص إصدار صحيفة!

يا إلهي كم نحن "قليلين أدب".. ونستحق الدعس!

● قائمة الورثة المبجلين لم تنته بعد.

حميد الأحمر وإخوانه يريدونها أيضاً.

لقد كان والدهم -رحمه الله- شريكا فاعلاً، ولا بد لأحد أبنائه أن يقف الآن في طابور "بعد الطالع" والا والله ما تنزل "طبّة"!

ومع هذا، لا خوف عليهم ولا هم يحزنون. هم بارون جداً بمن كان بارا بوالدهم.

● مشائخ بكيل ليسوا أقل قيمة من مشائخ حاشد، ولا بد أن تكون لهم حصة من الكعكة.

قبائل مراد والعوالق ليسوا أولاد خالة، وكل واحد يشتي حصته؟!

حركة الاحتجاجات الجنوبية تطالب بحصتها من البلد.

مواطنو مأرب يطالبون بحصتهم من النفط.

أحزاب المعارضة تطالب بحصتها من اللجنة العليا للانتخابات!

حزب الإصلاح يتصرف مع المشترك كما لو انه الوريث الشرعي لاستلام السلطة، وحصته من البصيرة لازم تكون الأكبر.

● ملعون أبوها حياة.. ملعون أبوها بصيرة..

تعطلت البلاد يا خُبرة..وأقترح على تلفزيون حسن اللوزي، وكذا على كل منظمات المجتمع المدني، وكذا أئمة المساجد، أن يكرسوا جهودهم -من الآن ومطلع- في برامج وخطب لها علاقة مباشرة في علم المواريث.

● الأمر لا ي توقف عند هذا الحد من الورثة "المطوبرين" فحسب. الأمر يشبه -تماماً- التفاف سرب نسور على جثة ميتة.. هي اليمن.

● أشفق أحياناً على هذا الرئيس، علي عبدالله صالح؛ يصالح من.. ويراضي من؟ وكم الديك وكم مرقه؟

لكن على فخامته -وهو المسؤول الأول- أن يدرك جيداً أن البلد تمضي إلى منزلق رخو.

● في هذه المرحلة الخطرة عموماً، يحتاج "صالح" إلى شركاء مخلصين لا علاقة لأحدهم بفصل المواريث.

يحتاج أيضاً، وهذا الأهم، إلى شيئاً من فضيلة الاعتراف بالآخر بعيداً عن غرور القوة.

ذلك لأن إدارة الحياة بحافز القوة ضعف خفي.. ويقود -دائماً- إلى انتصارات غير مشرفة على الإطلاق.

هل أتاك حديث الهوية؟!!

في بحث الجنوبي عن حقه وحقيقته..

وضاح المقطري
w-maktari@hotmail.com

غالباً ما تبدو الثقافة حاملاً رئيساً لهمّ التحرر والخلاص. وهي فوق ذلك الصانع الظاهري لمسيرة البحث عن المصير، ففيها تطفو حاجات الجماعة ومميزاتها، ولذا تتشبث بها الجماعة وتتجه إلى إنتاج ثقافة خاصة ومغايرة، والبحث في التراث عن خصائص وقدرات وإمكانيات متفردة يمكن الاتكاء عليها في صناعة الهوية، والاسترخاء التام في الحديث عنها وتنميتها وتطريزها.

غير أن الهوية الحقيقية هي الهوية السياسية التي تصنع التحولات، وتأتي كأب واع وحازم للهوية الثقافية، فهي (أي الهوية السياسية) تولد من رحم الأوضاع، وبها يبدأ الحديث عن المصير والحق في البحث عنه وتقريره، ومن معناها يولد الهم الثقافي الذي يبني مشروعه من الإحساس بالرغبة في الفرادة والتميز من أجل مشروع سياسي حقيقي وممكن. ولذا تلعب الثقافة دور التعبئة المحفز على صناعة الهوية. فالهوية إذا سياسية قبل أن تكون ثقافية، ولذا هي على استعداد تام لولادة نفسها، والتحول والتغير وكسر قاعدة الثبات المزعومة، منتجة بذلك مبررات التميز.

خلال عام من الحراك الحقوقي السلمي (الذي تطور إلى سياسي مع الوقت) برز مصطلح "تقرير المصير" فجأة إلى ساحة الحراك اليمني، مستتبعا خلفه عشرات المصطلحات والمفاهيم السائرة على المنوال نفسه في اتجاه تحديد هوية جديدة لجزء كبير من البلد كان وحتى 1990/5/22 دولة مستقلة ذات سيادة وممثلة دبلوماسيا في أكثر من ثمانين دولة، وتطورت القضية من مطلبية حقوقية إلى سياسية واضحة وصريحة معنية بتقرير المصير، حتى وصلت مؤخراً إلى "فك الارتباط"، وهو ما يعني البدء بتشكيل هوية جديدة قائمة على استرجاع مكتسبات وموروثات النظام السياسي السابق، ومؤسسة على تميز المعاناة ووحدة الهم والمصير المشترك، والإحساس بالتمايز عن الآخر، ومشروعية الحلم بدولة مدنية مستقرة.

لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوز الهوية أو إلغائها، ويدرك العرب والمسلمون ذلك أكثر من غيرهم، فبما أنهم أكثر من يعلن ويدعي التمسك بالهوية والدفاع عنها، فهم يعرفون أيضاً -وإن كانوا يتجاهلون ذلك منذ قرون- أن الهويات التي حاولوا طمسها في الشرق والغرب تمردت عليهم وأعادت إنتاج نفسها وإمكانية التطور والتجدد، بل وخلقت هويات جديدة، ولن يكون آخر مثل لذلك الهوية الكردية.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يمكن ترشيد خطاب الهوية والتمايز، كما لا تفيد محاولات تفنيدها أو إعاقة نموها، فتلك المحاولات لا تستطيع أكثر من تأكيدها في الروح الحاضنة لها بقوة. والشارع الجنوبي، أكثر من غيره، دليل حاضر على ذلك، ولن يكون الدينار الشيوعي آخر مميزات هذه الهوية، كما لن تفعل اعتقالات قادة الحراك ومحاكمتهم سوى تأكيد عدالة قضيتهم ومشروعيتها، فيما لا يمكن أن يتوقع أحد ما ستسفر عنه الأيام القادمة من مظاهر ستخلقها الهوية التي تتشكل بهدوء (ربما لا يعود كذلك) على الساحة العملية المعلنة، وبعنف في وجدانات ونفوس الجنوبيين.

برغم أن الهوية من أكثر الأشياء تبدلاً أو على الأقل تنوعاً، على عكس ما يتم تأكيده من أنها دائمة الثبات، وبرغم أني لا أؤمن بثبات أي شيء، إلا أني كنت أعتقدها تمتلك القدرة على الثبات طويلاً، لولا أن لفت انتباهي إلى سرعة تبدلها وتغيرها -وصعوبة ذلك أيضاً- رئيس تحرير هذه الصحيفة، وهو ما يبدو أنه الدافع الحقيقي للكتابة في هذه المسألة بتجرد تام عن أي إمكانية للشعور بخطر قد يقال إن الهوية التي تتخلق الآن تشكله على مصلحة البلد برمته، فالخطر الحقيقي قد أصاب الحياة بمختلف أشكالها منذ داست أقدام الفساد على رقاب الجميع بلا رحمة، وبالتالي فإن الواجب الأخلاقي يحتم علينا الاعتراف بما يتشكل جنوباً وتأييد حقه في الوجود وتأكيد معناه بأي شكل يحفظ للجنوبي حقه وكرامته التي أهدرتها حرب ووحدة صيف 94.

الهوية اليمنية تعاني وبشكل دائم ومستمر منذ مئات السنين من قلق الوجود، وكل يوم وهي تبحث عن شكل جديد لها قادر على التعبير عن نفسيات أفراد المجتمع المتعدد والمتنوع. وبرغم كثرة الحركات الثورية والحركات التغييرية، ومبادرات الإصلاح السياسي، إلا أن الأمر الذي تم تجاهله دائماً هو مسألة التنوع الثقافي، التي وإن بدت ظاهرياً غير ذات أهمية، إلا أنها وبسبب عدد من التراكمات السياسية والاجتماعية اتجهت لأن تكون مصيرية وحاسمة.

الدولة اليمنية (ومعذرة للدكتور محمد عبد الملك المتوكل لاستخدامي مصطلح الدولة هنا) مارست على مدى ثلاثين عاماً عمليات إقصاء ضد عدد من المجتمعات المحلية والمنظومات السياسية الحاملة للمشاريع التحديثية، وتحالفت مع نظم تقليدية ودينية بعد إعادة إنتاجها للإجهاز على المشاريع الحضارية، واتجهت بعد حرب 94 إلى إقصاء -أشد عنفاً وشمولية- ضد مجتمعات محلية أخرى كانت تعيش بعيداً عنها في ظل سيادة عدد من القيم المدنية والأخلاقية التي تفخر هذه المجتمعات بها اليوم، ومنذ 94/7/7 بدأت المعاناة الجنوبية تتوزع على الأفراد وسط صمت شبه تام من الجميع، حتى تمكن هؤلاء الأفراد من الظهور بمطالب حقوقية صريحة وواضحة ولا تقبل سوى الحلول الكاملة، في وقت استمرأت المجتمعات الأخرى معاناتها واستعذبت آلامها، فكان حقاً على الجنوبي أن يختار لنفسه قضية متفردة، وعلى المجتمع هناك توليد هوية جديدة لا يملك الجميع إزاءها إلا الاحترام والتقدير على الأقل.

ليس من السهل إنتاج هوية متميزة عموماً، وليس ذلك بسهل داخل مجتمع نصف متجانس كالمجتمع اليمني، بيد أن الممارسات السياسية للدولة الحاكمة سرعت وتسرع بإنتاج هذه الهوية القائمة -كما أسلفت- على عدد من الموروثات والمكتسبات. والآن فقط يمكن القول إن هذه الهوية بدأت بمشروع مدني منحاز إلى الحقوق التي لا يمكن تجزئتها والقيم الثقافية المؤسساتية اللامركزية، مع إمكانية كبيرة لوجود نظام تعددي. ولأن هذه الهوية من الأهمية بمكان لبث روح المبادرة والنشاط في مجتمعات ساكنة وقابلة للتطويع والتقوقع حول خصوصياتها للحفاظ عليها بأقل الخسائر الممكنة، فإنه لا بد من مبادرة جماعية تتبناها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني للتفاعل مع هذه الهوية باعتبارها المدخل الرئيس لصناعة هوية يمنية شاملة متعددة ومتنوعة وقادرة على الفعل الحضاري، مع الاحتفاظ بحق كل طرف في التعبير عن رؤاه في هذه المسألة.

وبعيداً عن التجريد، فإن ما ينبغي الآن هو مبادرة الجميع بشجاعة وجرأة إلى الاعتراف بحق الجنوبي والجنوبيين في اختيار وتأكيد هويتهم، وحتى حق تقرير المصير كحق لا يتجزأ من حقوق الإنسان مع احتفاظ الجميع (وأخص هنا أحزاب اللقاء المشترك) بحق تقديم مشاريع حلول المسألة اليمنية.

حنايا

هدى العطاس
hudaalattas@yahoo.com

● روت إحدى الصديقات طرفة تقول: كان رجل أحولَ، لديه عصفور أحول. أراد الرجل إدخال العصفور القفص، فوضعه خارجه. وأراد العصفور الهروب خارج القفص فطار إلى داخله.

صديقة أخرى سقف بداهتها عال، علقت: "أيوة، هي ذي الوحدة".

تعليق صديقتنا اختزل في مضمونه الكثير من القراءات. فلا غرو أن التداعي الذي حدث في مسار الوحدة حيث وهي ولدت حولاء، وعليه فيتوجب إجراء عملية تصحيح نظر لتعديل الرؤية.

● حينما تقوم السلطة باعتقال "باعوم" بتلك الطريقة الهمجية، الترويعية، ومن ثم تجرّه راسفا في الأغلال، ظنا منها أنها تذله أو تنزل به عقابا، ناسية ذهنية التاريخ التي حفظت أبطالا خالدين وقفوا أمام الطغاة مصفدين بالقيود غير أنهم مكللين بالزهو والنصر، وصورة عمر المختار مثالا ما زالت عالقت في ذاكرة البطولة عند الشعوب. إن الحالة الصحية التي وصل إليها حسن باعوم هي إدانة، لا شبهة فيها، على السلطة، وعليها أن تسوق حسن فعلها ونواياها لإسقاطها عنها إذا أرادت تلافي احتداد الموقف أكثر مما هو عليه. هكذا تقول قراءة الواقع.

أن يكون لأحد المواطنين، أو لكثير منهم، رأيا مخالفا لرأي السلطة، في أي قضية، ولو كانت الوحدة، فهذا لا يعطيها الحق في التنكيل بأصحاب الرأي المغاير؛ ألسنا نعيش في ظل حكم ديمقراطي، أي نحتكم للقياس الديمقراطي ووفق تدابير حكومة يفترض ديمقراطيتها؟! وفي قراءة متفحصة فإن الحكومة يتوجب عليها ومنها السلوك الديمقراطي، ويناط بها سلوك يشيع المصطلح الذي اختارته شعارا لسياستها، ولا يلزم الشعب أن يكون ديمقراطيا، لأن المصطلح السالف كان قرارا وإجراء سياسيا فوقيا سوقت له السلطة وعليها الإيفاء بترسيخه، بوضعها كقدوة أنتجت الشعار وملزمة ضرورة بتطبيقه بادئة بنفسها وإجراءاتها في مواجهة المختلفين معها، مواجهة تتوخى الديمقراطية وتحفظ للآخر حق اختلافه مهما بلغ، فلا مقدس في المثال الوضعي، وعليه لا حق للسلطة في ردود فعلها التعسفية تجاه الجنوبيين المحتجين، وكيف وهم يملكون الحق في مطالبهم!!؟ وحديثنا ممتد...

تحريم الحرب
ANTI-WAR DAY
ميثاق عصبة الأمم ومعاهدة باريس
لم يكن اللجوء إلى القوة المسلحة يعتبر عملاً غير مشروع حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث كان ينظر إليه كوسيلة مقبولة لتسوية الخلافات. وقد حاول ميثاق عصبة الأمم 1919 ومعاهدة باريس (ميثاق برايان-كيلوغ) تحريم أو الحد من الحرب وجاء ميثاق الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية 1945 بعام ليؤكد هذا الاتجاه "يمتنع أعضاء المنظمة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة وبحق للدول فرادى أو جماعات الدفاع عن النفس لدى تعرضها للهجوم".
ICRC
اللجنة الدولية للصليب الأحمر
www.icrc.org/ara

عبدالحميد الشعبي - عضو المكتب العسكري للجبهة القومية يروي تفاصيل مثيرة عن الكفاح المسلح في الجنوب: (الحلقة الأولى)

خضعت «شعب» لسلطة الإمام يحيى، لكن أبناءها لم يستطيعوا التعايش مع استبداده، فبدأت المقاومة

■ حوار: سامي غالب - باسم الشعبي

ولد عبدالحميد عبدالعزيز محيي الدين الشعبي في قرية «شعب»- الصبيحة، عام 1938. كان قد مضى على اندحار دولة الإمام يحيى عن مسقط رأسه نحو 5 أعوام. كانت قوات الإمام يحيى قد تمكنت من الحلول محل القوات التركية المنسحبة من اليمن، في 1919. وقد بسطت الدولة المستقلة الأولى سلطتها على الصبيحة ومناطق أخرى جنوبية باعتبارها قطعة من أرض الآباء والأجداد، بحسب المفردات المفضلة للإمام يحيى إذ يساجل العدو الخارجي (بريطانيا) في احقيته في حكم اليمن التاريخي.

تمخض الحلم الوطني (المتوكلي) عن كابوس محلي. فقد أغدق الإمام يحيى (البطل الاستقلالي لدى قوميين عرب وتنويريين في المشرق والمغرب العربيين) مكرماته على رعاياه الجدد، وفي الصدارة تعميم نظام «الرهائن»

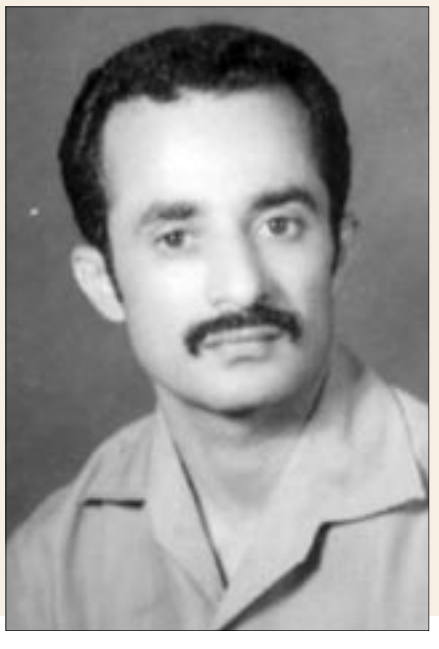

● الشعبي

جنوباً. كان والد عبدالحميد (عبدالعزيز محيي الدين) أحد الأطفال الذين انتُزعوا من رعاية أسرهم، إذ أُخذ كرهينة إلى التربة (مركز قضاء الحجرية). والحال أن أبناء «شعب» تذوقوا الحكم الوطني المستقل باكراً.

وبعد 14 سنة فجّروا انتفاضة مسلحة ضده. انسحبت قوات الإمام بعد معارك دامية دامت أسبوعين، وبقي الحلم بحكم وطني ذي مذاق مختلف يراود أبناء «شعب».

كبُر عبدالحميد في كنف «شعب»، التي أخرجت العشرات من القيادات السياسية و«الحركية» الوطنية، وفي المقدمة قريباه: قحطان الشعبي، وفيصل عبداللطيف.

في 1957 غادر عدن إلى مصر، حيث ساقته محض تعقيدات فنية إلى مواصلة دراسته الثانوية فيها بدلاً من استئناف رحلته إلى العراق. وهناك استقطبه فيصل إلى حركة القوميين العرب، التي كانت تقترب من القيادة الناصرية باعتبارها -حسب أدبيات الحركة- القيادة الرسمية للحركة القومية العربية. وعندما قامت ثورة سبتمبر في شمال اليمن، تعززت فكرة الكفاح المسلح لدى الحركة التي كانت قد أعلنت منذ وقت مبكر يأسها من إمكان انسحاب البريطانيين من الجنوب بالوسائل السلمية. كان عبدالحميد سنتذاك طالباً في كلية الشرطة. وقد عاد بعد تخرجه إلى عدن، لكن لم يتمكن من الحصول على أية وظيفة. وقد غادر إلى القاهرة، ملتحقاً بقحطان الشعبي، الذي كان يدير حوارات ومشاورات مع شرائح مختلفة من أبناء الجنوب لإعلان جبهة قومية تتصدى للكفاح المسلح. وهما عادا إلى صنعاء، وشرعا في التحضير لحرب التحرير بعد طول عناء من أجل إقناع القيادة المصرية والسلطة الجديدة في صنعاء بدعم الكفاح المسلح ضد الانجليز. بعد ضوء أخضر من عبدالناصر، بدأ التحضير الفعلي لـ«الكفاح المسلح» في تعز. وقد أشرف عبدالحميد الشعبي مع آخرين على تدريب المقاتلين من أعضاء الجبهة القومية وأبناء القبائل. كان عضواً في المكتب العسكري، وكانت مهمته تقتضي أيضاً التنسيق مع المكتب العربي (المصري) في تعز، وتأمين انتقال المتدربين إلى الجنوب. كانت مهمة استثنائية لرجل ما يزال يصر على أنه شخص «عادي جداً». وقد انغمس، في تلك السنوات الفاصلة، في التفاصيل، فيما كان عديدون يحلقون وراء الوعد الكبير بالاستقلال الوطني الناجز. وقد رأى الرجل الـ«عادي جداً» الكثير من النقائص والمنغصات، وخبر معنى تحول الوعد إلى واقع، مستفيداً من شبكة علاقات واسعة ومعقدة. ومن موقعه القريب في تعز عاش الوحدوي «الشعبي» في الداخل الجبهوي وخارجه في آن.

كان في الشمال وفي الجنوب معاً. وكان «حركياً» مطلوباً لأجهزة المخابرات في تعز، وضابطاً مسؤولاً عن ملاحقة أعداء الثورة والنظام الجمهوري في مرحلة لاحقة. وإذْ أمكن للجبهة القومية أن تنجز هدفها الاستراتيجي في 1967، فقد توجب على عبدالحميد الشعبي أن يجرِّب مذاق الحكم الوطني في الجنوب بعد الشمال. ولئن خفَّف الوعد الكبير بالاستقلال من مرارات تجربته في تعز، فإن وعوداً كبيرة، أخرى خذلته لاحقاً، وآخرها وعد «الوحدة» الذي تنزل عام 90، ثم ما لبث أن تقزم في حرب 1994.

وبروحية مناضل «عادي جداً» يؤدي مهمة استثنائية تمكن من نسج علاقات في أكثر من اتجاه. فإلى قربه من قحطان وفيصل وغيرهما من قادة الجبهة القومية، أدار علاقات تنسيقية مع زملائه في كلية الشرطة، الذين تخرجوا معه، وصاروا مسؤولين في مواقع أمنية «حسَّاسة» في تعز وصنعاء. كما حافظ على علاقات قديمة بالعديد من الضباط الجنوبيين الذين اختاروا لأسباب عديدة مسارات أخرى في الشمال.

بعد أربعة عقود من ثورة أكتوبر، اندلعت حرب في اليمن (شماله وجنوبه)، وقُدِّر للمناضل الـ«عادي جداً» أن يخبر مذاق الحكم الوطني الوحدوي، تماماً كما قُدِّر لجده وأبيه. وقد تلقى عبدالحميد الشعبي، الوكيل في مصلحة الجمارك، مذكرة «تاريخية» من رئيس المصلحة في صنعاء، تشعره بتسري من وظيفته. حدث ذلك بعد أسابيع قليلة من انتهاء حرب 1994.

في بيته في خورمكسر- عدن أمضت «النداء» ساعات طويلة رفقة تاريخ حي من دم وأعصاب، فكانت هذه الشهادة المهمة التي تدحض الكثير من المسلمات و«المركزيات» في التاريخ اليمني الحديث.

■ ولدت في قرية شعب عام 1938، وكانت هذه من المناطق التي خضعت لسيطرة الإمام بعد انسحاب الأتراك، ماذا بقي من طفولتك الباكرة من أحاديث عن تلك الفترة؟

- في 1919 انسحبت تركيا من اليمن، كانت «شعب» حينها جزءاً من اليمن الشمالي، واستمرت كذلك حتى 1933. كان الإمام يحيى يأخذ رهائن من المشائخ.

كان والدي طفلاً صغيراً، وقد اضطر والده (جدي) إلى تسليمه كرهينة في التربة (مركز قضاء الحجرية). كما كان يُقال من الكبار، شاع الظلم في قريتنا، كما هو الحال في جميع القرى في الشمال. لم يستطع أبناء منطقتنا التعايش مع استبداد الحكم الإمامي، فانتفضوا وبدأوا المقاومة. قيل لنا إن المقاومة استمرت أسبوعين، كان بعض جنود الإمام قد تمركزوا داخل بيوت في القرية قبل اندلاع. ودارت المعارك من بيت إلى بيت.

■ هل سمعت عن أشخاص قتلوا في هذه المعارك؟

- أية معارك تستمر من قرية إلى قرية ومن بيت إلى بيت ينجم عنها قتلى.

■ هل قُتل أحد من أقاربك؟

- لست متأكداً من ذلك، ولكن والدي أصيب في رقبته، حسبما قال لي.

■ كان قد أفرج عنه قبل المعارك، أم تراه أخذ رهينة بعد ذلك؟

- كان رهينة قبل ذلك، وأُطلق سراحه لأن حالته الصحية ساءت. وخشية وفاته في الرهن، طلبوا من جدي أخذه.

■ كم أستمر رهينة في التربة؟

- لم أسأل والدي عن ذلك.

■ هل كان يقص عليك محنة أخذه كرهينة، وكيف كان يُعامل؟

- لم يحدث أن روى لي ذكرياته في الرهن.

■ ماذا كان رأيه في الإمام يحيى؟

- لم نتطرق إلى هذا.

■ متى توفي؟

- في 1973.

■ درست في طفولتك الباكرة في معلامة القرية من كان الفقيه (أو السيد) في المعلامة؟

- علي سعيد راوح.

■ من تذكر من رفاقك في المعلامة، وصار لاحقاً معروفاً؟

- حميد محمد سالم. وهو بعد 22 يونيو 1969، خرج (من الجنوب) إلى الشمال، ثم راح الخليج. عاد في 1992 واستمر إلى 1994 لكنه قرر العودة إلى الخليج لأنه لم يحتمل الوضع بعد الحرب.

■ ومن أيضاً؟

- سعيد علي راوح، إبن الفقيه على راوح، وكان نقابياً معروفاً.

■ قريتك هي مسقط رأس فيصل عبداللطيف الشعبي (مؤسس فرع حركة القوميين العرب في اليمن)، كم الفارق العمري بينكما؟

- نحن من أسرة واحدة، وهو يكبرني بـ3سنوات فقط. وكان يدرس في مدرسة جبل حديد، ثم انتقل إلى المدرسة المحسنية في لحج.

■ عندما دخلت المعلامة كان قد غادر إلى عدن ثم لحج؟

- نعم، وكان يتردد على القرية في الإجازات؟

■ في تلك السن المبكرة، هل كان يحدثك عن عدن، وعن الاحتلال البريطاني؟

- لا.

■ ماذا عن قحطان الشعبي (أول رئيس جنوبي بعد الاستقلال).

- كان يكبرنا كثيراً، حوالى 12 سنة. هو درس في جبل حديد، وثم في السودان، وتخرج كمنهدس زراعي، وعين في عدن ضابطاً زراعياً.

■ والدك كان شيخاً، صحيح؟

- هو أقرب إلى أن يكون مصلحاً اجتماعياً.

■ أفهم أنه كان يقرأ ويكتب، هل كان يعرف الأستاذ النعمان، فمنطقتكم متاخمة للحجرية، كما أنه عاش رهينة في التربة؟

- كان يصغر النعمان بكثير، ولم يكن يعرفه.

■ بعد المعلامة، انتقلت إلى الحوطة للدراسة في المدرسة المحسنية؟

- نعم، لمدة سنة وشهرين فقط.

■ كيف كان يتم الالتحاق بالمدرسة، هل كان على أساس منح، أم أن والدك هو الذي أرسلك على نفقته الخاصة؟

- درست على حساب والدي.

■ من كان معك من القرية؟

- كان فيصل موجوداً في نفس المدرسة، وكان في المرحلة الاعدادية.

■ هل كان في المدرسة مدرسون مصريون؟

- نعم، وهناك أيضاً مدرسون يمنيون من أبناء لحج.

■ هل تذكر أحداً أو تفاصيل معنية من هؤلاء المدرسين؟

- لا، فقد بقيت هناك موسماً دراسياً واحداً، ثم انتقلت إلى المدرسة الأهلية في التواهي لمدة 3 أشهر، ثم انتقلت إلى مدرسة النهضة واستمريت حتى الثالثة متوسط.

■ ما سبب هذه الانتقالات؟

- حدثت مشكلة في لحج ما بين السلطان فضل عبدالكريم، وأبناء عمه. السلطان قتل 3 من أبناء عمه، ثم هرب إلى الشمال. أخوه علي عبدالكريم انتقل من عدن إلى لحج. وكانت الاضطرابات سبب نقلي إلى عدن.

● فيصل عبداللطيف الشعبي وعبدالحميد عبدالعزيز الشعبي (ميدان التحرير - القاهرة 1957)

■ انتقلت إلى المدرسة الأهلية في التواهي، هل كانت مفتوحة لأبناء المحميات؟

- نعم، وكذا لأبناء الشمال.

■ أليديك فكرة عمن أنشأها؟

- ليست لدي فكرة، ولكن أذكر الاستاذ علي عثمان مصفري، كان يدرِّس فيها، وهو من أدخلنا فيها. أمضيت 3 أشهر، ثم نقلني فيصل إلى مدرسة النهضة بسبب عدم توفر مسكن لي هناك.

■ أكان المستوى الاجتماعي رفيعاً شوية؟

- نعم، لأن الميناء هناك، وكان عدد المساكن قليل جداً.

■ وربما لأن مركز السلطة هناك، وكانت الطبقة الراقية تقطن هناك؟

- لا. الانجليز كانوا يسكنون في مناطق خاصة بهم. كنت اسكن في حجيف (التي كانت تمتد حينها إلى القلوعة). كان أحد ابناء القبيطة يعمل حارساً، وهو صهر والدي، وقد سكنت عنده 3 أشهر.

■ النهضة كانت مدرسة أهلية إبتدائية وإعدادية، بينما كنتم محرومين من دخول المدارس الحكومية؟

- كنت هناك صعوبة كبيرة في الالتحاق بالمدارس الحكومية، وكان الذين لدى آبائهم قدرة مالية يلتحقون بمدارس أهلية، وقد التحقت على حساب والدي، وكنت أدفع 10 شلن شهرياً.

■ يمكن أن نقول أن اسرتك كانت ميسورة الحال؟

- كان أبي يملك أراضي.

■ مدرسة النهضة موجودة في الشيخ عثمان، وهي كانت مستقر الوافدين من المحميات والشمال، هل كنت تلحظ تمايزات فيما بين طلاب المدرسة؟

- إطلاقاً، لم يكن هناك أية تمايزات، ولم يكن في وسع أحد أن يُميِّز الشمالي من الجنوبي.

■ ماذا بشأن اللهجات ألم تكن تواجه صعوبة في استيعاب لهجة بعض زملائك؟

- ليس دائماً. في عام 1955 التحق مدرسون قدموا من الشمال، وكان أحدهم ينطق القاف على الطريقة المصرية، فإذا أملى علينا كلمة «قال» نطقها «أل» فأكتبها بالألف.

وعندما استلمت ورقتي اكتشفت أنه أشَّر عليها بعلامة خطأ. ذهبت إليه محتجاً على اعتبار أنني كتبت الكلمة كما ينطقها. ولاحقاً أبلغ مدير المدرسة محمد سعيد مسواط قحطان الشعبي بالواقعة، وقد أوضحت لقحطان أنني كتبت الكلمة كما نطقها المدرس.

■ كان معكم كثر من مناطق في الشمال، هل كنتم تعرفون من أي مناطق هم بالضبط؟

- لم نكن نسأل عن تفاصيل المناطق. كنا نعيش كأسرة واحدة.

■ هل كان في المدرسة سكن داخلي؟

- لا. كنا نسكن في دار الضيافة في الشيخ عثمان الذي كان مخصصاً لوجهاء الجنوب: سلاطين وغيرهم. وأتذكر أحد السلاطين كان يأتي إلى الدار حاملاً «كمبل» (بطانية) ومخدة.

■ المدرسون كانوا عدنيين ومن الشمال؟

- درسني محمد مرشد ناجي. وحينها كان قد بدأ يحترف الغناء.

■ ماذا درسك؟

- اللغة الانجليزية.

■ كيف كانت علاقتكم كطلاب به؟

- كنا نحترمه ونقدره. وهو درسنا 3 سنوات: أولى وثانية وثالثة متوسط.

■ إلى مسواط والمرشدي من تتذكر؟

- عبدالرزاق معتوق، وعلي احمد ثابت لاعب الكرة الشهير الذي كان يلقب بـ«بساط الريح».

■ كان المنهج يشمل الرسم والرياضة، أكنت تمارس رياضة معنية؟

- لا. كنت أهتم بالدراسة فقط.

■ في تلك الفترة (52-55) نشأ حزب الرابطة، هل لمست حضوراً حزبياً أو استقطاب من أي نوع في المدرسة؟

- كنا ما نزال بعيدين عن السياسة.

■ في 1948، وكنت في العاشرة، وقعت نكبة فلسطين، أتذكر شيئاً عن ذلك الحدث؟

- كنت ما أزال في القرية. لا توجد أجهزة

←

راديو، ولم أسمع شيئاً عن ذلك.

■ سواء في القرية أو في لحج هل كان هناك أية معالم عن حضور بريطاني؟

– لا. كان سلطان لحج هو الذي يدير العلاقة مع البريطانيين.

■ حدثني عن سلطان لحج علي عبدالكريم، أكان محبوباً؟

– كان حضوره شكلياً.

■ لكنه كان مهتماً بالثقافة والتعليم؟

– طبعاً. سلاطين لحج هم من بدأ بإقامة المدارس. على سبيل المثال المدرسة المحسنية. السلطان محسن تبرع لبناء المدرسة، وبعدها خصص ربع حوالى ألف فدان من أراضيه لتحسين المدرسة. كان لديه حس حضاري؛ من يعمل هذا الآن؟

■ برزت شخصيات فنية وأدبية حينها في لحج، من يمكن أن تذكر؟

– عبدالله هادي سبيت.

■ لاحظت صورة تجمعكما في القاهرة نهاية الخمسينيات؟

– كان لاجئاً في القاهرة.

■ ماذا يمكن أن تقول فيه؟

– كان شخصية وطنية. هو غني عن التعريف. كنا نحترمه. وكان يهتم بالجلوس مع الطلبة ويزورهم. سلوكه راق جداً.

■ ماذا عن الفنانين، فلحج اشتهرت بفنانين كبار؟

– لم نكن نختلط بهم أو نسمع تسجيلاتهم.

■ ربما في قريتك، ولكن في عدن، كما تعرف، كانت هناك محال تسجيلات شهيرة، يسجل فيها فنانون من المنطقة وحتى من الخليج.

– في تلك السن لم نكن نهتم كثيراً بالأغاني، ونكرِّس جهدنا للدراسة.

■ يبدو لي أنك لم تكن تعاني في تلك الفترة المبكرة في المدرسة من اختناقات مالية أو أية مشاكل في تدبير مستلزمات مصاريفك وأقساط المدرسة؟

– لا.

■ ماذا عن فيصل عبداللطيف، أين كان خلال النصف الأول من الخمسينيات؟

– هو أكمل الدراسة في مدرسة جبل حديد، ثم انتقل إلى المدرسة المحسنية في لحج. أكمل الاعدادية هناك، ثم انتقل إلى القاهرة في 1954.

■ في مدرسة النهضة، من كان يصمِّم المناهج التعليمية؟

– الأهالي أنفسهم، المشرفون على المدرسة: مسواط وآخرين.

■ في مادتي التاريخ والجغرافيا ما هو الوطن الذي كان في المناهج، هل اليمن، الجنوب، عدن، ما هو بالضبط؟

– لم يكن يظهر له أثر، لا جغرافيا ولا تاريخ.

■ ألم تدرسوا موضوعات محددة، جغرافية عدن مثلاً؟

– لم يكن هناك شيء إسمه جغرافية عدن، ولا جغرافية الجنوب؟

■ جغرافية ماذا إذاً؟

– العالم كله. لكن اسم اليمن لم يكن حاضراً في المناهج، لا جغرافيا ولا تاريخ.

■ وماذا كانت مواقف أو إشارات المدرسين باتجاه دفع الروح الوطنية، مثل محمد مرشد ناجي، وهو مثقف وصاحب رأي، ومنخرط في السياسة؟

– لم يكن يحدث هذا، خاصة في تلك السنوات.

■ من تتذكر من طلاب مدرسة النهضة، وعرفتهم لاحقاً في حركة القوميين العرب، أو في الحركة السياسية عموماً، أو برزوا كفنانين أو رياضيين أو فدائيين؟

– لا أتذكر أحداً من دفعتي.

■ وماذا عن المدرسين غير محمد مرشد ناجي؟

– محمد سعيد مسواط كان له دور سياسي. محمد أحمد ثابت برز كلاعب كرة قدم، وكان يطلق عليه وصف «بساط الريح».

■ هل كنت تهتم انت بمتابعة أو بممارسة أية رياضة في تلك الفترة التي شهدت فيها عدن طفرة في النشاط الرياضي؟

– لا.

■ أكنتم تدركون فروقاً بينكم أنتم القادمين من الريف وزملاءكم العدنيين؟

– أبداً، لم يكن هناك أي تمايز.

■ هل السبب أن سكان الشيخ عثمان معظمهم وافدين على عدن، وليسوا من السكان القدامى؟

– ربما، ومع ذلك في الفترة التي أمضيتها في عدن حتى نهاية 56 لم ألمس أية تمايزات.

■ في 1956 انهيت المرحلة الاعدادية، ومباشرة بعد ذلك ذهبت لإكمال الدراسة في ثانوية حلوان في مصر. حدثني كيف تم الترتيب لذلك؟

– ذهبنا عن طريق سلطنة لحج. كنت أحمل رسالة إلى العراق للدراسة هناك. عندما وصلنا القاهرة حدث العدوان الثلاثي (اكتوبر 1956)، فلم اتمكن من المغادرة من مصر إلى العراق. فيصل عبداللطيف كان موجوداً في القاهرة، وقد اتفق مع مشرف البعثة التي تتبع السلطنة اللحجية أن يرتب لي وضعي في القاهرة، وتم تدبير مقعد دراسي لي على حساب المؤتمر الاسلامي الذي كان مسؤولاً عنه محمد انور السادات. تم استيعابي في القسم الداخلي بمدرسة حلوان، وكنت أحصل على 2 جنيه شهرياً كمصاريف جيب.

■ قبل أن تغادر إلى القاهرة، بالتأكيد كنت قد سمعت عن إذاعة «صوت العرب»؟

– بعد الثورة المصرية (يوليو 1952)، كنا نسمع الراديو، ونسمع عن صوت العرب.

■ هل سمعت عن شخص اسمه محمد نجيب؟

– نعم. كنا نسمع عنه وعن جمال عبدالناصر وآخرين.

■ كيف كانت صورة عبدالناصر، ومشاعرك تجاهه؟

– كان يمثل لنا نموذج (الزعيم)، لكن لم يكن حينها بعد البعد السياسي للإلمام بشخصيته.

■ من كان معك في البعثة؟

– احمد علي العقربي، سعيد عبده، وعلي بن علي، وهو الآن مسؤول عن فرع حزب الرابطة في لحج.

■ كانت تلك أول مرة تركب فيها طائرة، ما كان نوعها؟

– كانت طائرة مصرية. اعتقد ان الطيران المصري كان لديه رحلة أسبوعية إلى عدن.

■ ماذا تتذكر من الرحلة، وكم استغرقت؟

– بعد اقلاع الطائرة فجراً بفترة قصيرة، حصل فيها عطب، واضطر طاقم الطائرة إلى الهبوط في ميناء عصب «الاريتري»، وبعد إصلاح العطب، عدنا إلى الطائرة واقلعت من عصب، لكنها أصيبت مجدداً بعطب آخر، فهبطت في بور سودان، وتم اصلاحها، ثم أقلعت باتجاه القاهرة التي بلغناها بعد العصر.

■ كيف كانت مشاعركم، هل أصابكم الذعر، أم أن طاقم الطائرة لم يشعركم بوجود أعطاب؟

– كانت تلك أول مرة نركب طائرة، ولم يكونوا يبلغونا بوجود عطب، كان الأمر بالنسبة لنا عادياً.

■ حدثني عن كلفة انتقالك إلى القاهرة، ونفقات المقعد الدراسي؟

– كانت السلطنة تتولى تغطية تذكرة الطيران ذهاباً وإياباً. المقعد الدراسي كان مجانياً، وكان المؤتمر الاسلامي يوفر لنا 2 جنيه شهرياً كمصاريف.

– هل كان المبلغ يكفيك؟

■ طبعاً. كنت أنفق حينها جنيه ونصف، وأوفر نصف جنيه شهرياً.

■ لحظتها وقع العدوان الثلاثي؟

– نعم، وتوقفت الدراسة لمدة شهرين، واستؤنفت الدراسة في مطلع عام 1957.

■ وقتها كان المد القومي صاعداً، وبدأ تمجيد القومية العربية والتبشير بقيم جديدة حداثية في العالم العربي، كيف كان وقع ذلك عليكم كطلاب يمنيين في مصر؟

– بعد العدوان الثلاثي بدأنا ندرك أبعاد الاستعمار، ونستكشف واجباتنا كأبناء العروبة.

■ هل سمعت عن شباب يمنيين تطوعوا في المقاومة الشعبية في القاهرة أو بور سعيد؟

– تطوع بعض الشباب، ولكن في القاهرة. فيصل عبداللطيف كان أحد هؤلاء.

■ من الواضح أن فيصل كان له تأثير في مسارات حياتك في محطات مختلفة، حدثني عن علاقتك به في تلك الفترة المهمة؟

– كنت في حلوان وكان في القاهرة يدرس في كلية التجارة. كنت أسبوعياً أمضي الإجازة في بيته في القاهرة. كان يسكن مع طلاب آخرين بشقة في جاردن سيتي.

■ أليس غريباً أن يستأجر طلاب شقة في أحد الأحياء الراقية في القاهرة؟

– كان الحي راقياً فعلاً، ولكن الإيجارات كانت رخيصة، لا تتجاوز الستة جنيهات.

■ من كان يشاركه الشقة؟

– اتذكر صالح حرسي، وأحمد سعيد صدقة، وكانا يدرسان الطب، وهما من لحج.

■ كانوا أكبر سناً منك، ماذا كان يلفت انتباهك في الشقة؟

– لا أتذكر شيئاً لافتاً. كان فيصل منخرطاً في السياسة في حركة القوميين العرب. لكن رفيقيه في الشقة لم يكونا مهتمين بالسياسة.

■ ألم يلفت نظرك شيئاً، صورة زعيم، كتباً معنية...؟

– أبداً لم تُعلق في الشقة صورة أي زعيم، لا يمني ولا عربي. كان هناك كتب تثقيفية لأعضاء الحركة، لكنه لم يكن يلتزم قراءة كتب الحركة فقط، كان يقرأ كثيراً من خارج المنهج التثقيفي.

■ كنتم يومي الخميس والجمعة تخرجون للنزهة، وتذهبون للسينما، وكنت بالطبع تعرف السينما من عدن..؟

– لم أدخل السينما في عدن، فكنت أكرس وقتي وجهدي للدراسة. وفي القاهرة دخلت السينما لأول مرة.

■ متى انضممت إلى حركة القوميين العرب؟

– في عام 1957.

■ هذه مرحلة مبكرة جداً، على ما يبدو فأنت أيضاً من أول من التحق بالحركة من اليمنيين بعد فيصل.

– فيصل كان اليمني الأول، وبعده سلطان أحمد عمر ويحيى عبدالرحمن الإرياني وعبدالحافظ قائد.لا استطيع الجزم بتاريخ التحاقهم بالحركة. لكنهم سبقوني، وكانوا في القاهرة. كان معنا أيضاً مطهر الإرياني. كنا في خلية واحدة، إلى جانب عبدالحافظ قائد وعبدالله محمد نعمان القدسي.

■ كيف انضممت إلى الحركة؟ ومن استقطبك إليها؟

– فيصل هو من استقطبني. في البدء أعطاني كتاب «معركتنا العربية»، وهو كتاب صادر عن الحركة. وبعدها انضممت إلى الحركة.

■ هل أديت قسماً محدداً؟

– لم يكن هناك قسماً.

■ كيف كان تأثير انضمامك إلى الحركة على شخصيتك أنت الطالب الذي كانت اهتماماته عادية، وطرأ تحولاً مهماً على حياته بانضمامه لحركة قومية عربية في تلك الفترة؟

– أولاً، العدوان الثلاثي كان له تأثير هائل عليَّ. كنا نرى الطائرات البريطانية تقوم بعمليات قصف رهيبة، فتحوَّل القاهرة إلى كتلة نار. كان لذلك وقع شديد علينا. وقد تأثرنا كثيراً أثناء العدوان بوقفة عبدالناصر، وجسارته، في مواجهة العدوان.

■ لا شك أن ذلك دفعك إلى الانتماء للحركة التي انحازت وقتها إلى قيادة جمال عبدالناصر؟

– نعم.

■ هل كانت زعامة عبدالناصر، وتأثيرة الهائل، أحد أساليب الاستقطاب للحركة؟

– كان المدخل هو الحديث عن فشل الأحزاب القائمة وقتها أو قبل الثورة المصرية.

كانت الحركة لا تعرِّف نفسها باعتبارها حزباً بل حركة، وعلى هذا الأساس التحقنا بها. ولاحقاً بدأت الحركة تميل إلى عبدالناصر، خصوصاً بعد الوحدة المصرية – السورية عام 1958.

■ كنت بعدها كطالب تعود إلى عدن ولحج سنوياً أو كل سنتين، وكانت زعامة عبدالناصر قد تكرست في العالم العربي، كيف كان المزاج الشعبي هنا، في عدن ولحج، تجاه عبدالناصر؟

– كان الناس يعتبرونه زعيماً عربياً، وليس زعيماً مصرياً فحسب.

■ في مدرسة حلوان، هل لمست تمايزات في مواقف زملائك المصريين تجاه عبدالناصر؟

– لم أمس ذلك وسط الطلاب المصريين، لكن بعض المدرسين كانوا يبدون تذمراً من وجودنا كطلاب عرب. أذكر أن أحد المدرسين قال لنا بالنص محتجاً: انتم تحتلون مقاعد أبنائنا. وقد تصديت له بالقول بأننا عرب، وعبدالناصر لا يقر ما تقوله. لم يرد عليَّ وقد استغربت موقفه خصوصاً أنه كان يدرس مادة اللغة العربية. وبدأنا نعرف بوجود قلة من المصريين تناوئ عبدالناصر. تجنب هذا المدرس توجيه أية انتقادات لاحقاً. وأذكر موقفاً ظريف له، إذ أن أحد زملائي المصريين كان يعجز عن نطق حرف الثاء بشكل صحيح، كان ينطقة كما غيره من المصريين مثل حرف السين، وقد زجره المدرس قائلاً: كسَّر الله من أمثالك.

● فيصل عبداللطيف الشعبي في وداع عبدالحميد عبدالعزيز الشعبي (مطار عدن – 1958)

● عبدالحميد عبدالعزيز الشعبي (الثاني من اليمين) وعبدالله هادي سبيت (وسط فوق) وعبدالرحمن علي الجفري (الجالس يميناً) وأحمد علي العقربي

● الإمام يحيى

● جمال عبدالناصر

● قحطان الشعبي

● مطهر الإرياني

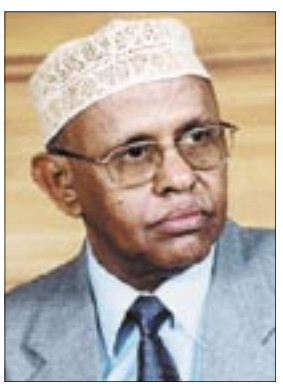

● محمد مرشد ناجي

■ تمتع السلطان محسن بحس حضاري، وقد أنشأ المدرسة المحسنية في لحج، وخصص ريع ألف فدان من أرضه لتحسين المدرسة

■ لم يكن هناك أي تمايز بيننا نحن القادمين من الريف وزملائنا العدنيين

50 ألف ريال دين على الدولة

أهالي "الجميمة" بحَجة يشقون طريقهم بأيديهم في ظل دولة المؤتمر

■ حجة - عبدالواسع محمد

بعد مرور سبعة وعشرين عاما من المتابعات المستمرة لحكومات تعاقبت واحدة تلو الأخرى وصل أهالي منطقة القرية السوداء "وجلة صنعاء"، الواقعة غرب مديرية الجميمة من محافظة حجة إلى قناعة تامة بأن عليهم شق الطريق إلى مناطقهم بأيديهم لتعينهم على توصيل الخدمات إلى منازلهم.

وعندما أنجز الأهالي خلال العام المنصرم شق أكثر من عشرة كيلومترات، أطلقوا الأعيرة النارية مصحوبة بالزغاريد والأهازيج الشعبية، ابتهاجا بهذا المنجز الذي حققوه بعد معاناة طالت سنين أخذت من أعمار الآباء في متابعة لا جدوى منها في أروقة الدولة، ليتلقى نتاجها الأبناء وقد قطع الأمل في أن تستجيب السلطات لمطالبهم (مثلما تتسابق في صرف الاعتمادات المالية المختلفة باسم المديرية وأبنائها) بالعمل وتنفيذ مصالحهم بأيديهم رغم ما لاقاه ويلاقيه أبناء المنطقة من متاعب جسدية وأعباء مالية جراء تنفيذ تلك الطريق.

وبحسب الشيخ زيد الدرة (أحد وجهاء المديرية) فإن خمسين ألف ريال ما زالت دينا على الدولة دفعها الآباء في المنطقة مطلع التسعينيات، وبالتحديد 20 مارس 1994، للمجلس المحلي بالمديرية بعد اتفاق أبرم مع المواطنين على أن يقوم (التركتل) الخاص بالمديرية (الذي عزل منذ زمن في إحدى المناطق بالمديرية) بشق طريق المنطقة وعلى نفقة المواطنين إلى جانب العمل معه بأيديهم؛ إلا أن ذلك لم يتم حتى يومنا هذا.

وأشار "الدرة" إلى أن السلطات في المديرية أو المحافظة لم تعرهم أي اهتمام مطالبا المجلس المحلي بإرجاع المبلغ الذي سلمه المواطنون بما يعادله بالدولار على الأقل سيواجهون به بعضا من النفقات التي أرهقتهم.

شق الطريق بأيدي المواطنين أكده أمين عام المجلس المحلي، سنان محمد سنان، في مذكرته إلى وكيل المحافظة، التي ذكر فيها حاجة المنطقة للشق والتوسعة، وكذا تأكيده الوصول إلى المنطقة والاطلاع على الأهالي وهم يعملون بأيديهم.

الشيخ ورد يحيى الورد طالب الحكومة بالتعامل معهم كمواطنين، لهم حقوق المواطنة مثل غيرهم في هذا الوطن، مشيرا إلى أن كثيرا من أبناء المديرية قد توفوا في الحروب المتتالية خلال الفترة الماضية في صف السلطات، التي استخدمتهم كوقود حرب لا أقل أو أكثر، متسائلا: "إلى متى سيظل وضع المديرية هكذا بعيدا عن الخدمات العامة؟". ووصف "الورد" وضع المديرية بأنها واقعة بين إهمال الماضي ونسيان الحاضر، وهو ما ينذر بمستقبل بئيس.

ومن بين الوثائق المختلفة والمتنوعة تظهر مذكرة "محافظ لواء حجة أحمد زيد الرضي"، الموجهة إلى "مدير الناحية" في عام 1981، تسجل بداية مشوار متابعة السلطات في شق طريق منطقتهم؛ لتتوالى المذكرات الواحدة تلو الأخرى، دون جدوى. وبعد السنين العجاف يأمل مواطنون المديرية بشكل عام، ومنطقة "جلة بن صنعاء" أن ينالوا جزءا من الوعود التي أعلنها رئيس الجمهورية في زيارته الأخيرة لمحافظة حجة، على الأقل لتوسعة ما شقه الأهالي من طرقات وشق ما لم يستطيعوا إتمامه، مطالبين في الوقت ذاته محافظ المحافظة بالنزول إلى مناطقهم وتلمس معاناتهم وهمومهم المختلفة والعمل على تخفيفها، متسائلين: كيف يمكن للمسؤولين عن المديرية أن يشعروا بهمومها ومشاكلها وهم يديرونها على بعد أكثر من خمسين كيلومترا، إذ أن مدير المديرية وقاضيها ومدير أمنها وكافة مدرائها، يديرون أعمالهم من مركز المحافظة، ويعيشون في أبراج عاجية، لا همَّ لهم سوى صرف ما تعتمده الدولة من مخصصات مالية ونفقات تشغيلية.

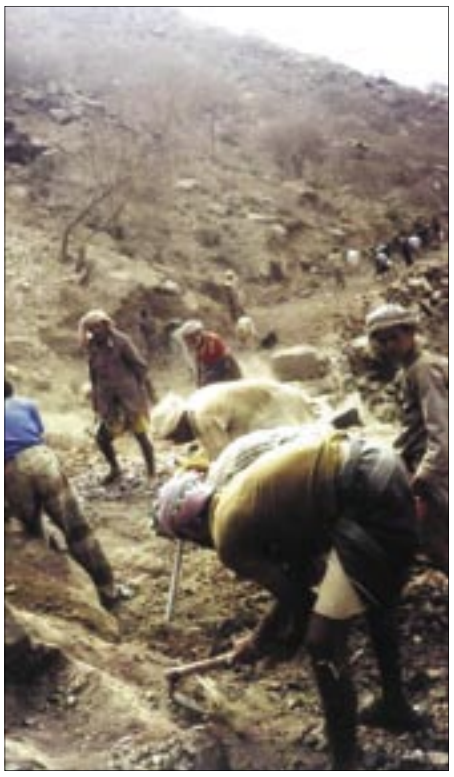

تجاوب

الأخ/ رئيس نيابة استئناف م/ إب المحترم

بعد التحية

بالاشارة إلى ما نشر في صحيفة «الثوري» في عددها رقم 2000 وتاريخ 2008/4/3وصحيفة «النداء» في عددها رقم 145 وتاريخ 2008/4/2 المرفق صورة منهما بشأن البلاغ المقدم من المواطنين/ محمد غالب الصهباني وحسين ناجي الوشاح وعدنان حمود الأديب، المتضمن احتجازهم في أحد السجون في مديرية رحاب القفر... الخ.

وعليه نكلفكم بالانتقال إلى الحجز المشار اليه في الصحيفة للتحقق مما نشر وعلى ضوء ذلك يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة وفقاً للقانون وموافاتنا بما تم اتخاذه.

وتقبلوا تحياتنا،،،

د/ عبدالله عبدالله العلفي - النائب العام

ورثة عبدالله مقبل تناشد النائب العام إحالة قضيتهم إلى المحكمة المختصة

الوالد/ النائب العام الاكرم

تحية وبعد:

الموضوع: مناشدة بشأن القضية رقم 36 لسنة 1999 ج ج المواسط - تعز.

نحن ورثة دم المجني عليه/ عبدالله مقبل احمد مانع، والذي فقد حياته ظلماً وعدواناً من قبل الجاني/ جمال عبدالمغني شرف وعصابته، وحيث أن ملف القضية قد أعيد من النيابة العامة (المذكرة رقم ق / 181/ 254 تاريخ 2000/6/4) إلى نيابة استئناف تعز للتصرف فيها وفقاً للقانون، وأعيدت من المحكمة الابتدائية بقرار تصدي بإعادة ملف القضية إلى النيابة، مع المتهم/ جمال عبدالمغني شرف، حيث تصرفت النيابة وفقاً للقانون، ولم يبقى الا احالة الملف إلى المحكمة الابتدائية للبت في القضية.

وبما أن هذه القضية من القضايا المتعثرة حيث مر ما يقارب 9 سنوات منذ أن فقد والدنا حياته ظلماً.

نرجو منكم التوجيه السريع إلى رئيس نيابة استئناف م/ تعز بإحالة الملف إلى المحكمة المختصة.

شاكرين تعاونكم معنا.

ورثة دم المجني عليه /عبدالله مقبل احمد مانع
عنهم/ جواد عبدالله مقبل احمد

توضيح

الإخوة/ صحيفة «النداء» المحترمون

بعد التحية

بالاشارة إلى ما نشر في صحيفتكم في العدد الصادر برقم 144 وتاريخ 2008/3/26 ورقم 79 وتاريخ 2008/3/26، بشأن مناشدة منظمة «هود» حول ماتعرضت له المواطنة/ هناء سيف صالح والمحامي توفيق عبدالله الشعبي...الخ.

وعليه نود الإحاطة بأنه تم التحقيق في الواقعة من قبل النيابة، وقد تنازلت المجني عليها المذكورة، وأحيلت القضية إلى نيابة الشرق لتقديم المتهم للمحاكمة في الحق العام بعد سقوط الحق الخاص الشخصي بحدوث التنازل.

نأمل الاطلاع.

وتقبلوا تحياتنا،،،

طه علي صالح - المحامي العام الأول

خرج لاستلام الراتب فاستلمته هراوات الأمن المركزي

■ الضالع - "النداء"

لم يتوقع محمد صالح (مدرس)، 30 عاما، من منطقة "زبيد" - الضالع، أثناء ذهابه لاستلام مرتبه الشهري، أن هراوات الأمن المركزي تنتظره هناك قريبا من مبنى البريد؛ كان متأهب لاستلام زيادة في راتبه حسب عد رئيس الجمهورية ووجه الحكومة به لمواجهة الغلاء المتصاعد، غير أنه عاد برجل مكسورة!

كان الأمن يفرق المتظاهرين بالرصاص والقنابل المسيلة للدموع، مدرس العربية لم يكترث للحالة الأمنية التي تعيشها شوارع المدينة، فالراتب ضرورة لا يمكن التنازل عنها، سيما إذا كانت مطعمة بمكرمة رئاسية؛ إلا أن الحظ السيئ كان بانتظار المدرس المسكين، فالبريد يقع قريبا من مبنى جمعية المتقاعدين، التي يتطاير منها شرر المظاهرات، مما حفز الجنود لتكثيف تواجدهم في المنطقة التي يتوقع انطلاق المسيرات منها في أي وقت.

وفي المكان الخطأ وجدوا مدرس اللغة العربية لينقضوا عليه بسرعة البرق الخاطف. وبعدما أشبعوه ضربا وركلا وضعوه في الطقم ثم فورا إلى السجن. لم يكن يعلم "الأشاوس" أن الضحية الواقع بين أيديهم قد كسرت رجله، في حين لم يكن يعلم هو الآخر أنهم لن يذهبوا به إلى المستشفى لتسوية وضعه وفق آخر بيانات المعلمين، التي دائما ما تطالب بـ"تسوية الوضع". وقف الطقم، وبسرعة صدرت الأوامر بإنزال الضحية، الذي كان يتأوه من الألم. طالبوه بالنزول بسرعة (لأن الطقم لا ينتظر) فأمامهم مهمة أخرى. في البداية ظنوه رافضا لأوامر القيادة، وليس مكسورا من شدة الضرب الذي تكفلت به الهراوات وأعقاب البنادق. وحينما أدركوا ذلك تركوه ينزف. بعدها تم إسعافه إلى عدن ليدفع أضعاف أضعاف راتبه، لكن رجله لا تزال مكسورة.

وحتى الآن ما تزال المدرسة وطلابها في انتظار مدرس خرج لاستلام راتب فاستقبلته الهراوات.

نقابة موظفي القضاء الإداريين تستعد لإضراب شامل

علمت الصحيفة أن نقابة الموظفين الاداريين في السلطة القضائية تعتزم تنفيذ إضراب شامل خلال الأيام القادمة، جراء عدم استجابة السلطة القضائية لمطالبهم خلال فترة رفع الشارات الحمراء، التي بدأت منذ أسبوعين وتنتهي اليوم.

وتطالب نقابة الموظفين الاداريين في السلطة القضائية مجلس القضاء الاعلى بصرف بدل طبيعة العمل، وبدل الريف، المنصوص عليهما في قانون السلطة القضائية، مع وجوب صرف فوارقهما اعتباراً من شهر أغسطس 2005، والتي لم تصرفها لهم بعد برغم ادعائها أهمية تحسين وضع العنصر البشري، وأثره في الاصلاحات القضائية كما جاء في بيان لها صدر بداية الشهر الجاري.

وحملت النقابة في بيان لها مجلس القضاء الاعلى المسؤولية عن فراغ دستوري محتمل قد يؤدي إليه الإضراب الشامل نتيجة تعطيل كافة الدوائر القضائية، متهمة المجلس بمحاولة النيل من عضد الموظفين المطالبين بحقوقهم، وذلك بإصدارها في 2008/3/10 قراراً باعتماد بدل طبيعة العمل ابتداءً من يونيو 2008.

القبض على عصابة ذائعة الصيت بإب

■ إب - إبراهيم البعداني

ألقت قوات الأمن بمدينة إب نهاية الاسبوع إلقاء القبض على عصابة تقطع مكونة من تسعة أشخاص في منطقة «المحمول» خط إب- تعز.

وقالت مصادر أمنية في البحث الجنائي بإب إن العصابة كانت طيلة الأشهر الماضية تقوم بقطع الطريق على السيارات المحملة بالبضائع الآتية من جهة محافظتي تعز وعدن، مضيفة أن إدارة البحث الجنائي بإب تلقت بلاغات متتالية من عديد تجار ومواطنين يعملون في مجال التجارة في الخط المذكور يشكون تعرض ممتلكاتهم وأموالهم للنهب من قبل قطاع طرق يستخدمون نارية لتخويف السائقين وإجبارهم على تسليم ما بحوزتهم من بضائع وأموال.

وبعد تحريات بحث ورصد ومراقبة تم نصب كمين أوقع بأفراد العصابة وتم ضبطهم متلبسين، ومن ثم إيداعهم سجن إدارة البحث الجنائي بإب والتحقيق معهم.

يذكر أن العصابة المذكورة كان قد ذاع صيتها في الآونة الاخيرة بعد ازدياد عدد الضحايا الذين ذهبت أموالهم فريسة للعصابة المتقطعة الأمر الذي خلق نوعاً من الخوف والهلع لدى سائقي السيارات حيث امتنع أغلبهم عن العمل في هذا الخط في الساعات المتأخرة من الليل.

مواطن يشكو اعتداء عسكر العند

وضعوه في الحمام وأتلفوا قاته بعد تحطيمهم سيارته

ناشد زكي محسن الدوعاني، من أهالي مديرية الضالع، وزير الدفاع إحالة المعتدين عليه للتحقيق والمساءلة جزاء ما اقترفوه بحقه وزملائه، وقال إنه تعرض للاعتداء أثناء ذهابه لبيع القات في عدن، من قبل طقم عسكري تابع لنقطة العند، قام باعتراض سيارته (صالون) وإلحاق الضرر بها وإتلاف كمية القات التي كانت معه وأصحابه. وأضاف في رسالته، التي حصلت "النداء" على نسخة منها، "وتم إطلاق الرصاص فوق راسي ووضعوني في حمام النقطة يوما كاملا، وبعدها قاموا باحتجازي لديهم يومين اخزين دون إبداء أي سبب يذكر".

ورشة لإدارة الشؤون البيئية والتنموية في سقطرى

بدأت أمس الأول في سقطرى ورشة لإدارة الشؤون البيئية والتنموية بمبنى الهيئة العامة لحماية البيئة، حيث دشنها فعاليات الورشة المهندس عبدالله فضل الإرياني وزير المياه والبيئة وسعادة السفير الإيطالي في بلادنا، الذي تبدي بلاده اهتماماً كبيراً بالارخبيل. تهدف الورشة إلى تأهيل كادر متخصص في الإدارة وتنفيذ برنامج اتخاذ القرار DSS.

كشف السفير الإيطالي أن حكومته سوف تدعم المشروع القادم مع بداية العام 2009 مشيراً إلى أن الخبراء قد قاموا بتجميع معلومات كبيرة سيتم الاستفادة منها في المرحلة القادمة من الوزارة خطة تسعى من خلالها للحفاظ على المناطق الأثرية كونها جزءاً مهماً من أعمال البيئة.

ويعتبر أرخبيل سقطرى المحمية الاولى على مستوى الجزيرة العربية في تنفيذ نظام DSS أو ما يسمى بإتخاذ القرار حيث نجح في حماية سقطرى من العمل العشوائية من الضرر.

وسوف تشمل الورشة الجهات ذات الإختصاص. وقد عبر السفير الإيطالي عن سعادته لزيارة محمية سكند وديطوح عمق. وأشار إلى الاهتمام كبير والمتزايد من الحكومة الإيطالية تجاه بيئة سقطرى حيث قال إن سقطرى «آخر جنات الله في الأرض».

الورشة جاءت بعد أربعة أيام من زيارة سفراء الإتحاد الاوروبي للأرخبيل والتي دامت يوماً واحداً وترأس السفير الفرنسي الوفد الذي ضم سفراء ألمانيا، إيطاليا، التشيك، بريطانيا، اسبانيا، وهولندا، إضافة إلى ممثل هولندا وممثل الاتحاد الاوروبي.

وحسب مصدر في الأرخبيل فقد زار الوفد شريط الشمال الشرقي من الجزيرة كما اجتمعوا في مشتل سقطرى (مشتل أديب) بعدد من المؤسسات غير الحكومية العاملة بالأرخبيل كصندوق صون سقطرى، جمعيات التراث والتاريخ، جمعية النحالين، وغيرها. ووعد السفراء خلال زيارتهم باستمرار دعم سقطرى في مشاريع حماية البيئة وبرنامج صون سقطرى إضافة إلى العمل مع الحكومة في تأسيس هيئة خاصة بسقطرى.

المناخ يفضح عجز الحكومة في مكافحة الدودة الحلزونية

أكد أحد المختصين في مكافحة مرض الدودة الحلزونية أن المرض قد انحسر تماماً من كل المناطق الموبوءة (صعدة، حجة، الحديدة، والمحويت) وأن الفرق لم ترصد أي حالة إصابة منذ عشرة أيام.

وأشار إلى أن درجة الحرارة ساعدت في انحسار المرض، الذي من المحتمل أن يظهر مجدداً في المناطق المرتفعة والباردة. مرشحاً محافظات ذمار، إب، وتعز، بالدرجة الأولى، نافياً في الوقت نفسه الاشاعات حول ظهور المرض في منطقة سعوان بصنعاء.

الإحصائيات الأخيرة حول عدد الاصابات في المناطق الموبوءة توقفت عند 1902 رأساً من الأغنام، و 4132 من الماعز، 268 من البقر، 229 من الابل، إضافة إلى 2001 حيوانات أخرى بحسب المصدر الذي أكد أن الفرق مازالت تعمل بالميدان منتظرة ظهور بؤر جديدة.

ارتفاع درجة الحرارة جاء لينقذ وزارة الزراعة والري من موقف صعب. واستطاع الحر في هذه الأيام أن يقضي على المرض الذي أعجز الوزارة لشهور عدة، فاضحاً تقصيرها في مكافحة المرض، الذي لو كان ظهر بداية الشتاء لكان الوضع الآن سيئاً جداً.

خطر حكومي يهدد محطة «بني الحارث»

■ حمدي عبدالوهاب

منذ أربع سنوات لا يزال خطر الوضع البيئي في مديريتي «بني الحارث» و«أرحب» في محافظة صنعاء، الناتج عن مخرجات مياه الصرف الصحي من محطة المعالجة في أمانة العاصمة، قائماً دون أن تقوم الحكومة بمعالجات جذرية؛ الامر الذي جعل لجنة برلمانية في تقرير لها تطالب المجلس بالوقوف بحزم وجدية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه والحد من مخاطر وأثر التلوث على الانسان والتربة والزراعة والحوض المائي للعاصمة وضواحيها.

وقالت اللجنة إن ما ينذر بزيادة المخاطر هو ضعف التفاعل الحكومي وعجزه عن المعالجة السريعة والعاجلة من مخاطر التلوث، وعدم التوسع في شبكات الصرف الصحي، وزيادة المستخدمين للشبكة، مما أدى إلى زيادة الاعباء على المحطة العاجزة عن معالجة المياه الواصلة إليها حالياً في ظل وجود مشاكل تصميمية للمحطة والتأخر في إنشاء محطة جديدة.

لجنة المياه والبيئة قالت أن تدفق المياه العادمة والمعالجة جزئياً من محطة المعالجة في «بني الحارث» إلى المجاري وقنوات التصريف الطبيعية القريبة من التجمعات السكانية والزراعية وآبار المياه مستمرة.

وأشارت في تقريرها، الذي قدمته إلى المجلس الاسبوع قبل الماضي، إلى أن المياه المعالجة لم تصل إلى المستويات التصميمية والآمنة للإستخدام في الاغراض التي يمكن الاستفادة منها، كما لم يتم إجراء أي معالجة كيميائية للمياه الخارجة من أحواض الترسيب النهائية التي تشكل بيئة ملائمة لنمو وتكاثر البكتيريا والملوثات البيولوجية، بالاضافة أن تصريف المياه العادمة يتم دون إخضاعها لأدنى مستويات المعالجة للتخفيف من مخاطرها البيئية.

وذكرت اللجنة أنها لاحظت، خلال زيارتها الميدانية لمحطة المعالجة، الاهمال والتباطؤ الكبير في رفع وإزالة المواد المترسبة من أحواض الترسيب ووحدة فاصل الرمال ووحدة المصفاة وأحواض التجفيف أولاً فأول الامر الذي انعكس سلباً على كفاءة المعالجة وقصور في تشغيل المحطة.

وأضافت أنها لاحظت أيضاً انبعاث روائح كريهة من الاحواض في المحطة نتيجة ضعف المعالجة وكذا عدم إزالة الاشواك والحشائش المتسببة في تكاثر الذباب والحشرات وعدم الإلتزام بالرش بالمبيدات بصورة دورية وإجراءات السلامة والعناية الصحية، ما نتج عنه إصابة العديد من عمال المحطة بفيروس الكبد البائي.

وجاء في التقرير أن التوصيات التي أقرها المجلس بناء على تقريرين سابقين للجنة بخصوص المحطة عامي 2004، 2005 كان تنفيذ الحكومة لها جزئياً وبسيطاً، إذ تأخر تنفيذ قناة التصريف وعدم تنفيذ 16 حوضاً من أحواض التجفيف الاضافية البالغة عددها 40 وتأخر تنفيذ شبكات إمداد المياه النقية لبقية القرى المستهدفة.

اللجنة عند زيارتها لمناطق التلوث في المديريتين وجدت أن مياه الصرف الصحي مستمرة في الوصول إلى سد «باب الروضة» الذي تنبعث منه روائح كريهة وتغير لون المياه فيه لوجود الملوثات والشوائب، بالأضافة إلى أن مياه السد تستخدم في ري المزروعات.

الحقول الزراعية الواقعة قرب المحطة في منطقة «الرحبة» تم استحداث بحيرات بجوارها تحتوي على مياه الصرف الصحي يميل لونها إلى الاسود، ما يدل على أنها لم تمر بمرحلة المعالجة، وهي تستخدم في اعمال الري من دون قيود وبعيدة عن الرقابة للجهات المختصة.

وتضمّن التقرير ملاحظات وجدتها اللجنة من واقع الاستبيان الذي أعدته وزارة المياة والبيئة، أبرزها أن كمية الاكسجين المضافة في أحواض التهوية 10.000 كيلوجرام وهو ما يمثل 9٪ من القيمة التصميمية، بالإضافة إلى أن وحدات الكلور متوقفة عن العمل بسبب عدم توفر أسطوانات الكلور، الامر الذي اعتبرته اللجنة مثيراً للقلق والتساؤل حول مستويات المعالجة المنفذة.

بميزانية تشغيلية فقط ومشوار طويل

فرع الهيئة بإب يعد بحلول بيئية مستقبلية

■ إب - إبراهيم البعداني

المحافظة الخضراء تعاني مشاكل بيئية جمة تزحف على أراضيها طامسة معالم الجمال والتميز التي اعتادها الساكنون والزائرون، مخلفة وراءها أراضي قاحلة وأحواضاً ملوثة وآباراً جافة.

«النداء»، وبعد متابعتها وطرحها عدداً من تلك المشاكل، التقت مدير فرع مكتب الهيئة العامة لحماية البيئة ناجي النهمي، متسائلة عن غياب دورها في الحد من الكوارث البيئية التي تتوالى على المحافظة.

الأحواض كقاعدة مشاريع

المشاريع المختلفة والمنشأة على أراض تحتها أحواض مائية، غدت ظاهرة منتشرة في إب منذ وقت ليس بالبعيد. إلا أن النهمي قال لـ«النداء» إن عمرها (المشاريع) أطول من عمر المكتب أو في مثل عمره. في حين صدر في الوقت الحالي، حد وصفه، توجيهات من قيادة المحافظة بمنع البناء فوق الأحواض المائية، وتفعيل دور الرقابة.

وأضاف أن المكتب بصدد التنسيق مع الجهات ذات العلاقة والاستعانة بالمهندسين والفنيين لعمل دراسة متكاملة لتقييم الأثر البيئي للمشاريع السابقة والقادمة، التي لا تمنح التراخيص من قبل الهيئة العامة للاستثمار إلا بعد موافقة هيئة حماية البيئة.

وفيما يخص حوض وادي ميتم، الذي تلوثت مياهه جراء تداخلها مع مياه الصرف الصحي القادمة من محطة المعالجة التي أنشئت فوق الحوض، إضافة إلى الأضرار التي سببتها الكسارة المتواجدة في المنطقة، أشار مدير فرع الهيئة إلى أن توجيهات جاءت من محافظ المحافظة علي القيسي بتشكيل لجنة خاصة بالوادي يرأسها وكيل المحافظة فؤاد منصور بمشاركة جميع الجهات المختصة للنظر في مشاكل منطقة وادي ميتم.

وادي «عنة» في مديرية العدين لم يسلم هو الآخر، فأصبح مصباً لمياه الصرف الصحي بالمديرية. ومع ذلك لم يضف النهمي الكثير باعترافه بأهمية الوادي الذي يحتاج إلى اهتمام، حد قوله، مشيراً إلى أنه قد يصبح محمية طبيعية في حال تعاونت الجهات المختصة وخاصة السلطة المحلية.

البحث عن مصوغ قانوني

بعيداً عن الأحواض والأودية المنتهكة في إب، يأتي الضجيج المنبعث من مصانع الطوب ومناشير الأحجار المنتشرة داخل الأحياء السكنية، كملوث آخر ومشكلة يعاني منها السكان، كونها تفتقر إلى الشروط والمواصفات والتصاميم الفنية والمهنية، وشروط الأمن والسلامة، إضافة إلى مخالفتها لقانون النظافة وقانون حماية البيئة.

ناجي النهمي تساءل عن المسوغ القانوني الذي يسمح بانشا تلك المصانع والورش في تلك المواقع، وانتشارها بصورة عشوائية محتلة واجهات الشوارع الرئيسية والفرعية والمناطق السكنية، واعداً بتفعيل القانون ومتابعة مكتب الاشغال العامة لوضع مخططات خاصة لتلك المصانع والمناشير بحيث يتم ضمان صحة المواطنين ونظافة البيئة.

التسويف والوعود المستقبلية كانت هي الأعم في حديث مدير فرع الهيئة العامة للبيئة في إب. وربما يعود السبب إلى المشوار الذي ما زال المكتب في بدايته، إضافة إلى الخوف من تداخل الاختصاصات مع المكاتب الأخرى، لذلك فالفرع يقوم بالتنسيق والاشراف على تنفيذ الاجراءات إلى حيث صدور اللائحة التي تنظم عملهم- حد قول النهمي.

الميزانية تكاد تكون معدومة، وهذا ربما أقوى أسباب ضعف عمل الفرع، الذي يمول من المجلس المحلي وصندوق النظافة، إضافة إلى ميزانية تشغيلية محدودة؛ ما أدى إلى شحة إمكانيات مكتب فرع الهيئة بإب الذي يعجز عن دفع إيجاره، الخارج عن إطار الميزانية التشغيلية.

نص المرافعة الختامية لهيئة الدفاع عن الخيواني لدى المحكمة الجزائية

لدى المحكمة الجزائية المتخصصة بالأمانة
في القضية رقم (36 / 2007م ح. ج)
الموضوع: مرافعة ختامية، مقدمة من المتهم العاشر في القضية/ عبد الكريم محمد الخيواني:
فضيلة/ رئيس المحكمة الأكرم
حياكم الله.

تود هيئة الدفاع عن المتهم العاشر في القضية المشار إليها أعلاه، أن تعرض على عدالة المحكمة الموقرة بياناً ختامياً بأوجه الدفاع المسقط للاتهام القائم تجاه موكلها، ووفقاً للإيجاز الآتي:

– تؤكد هيئة الدفاع على تمسكها بما سبق تقديمه من دفاع داحض للاتهام القائم تجاه موكلها الأستاذ/ عبد الكريم محمد يحيى الخيواني؛ وهو الدفاع المثبت في محضر جلسة يوم الثلاثاء..... الموافق2008/3/25. وفي مقام الإيضاح الختامي هذا، تود الهيئة أن تلفت عناية عدالة المحكمة الموقرة إلى أن ما جاء في مذكرة النيابة المقدمة في جلسة يوم الثلاثاء الموافق 2008/4/8، لا يقوى على النيل من سلامة وإنتاجية ذلكم الدفاع، بل هو يمثل شاهداً إضافياً على قانونية الأساس القائم عليه، وهو ما يتجلى بالبيان الآتي:

1 – ما يتعلق بالدفع ببطلان المبنى الإجرائي للاتهام:

لئن كان الدفع ببطلان المبنى الإجرائي للاتهام، والقائم تجاه المتهم العاشر في القضية، الأستاذ/ عبد الكريم الخيواني، وهو الدفع المبدى كدفاع أصيل في مواجهة هذا الاتهام، قد أقيم على أساس من الاحتجاج بالبطلان الحائق بإجراء المراقبة الهاتفية والتفتيش اللذين مثلا أساساً لهذا الاتهام، على النحو الوارد تفصيله في محضر الجلسة المتقدم ذكرها؛ فإن ما جاء في مذكرة النيابة، المشار إليها قبلاً، لا يعدو كونه تسليماً بوجاهة هذا الدفع وتأكيداً على وجوب الاعتداد بمقتضاه.

– فبالنسبة للمراقبة الهاتفية: نجد أن مذكرة النيابة تلك تتضمن في خصوصها ما لفظه: "ففيما يتعلق بمراقبة الاتصالات الهاتفية وتسجيل المكالمات، لقد قام مأمورو الضبط في مرحلة جمع الاستدلالات بالقيام بأداء واجبهم في حماية المجتمع وأمنه وسلامته من الخطر، وعندما توصلوا إلى قناعة بضرورة اتخاذ ذلك الإجراء سلكوا الطريق المرسومة لذلك الإجراء قانوناً بأن وجهوا خطاباً إلى النيابة العامة برقم 1019، بتاريخ 2007/6/2، طلبوا فيه الموافقة على اتخاذ ذلك الإجراء، وقامت النيابة العامة بدورها بتحرير ذلك الإذن بمراقبة وتسجيل المكالمات الهاتفية، ولمدة ثلاثين يوماً عملاً بنص المواد 2/12، 146،148 وقد أسفر ذلك الإجراء عن تسجيل المحادثة المرفق تفريغ نصها، بملف القضية...".

ما يؤكد أن تسجيل المحادثة الهاتفية المحتج بها كأساس للاتهام تجاه موكلنا لم يتم من قبل النيابة نفسها، وكإجراء وقائي بشأن واقعة جرمية توافرت تحريات جدية على احتمالية وقوعها، بل هو تم من قبل الإدارة العامة للأمن الداخلي في جهاز الأمن السياسي، فيما اقتصر دور النيابة على مجرد الموافقة على طلب تلك الجهة بالقيام بالمراقبة. والثابت أن النصوص القانونية الوارد ذكرها في مذكرة النيابة، بالموافقة على ذلك الطلب وكذا في المدونات الآنف تضمينها من مذكرة النيابة، محل التعليق، وهي نصوص المواد 2/12، 146، 148 (إ. ج)، لا تسوغ إجراء مراقبة هاتفية على نحو كهذا، بل هي لا تجيز إجراء مثل هذه المراقبة إلا من قبل النيابة نفسها. حيث نجد أن النص في المادة 2/12، يجري على نحو: "حرية وسرية المراسلات البريدية والسلكية واللاسلكية وكافة وسائل الاتصال مكفولة وفقاً للدستور. ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو إفشاء سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها إلا في الحالات التي يبينها القانون وبأمر من النيابة العامة أو من المحكمة المختصة".

كما نجد أن النص في المادة 146 يقرر ما لفظه: "ويجوز بأمر من رئيس النيابة تكليف أحد رجال إدارة الهاتف، بعد تحليفه اليمين القانونية، بالاستماع إلى المحادثات الهاتفية وتسجيلها لنقل مضمونها إليه، ويجب أن يتضمن الأمر تحديداً واضحاً ودقيقاً للمكالمة المطلوب تسجيلها في خلال مدة 30 يوماً من تاريخ صدور الأمر". أما نص المادة 148 فيقرأ على نحو: "للنيابة العامة أن تأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والصحف والمطبوعات لدى مكاتب البرق، وأن تأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو إجراء تسجيل لأحاديث تجري في مكان خاص متى كان ذلك لازماً لكشف الجريمة وفي جميع الأحوال يكون الأمر مسبباً ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً". وبمقتضى المدلول المتساند لمنطوق ومفهوم النصوص القانونية هذه، يتجلى أن المفترضات القانونية الواجب توافرها لسلامة مراقبة الاتصالات الهاتفية، كإجراء متصل بصلاحية النيابة، بما هي سلطة تحقيق واتهام، تتمثل في الآتي:

1 – أن تقوم الضرورة لإجراء المراقبة، كتدبير وقائي في مواجهة واقعة جرمية قامت بشأنها تحريات جدية، من قبل جهات الضبط القضائي، المكلفة قانوناً بالقيام بهذه التحريات، وأن يتضمن الأمر بالمراقبة بياناً إيضاحياً لهذه التحريات بحسبانها أسباباً قانونية مسوغة لإجراء المراقبة.

2 – أن يكون هناك أمر صادر من رئيس النيابة المختصة بإجراء هذه المراقبة، وأن تتم المراقبة هذه بمعرفة النيابة نفسها، وبواسطة أحد موظفي مصلحة الهاتف، بعد تحليفه اليمين القانونية.

5 – أن يكون الأمر بالمراقبة قد تضمن تحديداً واضحاً ودقيقاً للمكالمة أو المكالمات المأمور بتسجيلها.

8 – أن تتم المراقبة في أمد زمني قوامه ثلاثون يوماً من تاريخ الأمر بها.

أي أن دور جهات الضبط القضائي، القائمة بالتحريات المسوغة لإجراء المراقبة، يقتصر على إبلاغ النيابة بهذه التحريات، لتقرير ما تراه ملائماً من إجراءات مكملة لهذه التحريات في الكشف عن الواقعة الجرمية المتحرى عنها، وبما في ذلك القيام بالمراقبة الهاتفية. فالنصوص القانونية، آنفة الإيراد، واضحة في ما تقرره من أن النيابة العامة تعد بالنسبة للمراقبة الهاتفية جهة فعل لا جهة إذن فحسب، ذلك أن عبارة: "ويجوز بأمر من رئيس النيابة تكليف أحد رجال إدارة الهاتف..." الواردة ضمن منطوق نص المادة 146، تتكامل مع العبارة الواردة في نص المادة 148، وقوامها: "وأن تأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية..." في القطع بأن النيابة هي جهة أمر، بإجراء المراقبة، لا جهة إذن للغير للقيام بتلك المراقبة. علماً بأن إجراء المراقبة عن طريق أحد رجال الهاتف هو أمر وجوبي بالنسبة للسلامة القانونية للمراقبة. أي أن الجواز الذي يقرره نص المادة 146 لا يتعلق بتكليف أحد رجال الهاتف، وإنما هو يرتبط بالمراقبة نفسها، من حيث هي إجراء استثنائي اقتضته ضرورة الكشف عن جريمة. بمعنى أن النيابة لا تملك أي سلطة أو صلاحية قانونية في تحديد الجهة التي تكلفها بإجراء المراقبة الهاتفية، وأن السلطة التقديرية المقررة لها بموجب النص القانوني هذا، هي سلطة التقرير بإجراء المراقبة من عدمه، بحيث إذا قدّرت أن هناك ضرورة للقيام بهذه المراقبة، بناءً على ما عُرض عليها من تحريات جدية، تحتم عليها، إن هي أمرت بالقيام بهذا الإجراء، تكليف أحد رجال إدارة الهاتف بتنفيذ أمرها بالتسجيل، بعد تحليفه اليمين القانونية، وتحديد المكالمات المراد تسجيلها. ولئن كانت النصوص القانونية الآنف ذكرها لا تحتاج إلى شواهد خارجية على تحديد مؤداها، فإن المقام لا يمنع من التنويه إلى أن المواد التي تضمنت هذه النصوص: 2/12، 146، 148، وردت ضمن الفصل الثالث، في قانون الإجراءات الجزائية النافذ، وهو الفصل الخاص بالتفتيش كإجراء من إجراءات التحقيق، والمقرر ضمن الباب الثالث، المنظم لإجراءات النيابة، كسلطة تحقيق. فيما أن الصلاحيات التي يقررها القانون لمأموري الضبط القضائي بشأن التحري وجمع الاستدلالات، ينتظمها الباب الثاني من هذا القانون، ولم يرد في نطاق نصوص هذا الباب ثمة تقرير بصلاحية قانونية لمأموري الضبط القضائي بشأن إجراء مراقبة الاتصالات السلكية واللاسلكية. على أن ما يتعين التأكيد عليه هنا، هو أن مراقبة الاتصالات، سلكية أكانت أم لا سلكية، هي بمثابة إجراء مناهض لمقتضيات الحرية القانونية للحياة الخاصة، وهي الحرية التي يقررها نص المادة 53 دستور، ويؤكدها نص المادة 14 من قانون الإجراءات الجزائية النافذ؛ علماً بأن النص الدستوري هذا، لا يجيز إخضاع الاتصالات للمراقبة إلا إذا ما قامت ضرورة ملجئة لذلك، وبأمر قضائي صادر من قاض مختص.

وعليه، ولما أن تسجيل المحادثة الهاتفية، المحتج بها في القضية الماثلة، قد تم من جهة غير مخولة قانوناً بإجرائه، وعلى خلاف الكيفية التي رسمها القانون، وعلى النحو الذي ينحل معه إلى إجراء مطلق البطلان، طبق نص المادة 396 (إ. ج) وحيث أن النص في المادة 402 من ذات القانون، يقرر أن بطلان أي إجراء يرتب بطلان كافة الآثار الناجمة عنه، فإن هيئة الدفاع إذ تؤكد تمسكها واحتجاجها ببطلان إجراء المراقبة الهاتفية المعتد بها من جهة النيابة كأساس للاتهام القائم تجاه المتهم العاشر الأستاذ/ عبد الكريم الخيواني؛ تلفت عناية عدالة المحكمة الموقرة إلى أن التقرير ببطلان هذا الاتهام هو المتعين القانوني الوحيد، في مقام وضوح مقرر النص القانوني هذا.

أما ما يخص بطلان التفتيش، المقول بأنه أسفر عن أدلة مسوغة لإقامة الاتهام تجاه المتهم العاشر في القضية الأستاذ/ عبد الكريم الخيواني، فحسب هيئة الدفاع، إيضاحاً بشأنه، أن تشير إلى أن مذكرة النيابة المتقدم ذكرها، تتضمن تسليماً صريحاً بالبطلان الحائق به، حيث جاء تسليم النيابة بهذا البطلان على نحو: "ومعلوم لعدالة المحكمة أنه لا يجوز لأحد الخصوم التمسك بأوجه البطلان إذا كانت الغاية من الإجراء قد تحققت وفقاً لما قررته المادة 399 (إ. ج)". على أن ما يتعين التقرير به هنا، هو أن النيابة العامة لم تكن موفقة في ما ذهبت إليه من تفسير اعتباطي، رغبوي، لنص المادة 399 (إ.ج)؛ إذ كيف يمكن التسليم بسلامة ما قالت به، من أن مقرر هذا النص يوجب الاعتداد بالتفتيش المعيب بالبطلان متى ما كان هذا التفتيش قد أسفر عن الحصول على ما توهمت بأنه يمثل دليلاً مسوغاً لإقامة الإتهام؟

ذلك أن الإجراء الذي اشترط القانون لزومية توافره لصحة التفتيش، كإجراء من إجراءات التحقيق، وهو الإجراء المتمثل في حضور المتهم بشخصه، أو من ينيبه، وكذا في حضور شاهدين من أقارب المتهم أو جيرانه، فضلاً عن لزوم أن يتم هذا التفتيش من قبل عضو النيابة المختص، إنما يرتبط بغاية فحواها تحصين إجراءات التحقيق، بما هي إجراءات عدالة وانتصاف، لا إجراءات انتقام واعتساف، من مظنة التجاوز وشبهة التلفيق. وليس مِنَ المعقول في شيء أن تكون الغاية التشريعية هذه قد تحققت، بحصول النيابة على ما تراءى لها أنه يمثل أدلة مسوغة للاتهام. ثم أن هناك فارقا كبيرا فيما بين عيب عالق بإجراء ما وبطلان ماحق لقوامه. ذلك أن البطلان الحائق بالتفتيش، القائم عليه الاتهام المنسوب للأستاذ/ عبد الكريم الخيواني، لم يكن مجرد عيب علق بقوام قانوني صحيح لإجراء التفتيش، بل هو من الجوهرية بحيث لم يعد معه ثمة إمكان للقول بتحقق الغاية المقصودة بنص المادة 399 (إ. ج).

فإذا كان النص في المواد: 134، 138، 150 (إ. ج)، يقرر بأن المفترضات التي يتكون منها القوام القانوني للتفتيش، المعتد به قانوناً، كإجراء من إجراءات التحقيق هي:

1 – أن يكون هناك تحقيق قائم لدى النيابة بشأن واقعة يجرمها القانون.

2 – أن يكون هناك أمر صادر عن النيابة القائمة بهذا التحقيق، لتفتيش مسكن شخص المحقق معه، أي: شخص من وجه إليه الاتهام بمقارفة الواقعة محل التحقيق.

3 – أن يكون الأمر بالتفتيش قد حدد الأشياء المأمور بالتفتيش عنها، وأن تكون هذه الأشياء قد استعملت في ارتكاب الواقعة الجرمية الجاري التحقيق بشأنها أو تحصلت عن مقارفة هذه الواقعة.

4 – أن يتم التفتيش بمعرفة عضو النيابة القائم بالتحقيق أو أي عضو نيابة آخر انتدب لهذا الغرض.

5 – أن يتم التفتيش بحضور المتهم أو من ينيبه، وكذا في حضور شاهدين من أقاربه أو جيرانه.

إذا كان ذلك، وكان الثابت أن النيابة لا تنازع في حقيقة عدم توافر المفترضات القانونية هذه، في خصوص التفتيش الذي تحتج به هنا، فأنى يسوغ لها، والحال هذه، الاحتجاج بأن ما لحق بهذا التفتيش لا يعدو مجرد عيب مغتفر، وبأن هناك غاية قد تحققت وتعين الاعتداد بها؟! علماً بأن مسايرة قول النيابة المعيب هذا ليست سوى إهدار كلي لمبادئ وضمانات العدالة الجنائية برمتها، بحيث لن يعود هناك محل لإعمال مقرر النصوص القانونية، في المواد: 322، 396، 397، 411، 412، 435 (إ. ج). فالمعلوم أن القانون لم يقرر البطلان إلا باعتباره موجباً قانونياً لإهدار النتيجة المتأتية من الإجراء الحائق به هذا البطلان، في حين أن النيابة تعتبر أن تحقق هذه النتيجة يسوغ الالتفات عن هذا البطلان!! أي أن الاحتجاج ببطلان الإجراء لا يكون إلا في مواجهة النتيجة التي أسفر عنها هذا الإجراء، أما في حالة عدم تحقق هذه النتيجة فلن تقوم ثمة حاجة للاحتجاج بالبطلان. والبين أن النيابة لا تدرك الفرق بين الإجراء المصدري الذي يمثل مبنى أساسيا وأصيلا للدعوى القضائية برمتها، والإجراء الفرعي المتولد عن هذا الإجراء المصدري نفسه. إذ نجد، مثلاً، أن التفتيش هو إجراء مصدري أصيل تقوم عليه الدعوى، في حين أن تكليف المتهم بالحضور لا يعدو عن كونه إجراءً فرعياً في نطاق هذه الدعوى. أي أنه إذا شاب التكليف بالحضور ثمة عيب، فليس من شأن هذا العيب أن يمثل وجه بطلان جدير بالاعتداد، في حال حضور من كلف بذلك، اعتباراً بأن هذا الحضور هو وحده المتغيا تحقيقه بالتكليف المعيب، وما دام أن هذه الغاية قد تحققت فلم يعد ثمة وجه للاحتجاج بعيب انعدم أثره. بيد أن هذا النظر لا ينطبق على التفتيش الباطل، بما هو إجراء مصدري أصيل، تقوم عليه الدعوى نفسها، إذ ما دام أن هذه الدعوى ما كانت لتقام لولا النتائج التي أسفر عنها هذا التفتيش، وما دام أن المشرع قد أوجب على النيابة مراعاة ما قرره من ضمانات قانونية لسلامة التفتيش، فإن إهمال أو إغفال الضمانات القانونية هذه يحتم إهدار كافة النتائج التي أسفر عنها هذا التفتيش، حؤولاً دون إقامة الدعوى أصلاً. وهو الأمر الذي تتجلى الشواهد التأكيدية عليه في العديد من النصوص التي ينتظمها قانون الإجراءات الجزائية النافذ، ومنها النصوص الجاري تقريرها في المواد: 322، 396، 397، 411، 412، 435.

وعليه، ولما أن النيابة قد سلمت صراحةً ببطلان التفتيش مبنى الاتهام القائم تجاه الأستاذ/ الخيواني، على نحو ما جاء في مذكرتها المشار إليها قبلاً، فإن هيئة الدفاع إذ تؤكد احتجاجها بهذا البطلان كدفاع أصيل قائم في مواجهة الدعوى، تنوه إلى أن التقرير ببراءة موكلها إزاء واقعة هذه الدعوى، هو المؤدى الحتمي لمقرر نص المادة 402 (إ. ج).

2 – ما يتعلق بالدفع بعدم صحة وثبوت الاتهام:

لئن كان الدفع بعدم صحة وثبوت الاتهام القائم تجاه موكلنا الأستاذ/ عبد الكريم الخيواني، قد قدم كدفاع احتياطي على النحو الوارد في محضر الجلسة المتقدم ذكرها، بحيث لا يتحقق الاتصال الصحيح له بولاية عدالة المحكمة الموقرة إلا في حال إعمال النظر ابتداءً، في الدفع ببطلان المبنى الإجرائي للاتهام، بما هو دفاع أصيل قائم في مواجهة الدعوى، والانتهاء إلى التقرير برفض الدفاع الأصيل هذا، فإن هيئة الدفاع، إذ تؤكد تمسكها بالدفع ببطلان المبنى الإجرائي للاتهام، تعرض هنا أوجه بيانها الختامي للدفع الاحتياطي هذا، وعلى النحو الآتي:

– يقرر النص، في المادة 221 (إ. ج)، ما لفظه: "إذا تبين للنيابة العامة بعد التحقيق أن الواقعة تكون جريمة وأن الأدلة ضد المتهم ترجح إدانته، ترفع الدعوى الجزائية إلى المحكمة المختصة بنظرها". وجاء في المادة 222 من هذا القانون نفسه، ما يقرأ على نحو: "يشتمل القرار الذي تصدره النيابة العامة بإحالة المتهم إلى المحكمة على اسمه ولقبه وسنه ومحل ميلاده وموطنه ومهنته، وعلى بيان موجز للواقعة المنسوبة إليه ووضعها القانوني وكافة الظروف المشددة أو المخففة للعقوبة ومواد القانون المراد تطبيقها". ما يعني أن المتطلب القانوني لسلامة الاتهام هو أن يكون القرار القائم به متضمناً تحديداً دقيقاً وواضحاً، للواقعة الجرمية المنسوبة للمتهم، وكذا للوضع القانوني لهذه الواقعة. فضلاً عن النص القانوني المقرر للتجريم، والمراد تطبيقه في مواجهة المتهم. وفي عموم الأحوال، يتعين أن تكون النيابة العامة قد أجرت تحقيقاً ابتدائياً، لواقعة الاتهام على وفق الأصول المحددة قانوناً، (م 110 إ. ج) وتحصلت قبل المتهم أدلة ترجح إدانته بمقارفة تلك الواقعة، ومتأتية (أي الأدلة) عن إجراءات تمت وفق الكيفية التي حددها القانون.

ولما كان الأمر كذلك، وكان الثابت أن قرار الاتهام الماثل قد حدد نص المادة 133 من قانون الجرائم والعقوبات النافذ، بحسبانه نص التجريم المطلوب إعماله في مواجهة موكلنا الأستاذ/ عبد الكريم الخيواني، وحيث أن مقرر هذا النص قد جرى على نحو: "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات: –1 كل من اشترك في عصابة مسلحة بقصد اغتصاب الأراضي أو نهب الأموال المملوكة للدولة أو لجماعة من الناس أو لمقاومة القوة العسكرية المكلفة بمطاردة مرتكبي هذه الجرائم. –2 كل من اشترك في عصابة مسلحة هاجمت جماعة من الناس أو قاومت بالسلاح رجال السلطة العامة المكلفين بتنفيذ القوانين. وإذا نتج عن أي أفعال الجناة المذكورة في المفقرتين السابقتين موت إنسان تكون العقوبة الإعدام حداً ولا يخل ذلك بحق ولي الدم في الدية إذا كان المجني عليه من غير المقصودين بالجريمة"؛ فإن الواقعة الجرمية التي يتطلب نص المادة 222 (إ. ج)، آنف الإيراد، قيام الاتهام بها، هي الواقعة نفسها التي يقررها نص التجريم هذا، والتي يتمثل بنيانها المادي في فعل قوامه: الاشتراك في عصابة مسلحة بقصد اغتصاب

التتمة في الصفحة 4

● المحامي هائل سلام

● المحامي نبيل المحمدي

● المحامي محمد المداني

في انتظار أول تقرير مصير جنوبي:

3- التحالف بين أبناء الريف والسلاح ركيزة الخطاب الوحدوي (الأخيرة)

لعب الخطاب الوحدوي دور العامل الحاسم في إدارة الصراعات الجنوبية -الجنوبية قبل الاستقلال وبعده. وقد تأسست وحدة مايو 90 على إثر معادٍ لـ«الآخر» وخالٍ من الحقوق.

نبيل سبيع
nabilsobea@hotmail.com

• باعوم

• بن شملان

• السعدي

• مقبل

يذكر حسن باعوم -في حوار صحفي أُجري معه العام الماضي- أنه شارك في إضرابات منتصف القرن التي أدت إلى إفشال الانتخابات التشريعية في 1955 و1959. كان شاباً غير معروف حينها، يعمل تحت خطاب سياسي (شاب هو الآخر) يدعو إلى الوحدة مع الشمال بصرف النظر عن النظام القائم فيه. وقد ذهب هذا الخطاب الوحدوي بباعوم ورفاقه (المنخرطين في الجبهة القومية) إلى الكفاح المسلح والانتصار على قوى الخطاب «الانفصالي» المنادي بدولة مستقلة في الجنوب العربي. وفيما واصل هذا الخطاب اندفاعه بالجنوب شمالاً، سار باعوم في ظلاله عابراً الجبهة القومية إلى الحزب الاشتراكي ومقترباً، خطوة إثر أخرى، من لحظة اختبار ايديولوجية الوحدة على واقع بين يومين: 22 مايو 90 و7 يوليو 94.

الآن، يسير باعوم في العقد السابع من العمر مثقلاً بأمراض الطاعنين في السن، ويقضي وقته كمعتقل سياسي في عاصمة اليمن الموحد على خلفية أنشطته في احتجاجات الجنوب ضد الوحدة القائمة. لقد وجد القيادي الاشتراكي نفسه، بعد قرابة نصف قرن، مناهضاً لوحدة حرب 94. ولن تبخل اللحظة السياسية الحرجة، التي يمر بها البلد، عن إضعاف الموقف الأخلاقي لـ«الوحدة» عبر تقديم صورة مكثفة للوضع الذي أوصل الخطاب إبنه باعوم إليه. إن حالة هذا الرجل تقدم مثالاً حياً ومؤثراً على قصة الجنوب المروعة مع الوحدة، والتحول المفصلي في الموقف الجنوبي من يومها التالي.

هذا التحول يعبِّر عن نفسه على أكثر من مستوى شعبي ونخبوي. ويلقي دائرة ضوء على وصول الجنوب إلى مفترق طرق مع الخطاب الوحدوي. فإذا كانت اضرابات منتصف القرن قد وظفت غالباً لصالح خطاب سياسي يطالب بتقرير مصير الجنوب من أجل دخول الوحدة مع الشمال، فإن الحركة الاحتجاجية الراهنة تنطلق ضد هذا الهدف تحديداً: إنها تقترب من المطالبة بتقرير مصير الجنوب عبر إخراجه من الوحدة مع الشمال.

مرجعية وشرعية الوحدة جنوبيتان

مؤخراً، شهدت صورة الوحدة في الذهنية الجنوبية تحولاً كبيراً لم تشهده من قبل. لقد التزمت الحركة الاحتجاجية، حتى وقت متأخر من العام الماضي، بخطاب واضح في تمسكه بوحدة 22 مايو 95 باعتبارها «وحدة التراضي والشراكة» مقابل رفضه لوحدة حرب 94.

غير أن «الاتيكيت» الجنوبي في التعامل مع الوحدة لم يستمر، حيث بات ذكر كلمة «وحدة» يثير حساسية ملتهبة لدى أغلب المحتجين إن لم يكن الشارع الجنوبي عموماً.

لا يتحدث عضو المجلس الأعلى لتنسيق جمعيات المتقاعدين العميد علي محمد السعدي عن موقف شخصي تجاه الوحدة مخالف لما يقوله، مثلاً، رئيس المجلس العميد ناصر النوبة أو المعطري أو الشنفره. في حوار أجراه معه الزميل سامي غالب ونشرته «النداء» يوم 27 فبراير الماضي، يقول السعدي إن المسألة لم تعد تتعلق بإزالة آثار حرب 94،لأن «الأمور استفحلت وأدت إلى وجود مشاعر كراهية عميقة لما يسمى وحدة».

ومع أن الوحدة ما تزال تحظى بمساندة العديد من الشخصيات الجنوبية التي تتمتع بثقل واحترام كبيرين، إلا أن أياً من هؤلاء لا ينكرون التراجع الحاد في شعبية «الوحدة» داخل الجنوب لصالح الخطاب الانفصالي.

استمعوا إلى ما تقوله بعض هذه الشخصيات المتمسكة بالوحدة مثل فيصل بن شملان أو علي صالح عباد (مقبل) أو ياسين سعيد نعمان. في حوار أجراه معه الزميل راجح بادي ونشرته «الصحوة» يوم 17 من الشهر الجاري، يقول بن شملان «أنا من الذين لا يقولون بالانفصال، لكن الذين يريدون الانفصال لديهم مبرر ومبررهم واضح». ويضيف: «الحقيقة أن الدولة والنظام يمارس الانفصال الحقيقي على الآخرين، بمعنى أنه فصل نفسه عن مشاكلهم وعن قضاياهم، فوصل بهم الأمر إلى أن يطالبوا بالإنفصال».

ليس سهلاً التفكير، مجرد التفكير، بانفصال الجنوب عن الشمال. من منظور شخصي، هذه كارثة على مجتمعين متشابكين تماماً. لكن الجنوبيين لا يمتلكون فقط الحق في تقرير مصيرهم، وإنما أيضاً الحق في القذف بالخطاب الوحدوي إلى البحر، طالما أن مرجعية وشرعية الوحدة تعودان إليهم. لقد نذر نظام الاستقلال امكانيات ومستقبل الجنوب للوحدة وصراعاتها. وبالتالي، فمن حق الجنوبيين على الأقل أن يحددوا موقفهم في هذه التجربة المضنية.

الخطاب الوحدوي في 6 محطات

قبل الاستقلال، شهد الجنوب صراعات شديدة بين القوى السياسية والعمالية الناشئة. عناوين تلك الصراعات كانت تندرج غالباً تحت خطابين: وحدوي وانفصالي. لكن الخطاب الوحدوي ظل سيد الموقف السياسي والشعبي في تاريخ الجنوب. فهو لعب دور العامل الحاسم في إدارة الصراعات الجنوبية- الجنوبية قبل الاستقلال وبعده، وكان بمثابة الحليف المؤثر في ترجيح كفة طرف على آخر.

بشكل أولي وسريع، يمكن الحديث عن 6 محطات رئيسية مر بها الخطاب الوحدوي الذي شق طريقة بمساندة حليفين أساسيين: السلاح وأبناء الريف والقبائل.

المحطة الأولى في 1951، حين تأسس حزب رابطة أبناء الجنوب العربي تحت هدف رئيسي يتمثل في إقامة دولة مستقلة وموحدة تضم مختلف مناطق جنوب الجزيرة العربية بما فيها مسقط وعمان. وقد لجأت الرابطة إلى تبني هذا الخطاب الوحدوي لمواجهة شعار «عدن للعدنيين» الذي رفعته «الجمعية العدنية» (تأسست عام 1949). وبسببه، حظيت الرابطة بتأييد داخلي وخارجي (مصر والسعودية)، وكان لها «نوع من الانتشار والشمول بين أبناء الجنوب الريفيين منهم بوجه خاص»، وفقاً للباحث العراقي علي الصراف (اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة).

أما المحطة الثانية فيمكن إعادتها إلى 1955 حين انشق الجناح اليساري الشاب غالباً في حزب الرابطة وأسس مع آخرين الجبهة الوطنية المتحدة التي وسعت من رقعة الخطاب الوحدوي على الجغرافيا عبر مطالبتها بالوحدة مع الشمال بصرف النظر عن النظام القائم فيه (من هذه الجبهة، طلعت على الأرجح الدعوة الوحدوية المسلحة إلى إقامة الوحدة ولو باسقاط «النظامين الرجعيين» في الشمال وعمان، وهو ما تبنته لاحقاً وطورته الجبهة القومية ثم الحزب الاشتراكي).

لقد ساهم العنصر الريفي بشكل أكبر، في تكوين الجبهة. ومكنها ذلك، مع الخطاب الوحدوي الأوسع، من بسط حضورها وتأثيرها، سيما بعد قيام النقابات. وفي المقابل، تراجعت شعبية الرابطة التي وجدت نفسها في الطرف الانفصالي من معادلة المواجهة مع خطاب وحدوي أشمل رفعته الجبهة والنقابات.

في السبعينيات، انتقل الخطاب الوحدوي إلى المحطة الثالثة بتدشين الجبهة القومية ثم وريثها الحزب الاشتراكي مرحلة الحرب من أجل الوحدة باتجاه الشمال والشرق ضد «النظامين الرجعيين» في صنعاء ومسقط.

بعد ذلك أتت المرحلة الرابعة في مايو 90. ثم الخامسة في يوليو 94. وابتداءً من العام الماضي، توقف الخطاب الوحدوي في مرحلته السادسة التي لم يغادرها بعد.

تحالف الخطاب الوحدوي مع القبيلة والسلاح

لقد أتت قوة الخطاب الوحدوي من ارتكازه على قاعدة راسخة من أبناء الريف والقبيلة الذين ترتكز قوتهم أساساً على التحالف الوثيق بين كثافتهم العددية والسلاح، وسيلتهم المثلى في التعبير عن أنفسهم، سواء كان تعبيراً عن غضب (كالاحتجاج) أو احتفالاً بفرح (كالأعراس)، إلخ.

منذ أول محطة مر بها الخطاب الوحدوي، بدأت عملية إقصاء عدن المدينة من معادلات الصراع والتأثير. كمثال أول، تأسس حزب الرابطة بمشاركة بعض السلاطين و«برجوازية الريف»، بعد أن «أدركت هاتان الفئتان أنه ليس بإمكانهما منافسة البرجوازية الكبيرة العدنية التي تمكنت من السيطرة على حركة الاستيداد والتجارة بحكم ماتملكه من خبرات في ميادين الإدارة والاتصالات الخارجية». ويضيف الصراف أن هذا انعكس سياسياً على الرابطة بتبنيها شعارات ومواقف مناقضة لما تطرحه الجمعية العدنية.

• صالح

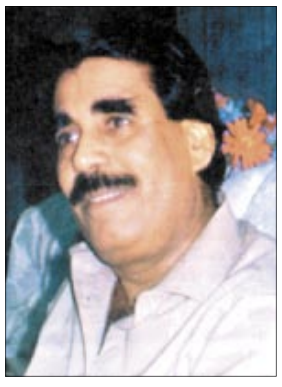
• البيض

وكمثال آخر، احتدم الصراع أكثر بين الجبهة القومية وجبهة التحرير مع اقتراب موعد الاستقلال. وبحلول أغسطس 1967، أي قبيل رحيل البريطانيين بقليل، وصل الاقتتال بين الجبهتين إلى ذروته، حيث شهدت عدن حرب شوارع شرسة بينهما. واذا كانت الأمور في عدن قد آلت لصالح الجبهة القومية، فإنما لأنها كانت ترتكز على قاعدة راسخة من أبناء الريف المقاتلين وواقع سيطرتها التامة على سائر مناطق الريف في الجنوب، وصولاً إلى المهرة وسقطرة.

وقبل ذلك بسنوات قليلة، لم تنطلق ثورة 14 أكتوبر 1963 تحت لافتات قماشية من بطن مصنع أونقابة في عدن، بل من جبال ردفان في صورة انتفاضة قبلية مسلحة رداً على قيام البريطانيين بقتل أحد كبار المشائخ الثوار الشيخ راجح بن غالب لبوزة.

وطوال المرحلة الممتدة بين الاستقلال والوحدة، لم تقوَ عدن على تذكر ملمح واحد من الهامش المدني الديمقراطي الذي عرفته في ظل الاستعمار. فكما أشرت في الحلقة(1)، لم تنهض مظاهرة واحدة أو إضراب واحد يعبر عن ارادة الناس ويترك أثراً على مسار إرادة نظام الحكم. لم يحظ مواطنو (ج.ي. د ش) بمثل ما حظي به سكان عدن البريطانية من قبيل تغيير قوانين سارية وإفشال انتخابات تشريعية، عبر الاضرابات. لم يقدم لهم نظام الاستقلال الشمولي حقهم في التعبير عن إرادتهم المستقلة، عن استقلالهم الفردي.

بديهي أن استقلال وحرية أي بلد لا يتحققان دون حصول أبنائه على الاستقلال والحرية الفرديين، وأن السيادة الوطنية لا تنهض على أكتاف «مواطنين» مستعبدين. وعليه، يمكن القول إن الاستقلال كواقع تنفس تحت سماء الجنوب قبل رحيل البريطانيين أكثر مما فعل بعدهم. ويمكن القول أيضاً إن تقرير مصير الجنوب لم يحدث حتى الآن، طالما أن «استقلال» الستينيات لم يفض إلى حياة كريمة ومصير جنوبي أفضل.

وحدة مايو 90 ضد الحقوق أيضاً

انتقال الاحتجاجات من حصر هجومها ضد وحدة حرب 94 فقط إلى مهاجمة الوحدة اجمالاً أمر منطقي. فهي بطبيعتها كحركة مطلبية حقوقية لا تستطيع التعبير عن نفسها دون الاصطدام بجدار وحدة 90 التي تأسست على خطاب اقصائي يخلو تماماً من حقوق الأفراد.

منذ أول اتفاقية للوحدة وقع عليها نظاما الجنوب والشمال في القاهرة 1972، غابت «المواطنة» والحقوق وحضرت الحرب والنزعة المعادية للآخر. في اتفاقية الكويت 1979، مثلاً، لا تأتي ضرورة إقامة الوحدة إلا من أجل أهداف على غرار إنهاء شبح الحرب بين «الشطرين». ومع هذا فإن إنهاء الحرب بين «الأشقاء» لا تأتي، في الاتفاقية، من أجل السلام، وإنما استعداداً للحرب ضد الآخر المتمثل في «العدو الصهيوني» أو «التحالف الاميركي الصهيوني»؛ إلخ.. إن اقصاء الجنوبيين من التمثيل السياسي والوظيفي، بعد حرب94، يستند، في جانب كبير منه، إلى الطبيعة الاقصائية للخطاب الوحدوي منذ إنطلاقاته الأولى.

الوحدة الاندماجية

لابد أن عديدين سمعوا بهذه الحكاية: قبيل اعلان الوحدة في 22 مايو 90، اقترح الرئيس الشمالي علي عبدالله صالح على نظيره الجنوبي علي سالم البيض الدخول في وحدة فيدرالية كخطوة أولى، لكن الأخير أصر على الاندماج. ولو لم تكن هذه الحكاية مؤكدة من عدة أطراف بل وشائعة، لوجدت شخصياً ما يدعم صحتها.

ففي الواقع، كانت الوحدة الاندماجية إحدى أبرز سمات نظام الاستقلال، بل إنها رافقته منذ تشكل نواته الأولى (من الخطاب الوحدوي المسلح للجبهة للوطنية المتحدة) منتصف الخمسينيات، مروراً بمرحلة الكفاح المسلح منتصف الستينيات.

تعود أول خطوة وحدة اندماجية إلى مارس 1956، حين وقفت الجبهة الوطنية المتحدة وراء تأسيس «مؤتمر نقابات عمال عدن» بدمج 25 نقابة معاً. وسيستمر الخطاب الوحدوي الاندماجي، منذ ذلك الحين، في التعبير عن نفسه على مختلف مستويات الحياة الجنوبية.

ففي أغسطس 1963، تشكلت الجبهة القومية من اندماج 7 تنظيمات سرية أعلنت تبنيها خيار الكفاح المسلح.

وقد تواصلت عمليات دمج القوى السياسية بعد الاستقلال، باتجاه فرض سياسة حكم الحزب الواحد وثقافة مجتمع اللون الوحد. ففي 1975، تأسس حزب الوحدة الشعبية بدمج 5 فصائل. وفي أكتوبر 1978، تأسس الحزب الاشتراكي بدمج 3 منظمات.

وراء هذا الاندفاع الشديد نحو الوحدة الاندماجية، جملة أسباب. أحدها- على الأرجح- النزعة المضادة للوحدة الفيدرالية. ولهذه النزعة- على الأرجح أيضاً- سببان: الأول رفض للفيدرالية لما تتضمنه من حفظ للإختلاف والتعدد، والآخر رفض لها لاعتبارها من قيم الآخر- البريطاني.

ويمكن توضيح خلفية النزعة المضادة للفيدرالية بالاشارة إلى مساعي الانجليز في إقامة وحدة فيدرالية في الجنوب تحت إسم «إتحاد إمارات الجنوب العربي». فحسب كتاب «النجم الاحمر فوق اليمن» لـ أحمدعطية المصري، كانت بريطانيا قد بدأت التمهيد لهذا الاتحاد أوائل الخمسينيات بعرض الفكرة على الحكام المحليين «الذين قابلوها بفتور في بادئ الأمر، كما عارضتها العناصر الوطنية بشدة».

يضيف المصري: «وفي فبراير 1959 أعلن قيام إتحاد إمارات الجنوب العربي وسط موجة من السخط الشديد من قبل القوى الوطنية والدول العربية».

إن «موجة السخط الشديد» التي يتحدث عنها المصري لا تقف على ما يبررها كفاية سوى أنها موجة عدائية محضة لقيمة التعدد الآتية من «الآخر- العدو». وبعبارة أولية وموجزة، يمكن القول إن تبني البريطانيين فكرة إقامة إتحاد في الجنوب العربي دفع الجبهة الوطنية المتحدة نحو تبني الدعوة إلى الوحدة مع الشمال وقد شكلت تلك الدعوة نواة الخطاب الوحدوي الذي ستتبناه لاحقاً الجبهة القومية ثم الحزب الاشتراكي.

الدولة والمواطنة في الفكر الإسلامي (1-3)

عبدالباري طاهر

يتناول الدكتور/ عبد الكريم قاسم الدولة والمواطنة والأمة في الفكر الإسلامي، وهي قضايا متشابكة ومتداخلة وإشكالية أيضاً، فيدر الدكتور تعريف المواطنة في تطورها المطرد ابتداء من العهد الإغريقي، ويجزم -وهو محق- بربط المواطنة بعصور النهضة وحركة التنوير، ويعطي للمواطنة بعدها القانوني والاجتماعي، ويأتي على الأسس الفلسفية للمواطنة، رابطاً بين الحقوق والواجبات، ويمر على تطور المفهوم في الفكر الفلسفي والاجتماعي عند مفكري عصر النهضة.

ويعقد مقارنة بين دلالة المواطنة في الفكر الإسلامي وعصور ما بعد الحداثة، بعد أن يطوف بالفلاسفة الإسلاميين: الفارابي ابن مسكويه، الغزالي، ابن الطفيل، وابن رشد، ويخلص إلى الربط الصائب بين المواطن، والفرد والجماعة باعتبار ما يفرضه القانون من التزامات تضامنية اجتماعية، واجب الإخاء واجب التضامن.

ومع اتفاقي مع قراءة الدكتور الدقيقة للمواطنة فإن الباحث لم يقف إزاء المواطنة في التراث العربي والإسلامي ابتداء من "الجاهلي" الذي اعتبر الخيمة المتنقلة "وطنه". صحيح أن هناك حضارات في مصر ووادي الرافدين واليمن شهدت تمدناً ودولا أثرت عميقاً في الحضارة العربية الإسلامية، ولكن المواطنة في الإسلام قد ارتبطت أعمق الارتباط بالعقيدة، فوطن المسلم حسب الفقه الإسلامي هي البلدان الإسلامية كلها. وقد نص الفقهاء على أن واجب المسلم هو الدفاع عن أي شبر من الأرض الإسلامية.

وقد قامت الخلافة الإسلامية الرائدة وكرست هذا المفهوم الذي ورثته الدولتان الإسلاميتان الكبيرتان: الأموية، والعباسية، ثم الأيوبية فالدولة العثمانية.

والمقولة التي يرددها "الجهاديون" (الإسلام وطني) ليست آتية من فراغ، فهي آتية من إرث تقسيم العالم إلى "دار إسلام" و"دار كفر"، وهو ما نجد صداه الكارثي عند ابن لادن والظواهري وكل دعاة الخلافة الإسلامية "الجدد"، ونجد الأثر العميق "للإسلام الوطن" لدى الدكتور حسن الترابي، الذي شهدت أفكاره تبدلات دراماتيكية طابعها السياسي أعمق، فمن جذرها الفكري، إسلامياً كان أم غير إسلامي، رفع الترابي بعد انقلاب الجبهة القومية الإسلامية، 1987، شعار "وحدة العقيدة أهم من وحدة التراب" في مواجهة حركة تحرير الجنوب.

وإذا كان وطن الجاهلي خيمته، أو المرعى والحمى، فإن الوطن لدى الشاعر الإسلامي هو نزله.

ولي وطن آليت ألا أبيعه
وألا أرى غيري له الدهر مالكا
وقد يمتد إلى القرية أو المدينة:
وحبب أوطان الرجال إليهم
مآرب قضاها الشباب هنالكا
إذا ذكروا أوطانهم ذكرتهمُ
عهود الصبا فيها فحنوا لذلكا

لقد اعتبر الجهادي الإسلامي العقيدة هي الوطن، ونفى عنها "المختلف" حتى لو كان مسلماً، فالتمذهب والعصبية المذهبية تؤثم وتفسق وتكفر المختلف حتى لو كان من المذهب نفسه، ونجد له نظائر في الديانات كلها: "الأغيار" في اليهودية، و"الأشرار" لدى بوش والمسيحيون المحافظون "الجدد". والأمر لا يختلف كثيراً لدى بعض الماركسيين، الأرثوذكس، فالشعب كما يعرفه الاشتراكي الفرنسي جان جوريس "يتكون من كل من ليست له مصلحة خاصة تعارض الصالح العام". وبهذا المقياس فإن الإقطاعيين والرأسماليين يخرجون "حفاة عراة" من تعريف الشعب ومن باب أولى من الوطنية والمواطنة.

والدكتور على حق في ربطه الجدلي والعميق بين الوطن والدولة والأمة.

فالحديث عن الدولة بدون وطن حديث خرافة ولا يعني شيئاً، والعكس صحيح. وقد تناول الدكتور جدلية العلاقة بقدر كبير من الإدراك والفطنة.

ويؤكد -محقا- أن المشترك والمهم في مفهوم المواطنة هو مساواة جميع الأفراد أمام القانون/ الدستور، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والطائفية والعرقية والجنسية والطبقية (ص9). يتناول المفكر القومي الدكتور قسطنطين زريق، في مبحث له، دور الجامعة في الوطنية، ويحدد لها شروطاً عدة، أهمها أربعة:

أولها: توفر الكرامة، أي مستوى لائق من العيش، فلا مواطنة حيث يدرج الناس تحت وطأة العوز والفاقة والمرض والجهل، أو يعيشون تحت ظل الخوف. فالعيش والأمن في المقدمة، ونجد سنده في الآية الكريمة □... أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف○ (إيلاف). ويشدد على وفرة الدخل الوطني وعدالة التوزيع.

أما الشرط الثاني فهو قيامها على التعاطف والتساند والولاء المشترك. وهو ما يعني تجاوز الأسرية والعشائرية والقبلية والطوائفية والجهوية. وهي تكتسب اكتساباً بشأن القيم الحياتية الأخرى.

وثالث الشروط: تفتحها على الحضارات الأخرى. ونجد سنده في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم أو في حث الرسول على طلب العلم "ولو في الصين". وجعل الحكمة "ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها". كما أن النبي الكريم يجعل المسلمين كالجسد: "إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى". وجلي هنا أن المواطنة هي العقيدة نفسها وهي مختلفة عن مفهوم المواطنة بدلالتها الحديثة.

ورابع شروط المواطنة: الإسهام الخلاق في رفد الحياة وبناء الحضارة وإخصاب الحياة والمساهمة الفعالة في الحياة (قسطنطين زيق: الأعمال الكاملة. م1. ص -70 74. بتصرف شديد).

وقد يقتضي الأمر تحديد البدايات الأولى لنشأة المصطلح وتطوره وغناه. فالموسوعة السياسية تحدد البدايات الباكرة بعام 1839، بوصفه أرضاً واضحة الحدود وباعتباره إقليماً متكاملاً. وأصبحت الوطنية علاقة ثابتة في عالم متغير. وإذا كان المصطلح قد نشأ في أوروبا مع الثورة البرجوازية، فإن العرب قد عرفوا المصطلح عبر أكثر من قناة: الحضارة الأوروبية، والرافد الآتي من دار الخلافة الإسلامية الخاضع هو الآخر للتأثير الأوروبي.

في بحثه القيم يشير الدكتور إلى تأثير العولمة على المواطنة والهوية والدولة. ويرى أن العولمة سوف تقضي على مظاهر السيادة الوطنية، وستعمل على تغيير الوظيفة التقليدية للدولة، وتسليع الإنسان بكل مكونات القيمية.

والحقيقة أن البيان الشيوعي تنبأ بسيادة النظام الرأسمالي وعولمة رأس المال، واتخذ الغزو الاستعماري طابعاً كونياً. وتمثل العولمة راهنا التطور الأهم في تسيد النظام الأمريكي. ورغم النهضة المطلقة لهذه العولمة، فإن خاص القومية والأمة الوطنية لا يمكن أن يختفي.

صحيح أن طابع العولمة وسمتها الكونية تعطي القارات الخمس، ولكن هناك مقاومات في أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا لرياح هذه العولمة الشديدة العصف والقوية التأثير. وقد فطن الدكتور لدلالات هذه المقاومة.

أما جهد برنار لويس في المواطنة في الإسلام فهو بالتنقيب عن تاريخ الأقليات بدوافع عدائية. كما أن عقيدة الصهيونية تتركه لا يرى الجوانب النيرة في الفكر الإسلامي والحركة القومية العربية أو الدولة الوطنية العربية. فهو شديد الولع بالعودة بالمنطقة برمتها إلى ما قبل عصر الوطنية والدولة.

لا شك أن فساد النظام العربي وتراجعه وفشل المشروع القومي والصراعات داخل كل قطر عربي على حدة يزكي ما يذهب إليه برنار لويس وآخر ابن من المحافظين الجدد، والذين لا يكتفون بالنبوءات الكريهة وإنما يعمدون إلى تجسيدها وتسويدها. وما يحصل في العراق وفلسطين والسودان ولبنان شاهد الفعل.

حقوق الأقليات

يقرأ الدكتور الباحث قضية الأقليات في عناصر، أهمها:

- المساواة والتكافؤ وعدم التمييز من العقائد الأساسية.
- حق الكرامة لكل إنسان بصرف النظر عن جنسه أو لونه أو عرقه أو عقيدته، باعتبار الكرامة منحة إلهية.
- حق الشعوب في الاحتفاظ بهويتها الثقافية وخصوصيتها الاجتماعية.
- حق كل جامعة في الاحتفاظ بلغتها الخاصة.

ويحشد الدكتور الآيات والأحاديث الدالة والمؤكدة. وينتقي من الفكر الإسلامي ما يزكي قراءته الحانية والمزكية.

والحقيقة أن قراءة النص الإسلامي معقدة وشائكة. فالنص الأول (القرآن الكريم) "حمّال أوجه"، وفيه المحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ، والمطلق والمقيد، والعام والخاص... وقد أضافت الطوائف والفرق الإسلامية والمذاهب الكلامية والفقهية وأسقطت الكثير من أيديولوجياتها ومناهجها عليه. وحقاً فإن السنة هي نص أول أو ثان يضيف الكثير الكثير من توسيع دوائر القرارات المختلفة والمتعددة. والسبع والستون فرقة كلها تمتح من بئر الخلاف والاختلاف. كما أن تجربة الدولة الإسلامية، وتحديداً الأموية والعباسية، قد قدمت أنموذجاً شديد المغايرة والاختلاف مع النص، يذهب به مذاهب شتى، ويؤسس للطغيان واللاعدل.

فضل لم يصدقني!

هدى جعفر
Huda.jafar@gmail.com

أصبحت أستيقظ مبكرا هذه الايام، أبكر من المعتاد؛ لأنني قررت أن أذهب إلى العمل سيرا على الأقدام.

وقبل أن أذهب هناك عليّ طبعا أن أقوم بواجب مقدس كل يوم، وهو أن أتفحص حجابي، وعلى مرآتي الكبيرة أقف كل يوم، وكما تقابل زوجة الأب الشريرة في قصة "سنوايت"، جني المرآة، لتخبرها إن كانت جميلة أم لا؛ كنت أتمنى أن يخبرني الجني هل حجابي يؤهلني للسير في شوارع عاصمة الثقافة أم لا. وبما أن زمن المرآة المسكونة قد انتهى وبدأ عهد الشوارع المسكونة، قمت بالعمل بمفردي: على العباءة أن تكون واسعة، و"المقرمة" تغطي ثلاثة أرباع الجسد، وعلي أن أتأكد من أن الحقيبة لا تشد القماش على جسدي. وبعد أن اطمأننت أني -بإذن الله- لن أتعرض للمضايقة اللمسية، ووضعت سماعتي الموسيقى في أذني حتى لا أسمع المضايقة الصوتية التي لا أفهم نصفها والحمد لله، وحتى لا تزداد نقمتي على هذه المدينة - الغابة - المقبرة.

وتبدأ بعدها معركة العبور: الذهاب مشيا إلى عملي وأنا أستمع إلى الموسيقى الصادحة وأنا أتحاشى النظر إلى البشر في ذلك الشارع المزدحم وأفضل النظر إلى السيارات والقطط والكلاب والنفايات، وهكذا حتى أصل إلى مقر عملي الذي يبعد مسافة عشرين دقيقة من منزلي، إذا كنت أنثى، وعشر دقائق لو كنت رجلا؛ لأن على المرأة أن تسير ببطء وبرزانة وبأنوثة واحترام وبوقار، ولا أدري كيف هذا؟ وبعد عشرين دقيقة وصلت إلى عملي والذي يقع في شارع فرعي هادئ، وكأنه لا ينتمي إلى هذه المدينة. وبدا لي مناسبا جدا لأغنية "في انتظارك" لريتشارد ماركس، والتي كنت أستمع إليها بانسجام.

وهو كان هناك، في البداية ظننته؛ في الحقيقة لم أظنه شيئا، كان واضحا كالحقيقة، صبي في العاشرة أو الحادية عشرة، ثيابه لا لون لها، وقد كان راكعا على الأرض، ولا تحتاج لعبقرية كي تعرف ما الذي يفعله هناك، سألته عن اسمه، وعماذا يفعل هنا. وحينما تأخر في إجابة سؤالي عرفت لأي مدى كان ذلك سخيفا. كان واضحا انه يجمع العلب الفارغة. سألته عن مقر سكنه وعن أبويه، وهل يذهب إلى المدرسة أم لا.

وقد أجابني على كل هذا دون أن ينظر إليّ طبعا، لأني كنت أشغله عن عمله.

قال إنه يتيم الأبوين، وانه يجمع العلب الفارغة ليعطيها لأخيه، الذي لا يعطيه قرشا مقابل أتعابه، وانه لا يذهب إلى المدرسة. قال كل هذا وهو لا ينظر إليّ، رغم أن عينيه كانتا بلون عينيّ ريتشارد ماركس، الذي يكرر في أذني بإصرار: "أينما ذهبت، وبماذا انشغلت، ساظل في انتظارك".

جاهدت كثيرا كي لا أبكي، وكي لا أبدو سخيفة أمام "فضل". وظللت واقفة و"فضل" يجمع العلب دون أن ينظر إليّ. وطال وقوفي و"فضل" يجمع العلب في صمت. ثم ارتكبت حماقة أخرى حينما قلت له، حاسبة أني قد قدمت له ما سيسعده أو يجعله على الأقل ينظر إليّ، قلت له بثقة عوراء: "تعال غدا، كي أعطيك مالا! سأكون بانتظارك، وإذا لم تجدني أسأل عني في هذا المبنى وأنا سوف أنزل إليك!".

وفي مكتبي نظرت من النافذة إلى الشارع الذي عبرته منذ دقائق وإلى كل الأوغاد الذين يملأونه، والذين كل همّهم أن يراقبوا النساء المذعورات المتشحات بالسواد ولا يعرفون عن "فضل" الذي كان يجمع العلب دون أن ينظر إليّ.

وفي اليوم التالي مارست الجهاد المقدس ذاته، ووصلت أخيرا إلى الشارع الفرعي الهادئ، ولكن "فضل" لم يكن هناك. صعدت إلى المكتب، ولكن فضل لم يأت. انتظرت يوما، يومين، ثلاثة أيام؛ ولكنه لم يأت. ما زلت كل يوم أمارس الجهاد المقدس، وما زلت أفضل النظر إلى القطط والكلاب والنفايات، ولا يزال الشارع يعج بالأوغاد، وما زالت النساء المذعورات يعبرن الشارع بحذر. أما "فضل" ففي مكان ما يجمع العلب الفارغة ولا ينظر إلى أحد، ولا يزال لا يصدقني ولا يصدق ريتشارد ماركس الذي بح صوته وهو يقول: "أينما ذهبت، ومهما انشغلت، ساظل في انتظارك!".

الوقوف على حافة عالم حر

■ إلى الصديق الذي رحل أسرع مما كنت أتوقع من دون أن يشرح الأسباب أو أن يقول وداعا؛ إلى من عاتبته السنوات الماضية لغيابه المفاجئ عنا واستطعت أخيرا أن أسامحه... إلى "أحمد المنصور"

إلهام الوجيه

قال لي القبار: منذ متى غادر؟ يقصدك أنت. قلت له: منذ ثمانية أعوام. رد متفهما لحزني: ما زال حديث الموت!

لم يقل ما كنت أنتظره من كلمات تواسيني، لم يقل إن رحيق حياتك قد سُلب قبل أوانه؛ وكأنما هو يعرف أن رحيقها كان قد نضب ولا مجال لمقاومة هذه الحقيقة. وبهذا الإيمان الذي وضعه الرجل في قلبي، دون قصد منه، وضعت قدمي هناك، لأول مرة، في زيارة لك.

●●●

منازل هنا وهناك، رأيتها قبورا؛ ولا علاقة هنا للقبر بالسرية، وإنما بالموت. صدور الناس باتت هي كذلك قبورا تدفن الأحلام والأشواق والخوف والبكاء. جثث ملقاة في طرقات الحياة. فالجميع يبحث عن حفرة ولا يبحث عن سماء!

سائق التاكسي الذي أوصلني إلى المقبرة ميت، مصفرّ، لا حياة فيه... فر هاربا من زوجة أبيه، منذ كان في الخامسة عشرة من عمره، إلى أحضان الشارع؛ فكان الموت بانتظاره. صديقتي التي ودعتها وهي تحيا كجثه متعفنة، مع زوج لا يعرف عن المرأة إلا أنها بضع متاع ووعاء للإنجاب...

العديد من الجثث والكثير من رائحة الموت كنت قد أيقنت بوجودها قبل بلوغي باب مقبرة تتربع في قلب العاصمة، في قلب الحياة؛ ورأيتها، في لحظات المكاشفة، حياة تتربع في قلب الموت!!

لم تكن زيارتي لتلك المقبرة مفاجأة لي، كونها لا تحمل سببا محددا، وإن كانت قد فاجأت صديقتي التي أنهيت عزومتها لي على غداء بارد، مبلل بدموعها، ومتخم بصبرها!! مستأذنة لها حيث أبعد مكان عنها وعما تسميه حياتها! فلم تجد خطواتي مكانا أبعد، سوى مساحة محددة محاطة بسور يعزلها أو يعطيها خصوصية معينة، وربما يحميها ممن هم خارجها، كنت قد مررت بجانبها آلاف المرات، أحيانا فزعة منها ومما تحتضنه بداخلها، وأخرى مترنحة سعادة لا أرى فيها سوى نهاية لسعادتي تلك! وأراها اليوم هدوءا أنا بحاجة ماسة إليه، مكانا ممتلئا بالحركة، ورغم امتلائه لا يتزاحم ساكنوه أبدا، فكل جسد يبلى ويمتصه التراب، يفسح مكانه لآخر. وكل اختلاف أو تضاد لا يتحول إلى معركة، وإنما يختفي خلف حقيقة واحدة: نهاية الاختلاف واحدة. وسؤال يسخرون به منا: وماذا إن اختلفنا؟!! هل سيغير ذلك من هدوئنا الآن؟ هكذا ببساطة ودونما ضيق أو نفور!!

زيارة حافلة بالأفكار المدهشة لمن يهوى تفاصيل الحياة ويعشق أدق أمورها، يصنع منها هالة من الألوان اللامرئية، وعبقا من التنوع والتجدد والرغبة في الاستمرار.

زيارة امتدت طويلا، أطول مما كنت أتوقع، لتصبح ثلاث ساعات متواصلة من الانتقال، من قبر إلى آخر، ومن حكاية إلى أخرى، ومن موت إلى حياة، ومن حياة إلى موت...

مقابر متناثرة، وأشلاء مختلطة، وبقايا ذكريات غابرة ما زال القبار يفخر بتذكره لها، وأن كان ذلك بعد فترة من حك رأسه، واستدعاء العديد من الأسماء المتشابهة!!

نمل موغل في قدمه وحضارته، وعشب ينمو هنا قليلا على قبر ما، وعلى قبر آخر أكليل يطوقه. وهناك لا شيء سوى العراء، وربما شجيرات الشوك المتشابكة تشعرك بالوحشة، وقد تشعرك -كما أشعرتني- بأن الحياة تظهر حتى وإن كان الموت هو المحيط بك!

الموت كرياح المقبرة: بارد، أقوى منك ومني ومن الحياة ذاتها، اقتلعت أطفالا من أحضان ذويهم، وآباء من بين أطفالهم، وكبارا وصغارا ونساء ورجالا، دونما تفاضل أو استثناء...

هو الموت -إذن- ما غمرني بلطفه تلك الساعات دونما قوة سوى قوة حضوره، ودونما حقيقة سوى حقيقة وجوده...

من يعرف الحياة عليه أن يعرف الموت، ومن يعرف الموت لا بد وأن يكون قد عرف الحياة. ولكن ما يحيرني حقا هو ذلك الخوف الساذج من حالة الانتقال من موت إلى آخر، وكأن الفرق يعني الكثير بين أن تكون ميتا على سطح الأرض أو مدفونا في أعماقها. أعلم أنك على السطح ما زلت تمتلك الخيار؛ ولكن أليس انعدام الخيارات قبرا ضيقا كما هو في المقبرة؟ ربما هي تلك الحكمة الخفية التي لم أعلمها حتى اليوم، بين أن تموت مرتين أو أن تحيا مرتين!! ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا.

عالم الأموات في المقبرة أكثر وضوحا من عالم الأموات في خارجها، حيث لا نفهم أن الأشياء ليست هي الأشياء، بينما الراقدون بين ترابها أدركوا تماما ألا جدوى من كل تلك الهرولة واللهاث المسعور خلف سراب ما نراه وليس ما هو عليه في الحقيقة!!

ما إن وضعت قدمي بداخل المقبرة حتى تلقيت التحية من أرواح لا يقيدها شيء. محرومون من تلك المتعة أولئك الحبيسون لأجسادهم وعقولهم. أظن الحياة كالموت، ولا أدري أيهما يشبه الآخر أكثر...!!

ما حولي كان مغمورا بالحياة وباذخا في العطاء، على عكس الخارج!! استوقفني قبر الحاج والحاجة (...)، توفيا في الليلة نفسها!! هل من الضرورة أن نموت مع من نحب، أم هو ذاك العقد الذي لا يفسخ، يصبح عهدا غليظا من الصعب نقضه حتى بالموت؟

تذكرت صديقتي.. ترى هل ستموت مع زوجها في يوم واحد، أم أنها ستكون البادئة كما عودته دائما؟

قبر آخر لشقيقتين لا يفرق بينهما سوى عامين اثنين من البعد لا غير، لا بد وأنهما تتحدثان الآن عن ذينك العامين الفارقين، وعن فراق لم يطيقا عليه صبرا، فلحقت إحداهما الأخرى. هل الموت قرار منا، أم قدر لا حول ولا قوة لنا فيه؟

شدتني زائرة عاكفة على الحديث المتواصل، بكل رقة وحب، مع أحد الراقدين هناك؛ تتحدث للحظات لتتوقف مثلها، وكأنها تسمع ردا حول ما لم تسمح لهما الحياة بقوله لبعضهما، تنثر رياحينها حول قبره بدلا من قبلات كانت تنتظر يوما لتنثرها عليه... قالت لي على استحياء: لقد أحبته أكثر من هذا العالم. ولكنه غادرها وتركها لذلك العالم، الذي كانت على استعداد للتخلي عنه لأجله!! تركها على حين غره بينما ما زال لديها الكثير لتقوله ولتقدمه له! كان حديث الموت، وما زالت ذاكرتها مفعمة به. كانت تؤكد لي أنها لن تنساه أبدا، حتى وإن أحبت رجلا آخر. هل النسيان من عدمه فعل أرادي؟ أم هو حقيقة كونية لا بد منها؟!

قبر آخر يشير إليك بيده ما إن تدخل إلى تلك الأرض القاحلة بتفرده، وكأنه جنة خضراء، لا شيء يظهر منه سوى الشاهدة والخضرة الكاسحة. وبجانبه قبر عار حتى من اكتمال اسم من يرقد تحته! ترى أيهما هوَّ الأحسن حالا؟ "الخضرة ليست سترا ولا تعبر بالضرورة عما يحدث في الخفاء. والعري ليس هو القبح والإثم دائما".

ومثلما استوقفني كل شيء يبدو ميتا، استوقفت بوجهي السافر مجموعة من الزائرات، علمت فيما بعد أنهن في "رحلة جماعية للمقبرة" لأجل الدعاء ولتذكر الموت، وفي نهاية المطاف لأمل كبير لديهن في الحصول ولو قليلا على أجر يقيهن عذاب ما تحت التراب!! وكأن عذاب ما فوق التراب ليس كافيا أو غير مرئي.

تطوعت إحداهن، وبكل رهبة المكان وسطوته، ومن بين دموعها الصامتة، ونصحتني، بكل تأثر، أن أغطي وجهي باللثام؛ فذلك أفضل لي "من الدنيا وما فيها"! ولتكن لي عبرة من السابقات الراقدات هناك؛ متأكدة أن المكان الذي نحن فيه سيلين قلبي بلا شك ويجعلني قابلة لـ"الهداية".

كنت وقتها أشاركها البكاء "علينا جميعا"، وأتخيل ضحكة ساخرة تطلقها الراقدات هناك "علينا جميعا". فاكتفيت بإيماءة من رأسي أشاركها البكاء وأخالفها الأسباب واتجاه العودة!!

نداء عاجل إلى كل من يرى أن التضامن واجب إنساني

حسن باعوم مصلوباً على سرير مرضه

ابوبكر السقاف

شقي الزمان الذي يحتاج إلى الشهداء والأبطال. ولكنهم وعدهم يمنحون حياتنا المعنى. ويبدو هؤلاء أحياناً وكأنهم يلبّون دعوة الشاعر غوته: «حبيب إلى نفسي من يطلب المستحيل». ويحدس شاعر الأمة الألمانية العظيم أنهم يجعلون المستحيل ممكناً، ولذا أطلق هذه الدعوة في رائعته «فاوست»، ورفع فيها شعار الفعل الجديد، محاكياً نصاً في الانجيل، «في البدء كان الفعل»، فكان علم إنسانية جديدة ناهضة تتحدى حتى المستحيل.

اجتاح طوفان الاعتقالات في الأيام القليلة الماضية مدن الجنوب وقراه، وقدم لنا مشهدين من حياة باعوم:

1 – «اقتحم رجال الأمن منزلي وأشهروا السلاح في وجهي. رأيت باعوم يساق من مرقده مكبلا بالأغلال».

هكذا استهل جمال عبادي شهادته التي نقلها مراسل «الأيام» في عدن. كان جمال رئيس الجمعية الوطنية لأبناء عدن، قد استضاف باعوم. فداهم منزله، بعد منتصف الليل، رجال قالوا إنهم من الأمن القومي واقتحموا غرف النوم واقتادوه هو وضيفه. شاهد في معتقل فتح: علي منصر سكرتير منظمة الحزب الاشتراكي في عدن، والمحامي يحيى غالب، وأحمد عمر بن فريد، وآخرين، «وضعت رؤوسهم في أكياس لإخفاء هوياتهم، «منعونا من تبادل الحديث». («النداء» مرزوق ياسين، 2008/4/2).

2 – «حسن باعوم مضرب عن الطعام وهو في المستشفى مكبل بالقيود وبحالة صحية لا تسمح ببقائه كذلك. وباسم المرصد اليمني (لحقوق الانسان) ألفت انتباه السلطات اليمنية إلى أن استمرار اعتقاله بهذه الحالة سيجعلها تتحمل ما يترتب من خطر على حياته» (تصريح الزميل محمد المخلافي في «الأيام» 2008/4/16).

كل الذين اعتقلوا هم من السياسيين، ولم يكونوا في مسرح الأحداث. ويرى الزميل عيدروس النقيب، رئيس كتلة الاشتراكي في مجلس النواب، أن مجموعات من خارج الحبيلين والضالع كانت في المنطقة. ويؤكد قوله إن أحداً لم يعتقل بتهمة الشغب، التي كانت جاهزة لشن حرب بالدبابات والمصفحات وطائرات ميج 29.

إننا هنا لا نتحدث عن أخلاقيات مهنة الطب وقَسَم أبقراط المشهور، فالنظام القائم منذ 7/3/94 في إجازة أخلاقية مفتوحة، ولم تكن الأخلاق يوماً بين همومه نوجه نداء إلى كل المعنيين بكرامة الانسان في «العفو الدولية»، و«هيومن رايت وتش»، والمنظمة العربية لحقوق الانسان، ولجان حقوق الانسان في لندن وباريس وجنيف لم نقاذ رجل في العقد السابع من عمره يتجرع مهانة التعذيب في مستشفى الشرطة بصنعاء، وقد أجريت له عملية القلب المفتوح، ويعاني من ارتفاع ضغط الدم ومرض السكري والكلى، وقد اضرب عن الطعام منذ عشرة أيام.

إن التعذيب عمل غير انساني يريد تحويل الانسان إلى بهيمة. ولذلك تثبت السلطة أنها لا إنسانية، وسادية النزوع أو التواطو. إننا لا نعرف ماذا يحدث للزملاء الآخرين الذين غطيت رؤوسهم بالاكياس لإخفاء وجوههم، ولكنهم ووجوههم في ذاكرة كل مواطني الجنوب. فهم طليعة المدافعين عن الحرية والكرامة في هذا البلاد التي تقاوم، متحدية شرطها الانساني، لتثبت أن الانسان أقوى من شروط وجوده؛ وإلا ما صنع المستقبل.

● باعوم

ملحوظة هامة:

أرجو من كل من يطلع في المواقع الالكترونية على النص العربي والانجليزي والروسي لهذا النداء أن يتكرم، إن استطاع، بترجمته إلى الفرنسية والأسبانية والألمانية والبرتغالية والايطالية وله الشكر: «حسن باعوم، متزوج وله ابنة، د. سارة، وولدان فادي ورامي شاركاه غير مرة تجربة الاعتقال، من مناضلي حرب التحرير في الجنوب. عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، نائب رئيس اللجنة العليا للحراك السلمي في الجنوب، التي تكونت في يناير 2008».

د. سارة – 2008/4/18

حملة قائمة الـ15 وحلفائهم بدأت ضداً على عبدالقادر هلال ود. صالح باصرة

قوى المخزن القديم

مصطفى راجح

لا تحتمل قوى المخزن القديم حتى معاونين جادين للرئيس صالح، أمثال عبدالقادر هلال، ود. صالح باصرة.

الأساس عند قوى المخزن هو عدم فعل أي شيء، والتفرغ بكل طاقتها للرد على التعبيرات الصحفية، السياسية والاجتماعية، المحتجة على هذا اللا شيء في الواقع.

وبدلاً من قيام هذه القوى بدورها، تقوم بتعميم سياسة الإستقطاب، القائمة على ضمان الولاء والتصفيق والهتاف، والرد على المعارضين والناقدين كلامياً. وإذا أراد مسؤول كعبدالقادر هلال، أن يعمل بدلاً من ردع الآخرين، يجيزون لأنفسهم الحديث باسمه، كما فعلوا في المقابلة المفبركة مع صحيفة «الجمهورية».

مجال الفعل أمام مسؤول متبصر وموضوعي كعبدالقادر هلال، ود. صالح باصرة، هو الواقع، وما يفرزه من مشاكل.

إقتدار المسؤول وكفاءته هنا تتحدد بقدرته على الإستجابة لتحديات هذا الواقع في إطار مسؤولياته، وتدوير طاقته وعجلة فاعليته باتجاه حلحلة مشاكل هذا الواقع بما هو قضايا، إدارة، سياسة، وإجمالاً كل ما يفرزه الواقع من تحديات.

على النقيض من هذا النهج تقوم بنية القوى المخزنية –واستطاعت أن تفرضها كقاعدة اساسية للنظام– على تجنيد نمط من «المسؤولين» يستجيبون لوظيفة واحدة: تجاهل الواقع أياً كانت حقيقته ومستواها وصب كل الجهد الكلامي والحركي والتواصلي في اتجاه مهمة واحدة: تجميل هذا الواقع بالكلام، وردع أي وجهات نظر مخالفة، وشيطنتها والإنتصار عليها.

هنا تقاس كفاءة المسؤول و«النظام» على حد سواء بقدرته على إلجام الأصوات المخالفة، وليس بمدى كفاءته، بالاستجابة لتحديات الواقع وأولوياته، والتحديات التي يضعها أمام إدارة «الدولة». بمعنى آخر، تتركز مهمة «النظام» على تغليب معيار الولاء والامتثال في بنية السلطة ومختلف مراكزها، وفي الوقت نفسه إدارة سياسة احتواء إزاء التعبيرات السياسية والاجتماعية والإعلامية (أحزاباً، منظمات، صحفاً، كتاباً).

احتواء يقوم على الاستقطاب والاحتواء الضمني غير المباشر، وتحديد حركة الكل في إطار المجال المغناطيسي للقوى المخزنية العاجزة عن التطور والتغير. إن مثل هكذا إحتواء واستقطاب، لا يقوم على المشاركة في شروع سياسي واجتماعي جاد، يستنهض قدرات مجتمعية في إطاره، بل يقوم على قاعدة وحيدة: «الإخصاء الذهني». تضل السلطة هنا طريقها، وبدلاً من احتواء مشاكل الواقع الملموس، وتوظيف طاقة «الدولة» ومواردها وهيكلها للاستجابة لأولويات هذا الواقع، وما يفرزه من إشكالات متجددة، بدلاً من ذلك يترك هذا الواقع يتفاقم، بحلول ترقيعية آنية، وتجميلية، ويستعاض عن التصدي لتحدياته بمجابهة تعبيراته الصحفية والسياسية.

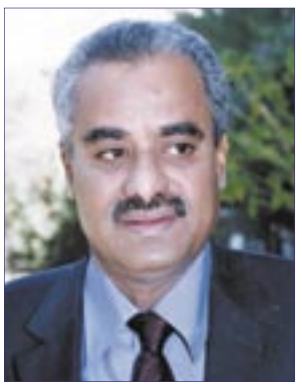

● باصرة

● هلال

●●●

نجح عبدالقادر هلال كمحافظ، مثلما تميز باصرة في إدارته لجامعتي عدن وصنعاء. غير أنهما لم يقتربا، في نجاحهما هذا، من أحواش «السباع» ناهبي الأراضي، وعتاولة الفساد. لاحقاً عندما تولى الرجلان وزارتي الإدارة المحلية، والتعليم العالي، تبديا ملمين بالمسؤوليات التي أسندت إليهما، ويعملان وفق نسق جديد، يضع علامة استفهام كبيرة على قوى «المخزن القديم».

لجنة معالجة قضايا الإراضي والمتقاعدين كانت اختباراً مهماً للرجلين: ملفاً ساخناً، بإمكانه أن «يحرق» أي مسؤول يقترب منه، في ظل معطيات قضية تتعلق بآثار حرب 94 وتشعباتها، وحجم فاسدين وعتاولة كبار، دمجوا مصالحهم اللا مشروعة ومنهوباتهم، بقضية الوحدة، وهم أول المسيئين لها.

تحدث الناس عن تقرير اللجنة، وقائمة الـ15. وبدى ذلك في طريقه لاستعادة الثقة في امكانية الجهات الرسمية على المضي ولو خطوة إلى الأمام واستعادة ثقة الناس في المحافظات الجنوبية.

وبدلاً من أن نرى إجراءات للإطاحة بقائمة الـ15 وإعادة أراضي الدولة والناس، فوجئنا بحملة شرسة ضداً على الوزير عبدالقادر هلال، آخرها اتهامه بتمويل الانفصاليين. الواضح الآن أن أي جهد حقيقي يتوخى حلحلة القضايا، والحد من دائرة الخراب المعمم، يعتبر مغامرة كبيرة، في ظل الترابط الكبير بين دوائر العصابات الخارجة عن القانون، والمدعومة بنافذين ورؤساء أجهزة ومواقع المسؤولية في «الدولة».

والخلاصة أن مضي الرجلين، هلال وباصرة، في تنفيذ رؤيتهما للاصلاح في إطار ما أسند إليهما من مسؤولية، في الادارة المحلية، والتعليم العالي، ومواصلة دورهما في ملف «الجنوب» وبصلاحيات كامله، مدعومة بالقرار السياسي لـ«الدولة»، يمثل مؤشراً مهماً إلى مدى جدية الرئيس صالح، ليس في إطار ما تجمع عليه القوى السياسية والاجتماعية من حلول واصلاحات في حدها الادنى، بل جديته في الإصلاحات الحقيقية لنظام حكمه أولاً، ومساندته لرجاله في مواجهة سراديب النافذين ووشيشهم، وعصبهم الكثيرة في الدواليب، التي ينبغي أن تدور إلى الأمام.

للمدن لغتها.. أحزانها... وانتصاراتها

الجنوب وشوشة الفرح القادم

خالد سلمان

Slman14@yahoo.co.uk

● الكتابة مهنة حبرها مداد القلب، تختصم مع العطالة، وتحترب مع التقاعد وترف انكفاء المزاج. مهنة لا تترك الإصبع في خمول والعقل في خمود وتكاسل إلى أن تآزف ساعة الرحيل صوب السماء.

● لهذا أعاود تجسير ما انقطع. وبأكف مرتعشة أكتب عن زمن انكسار الأحلام وانتحار الأماني العظيمة؛ عن وطن غادرنا، إلى غير رجعة، من تباب الروح الخضراء إلى صحارى الكاكي والقصر الرئاسي، المزين بأوامر ضرب النار وسلطة المدفعية الثقيلة؛ وطن يتسرب من شقوق التمنيات.. يبحث مسيرته الليلية صوب ضياح السقوط إلى ما دون قاع الفجيعة والموت اليومي الرتيب.

● الحاكم يلبس ضحاياه.. يتهندم بقتلاه.. يشد عوده المقصوف تحضرا لنشرة العاشرة.. يرشف أهات البلاد جرعة جرعة، قبيل نحنحة الخطابة وتلاوة بيان "حالة الاتحاد" المخوزق بمسامير الوطن المعافى والوحدة المصانة.. وحدة الأرق السرية والثروة المهربة وعافية القصر الرمادي وكارتيلات البارود والعقار.

الحاكم يتوسد قدره المفتوح على البقاء محفوفا بالزعامة، معصوبا بجنون الحرب حتى آخر رجل سواه.. آخر شهقات الأجنة القادمة.. الحاكم يربط على خاصرته طبول الحرب حتى آخر يرسم للشعب مجسم السير الصامت السعيد، في رحلة المشنقة وشاهدة وأد بلاد.

حرب في الجنوب.. دماء في صعدة.. أفق مسدود بغبن وجوع وانتحارات الرغيف.. ولا شيء يثنيه الحاكم الذي لم يعد عرزا.. عن لملمة أشتات جثمانه.. نفض ياقة جثته ودعوة معارضيه لحوار بعث الموتى وبث الحياة في شرايين الأنظمة الساقطة.

في الجنوب يقظة أنضجتها نيران القمع والقهر وجمر المظالم.. أوصد الحاكم رتاج الحل.. سد في وجه الاحتقان منافذ محابس التنفيس.. فتح الجميع على بحار رعونته الماحلة، وزع بطائق الدعوة في ليلة شرب المآقي وحفلات الإعدام.. ماح البحر والحدقات حتى الصباح.

الآن موسم هبوب الرياح الجنوبية الساخنة يحاصر انعزالية القصر.. يتخلل مسامات جره المنقوش.. يأكل قلب صلابته الصنمية.. وتعلن جنوبية الرياح كم هو ورقي هذا القصر! كم هو رملي في وجه موجة مد بحار الجموع الغابة!...

أزفت ساعة الاقتلاع.. كبرت عن التطويع والترويع والمراوحة.. ليس بمقدور هبات الرياح الجنوبية إعادة التموضع في مربع وطن منهوب مصادر حتى العظم.. ليس بمقدور الأرتال الحربية للحاكم وخطط الميدان وعواء المذياع ورعب السياسة ردم فوهة الانفجار.. بخرقة علم بالٍ وشعار كذاب غشوم.

موسم الرياح الجنوبية يكتب شهادة ميلاد العاصفة.. يصدر مرسومها.. تاركا لحواضن كل الجهات إما أن يعمد بهاتها كل الوطن، وإما أن تعلن الرياح الجنوبية دولتها المستقلة تاركا للطبقة السياسية، بلا تلكؤ، حسن الخيار.

للمدن لغتها.. ولمذاق الدم منصات اطلاق ووقود طائرة.. لكل مدن الجنوب أبجديتها.. شهداؤها. ولها لغتها المتحررة من ثقالات الحزن ومذاق انكسارات الهزيمة.. هي الآن تغني أناشيدها، تطلق أسراب حمامها خارج فضاء الخيبة.. في نسخ تيار الحياة. الحاكم الذي لم يعد عرزا.. يتوسل الحوار وشماعات الانفصال.. التوحد مع الحاكم بصفته تاريخا.. والانفصال عن تابوته شرف جدير بالاعتداد.. دونه بطولات وتضحيات الرجال.

للمدن لغتها.. أحزانها.. انتصاراتها. وللجنوب وشوشة الفرح.. إسقاط النظام، كل النظام.. وإما دولته المستقلة.

هل ننتظر للانفصال؟ قطعا لا!

هل ننكر حجمه وهول وجع الشمال؟ قطعا لا!

هل نرجىء.. نؤجل.. نرحّل الحراك.. نشد وثاقه بخيوط الرهان على مخرجات حوار مع حكم متصدع.. حكم نمنحه بالمطارحة السياسية.. مخلب خمش وخدش تمزيق وطن وإفناء حياة؟

أسئلة هي برسم أطياف الساسة.. وما زال في الوقت بقية.. وفي القاطرة للجميع متسع.

ولا خيار بين حق الناس الانفصال.. وبين الخروج بملء القول وعنفوان الإرادة عن الحاكم الضال الفاسد المستبد.. وإعلان سلمية الانتفاضة في كل الخارطة.. بين الاثنين لا مجال للمراوحة.. لا مكان للنوح على وحدة هي مزق لحم تحت أضراس الحاكم... وهي في الوجدان صدارة في قائمة أحلامنا المؤجلة.

لا مجال! إما تثوير محافظات الشمال، وإما خطوة إلى الأمام.. خطوتان للخلف.. وإما بلاد مشدودة بكلكلها للخلف.. وفي قادم أفقها لا أمام (!!).

رئيس جمعية الإخاء للتنمية والسلم الأهلي في محافظة شبوة لـ"النداء":

جمعيتنا في أطوارها الأولى.. والبدايات تبشر بخير

شركاء مشروع التوعية بمخاطر النزاع على التعليم يجتهدون هذه الأيام ويسابقون الوقت بهدف الانطلاقة صوب آفاق جديدة تهدف إلى جعل مناطق التعليم مساحات بيضاء، وبلغة القبيلي "مُهجّرة"، خالية من النزاع والثأر.

"جمعية الإخاء للتنمية والسلم الأهلي" بمحافظة شبوة أحد الشركاء، إضافة للمعهد الديمقراطي وجمعيتي "المستقبل" و"السلام" بمأرب والجوف، إضافة لصحيفة "النداء" وموقع "مأرب برس".

وللوقوف على الخطوات التي تمت في شبوة وكيفية تأسيس الجمعية وعلاقاتها بالآخرين وأهدافها وطموحاتها وأبرز الصعوبات التي تعوق عملها، كان لنا هذا اللقاء برئيس الجمعية، احمد حسين طلان الحارثي. وقد خرجنا بالحوار التالي:

■ حوار: شفيع محمد العبد

● طلان

■ ما هي خلفية تأسيس الجمعية؟

– نشأت فكرة تأسيس الجمعية من حقيقة الصعوبات التي رافقت سير عمل المنظمة اليمنية للتنمية والسلم الاجتماعي التي كونها عدد من الأشخاص المهتمين بالسلم الاجتماعي في مأرب وشبوة والجوف. وهي امتداد طبيعي لنشاط بعض الأشخاص الذين كانوا يمثلون شبوة في تلك المنظمة. كما أن الاهتمام بجانب التنمية الاجتماعية في إطار العمل الخيري التطوعي كان دافعا لنا في هذا الاتجاه، نظرا لشعورنا بوجود القصور والفراغ في هذا الجانب والذي نأمل أن تكون هذه الجمعية اللبنة الأولى في سد هذه الثغرة الهامة في حياة المجتمع.

■ كيف كانت الخطوات الأولى للتأسيس؟

– بعد تداول الفكرة وتمحيصها تم تشكيل لجنة تحضيرية، ثم قامت بإعداد مشروع النظام الأساسي، ثم متابعة الجهات المعنية في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بالمحافظة للحصول على الأدلة والأدبيات المنظمة للأعمال التحضيرية. وبعد استكمال النصاب العددي المطلوب للمؤسسين تم تسليم الوثائق للمكتب والذي بدوره أشرف على الاجتماع التأسيسي للجمعية حتى تم انتخاب الهيئة الإدارية ولجنة الرقابة ثم إصدار التصريح وفق نصوص القانون ولائحته التنفيذية.

ولا يفوتنا أن نقدم شكرنا وتقديرنا للإخوة في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل لتعاونهم معنا بإنجاز متطلبات التأسيس. ونأمل أن تستمر جهودهم لدعم هذه الجمعية. كما لا يفوتنا أن نشكر الأستاذ عبد الحكيم العفيري على ما قدمه من جهد في إنجاز مشروع النظام الأساسي للجمعية. كما نشكر كل من تعاون معنا في هذا المضمار.

■ ما هي أهداف الجمعية؟

– للجمعية أربعة أهداف حددها النظام الأساسي، وهي: دعم جهود الدولة والمجتمع في حل النزاعات المختلفة، إيجاد فرص لتوسيع وتعزيز مشاركة مختلف شرائح المجتمع من الرجال والنساء والشباب في جهود حل النزاعات وتحقيق التنمية وتعزيز الوعي الديمقراطي، المساهمة في نشر الوعي المناهض لثقافة العنف والصراع والثارات المختلفة وإشاعة روح الأخوة والسلم والتضامن والعيش المشترك، ومساندة الجهود والمبادرات الرسمية والشعبية وجهود المنظمات والمؤسسات الدولية التي لديها برامج دعم تنموي وديمقراطي على المستوى المحلي.

■ الثأر مشكلة عميقة يعاني منها المجتمع ومشروع التوعية بمخاطر النزاع على التعليم بوابتنا نحو الإخاء والمحبة والسلام

■ هل تمكنتم خلال هذه الفترة من إيجاد علاقات للجمعية مع منظمات أو جمعيات أخرى؟

– على ضوء العلاقة التي جمعت بين الأفراد في إطار المنظمة اليمنية للتنمية والسلم الاجتماعي، فقد تطورت علاقة الجمعية مع جمعية المستقبل للتنمية والسلم الاجتماعي بمحافظة مأرب وجمعية السلام والتنمية بمحافظة الجوف، وهناك تنسيق متبادل ولدينا طموح في تنظيم شبكة تربط هذه الجمعيات من أجل التكامل والتعاون في كافة المجالات.

■ حدثنا عن طبيعة علاقتكم بالمعهد الديمقراطي من جهة، وعلاقتكم بالسلطة المحلية بالمحافظة من جهة أخرى!

– تربط الجمعية بالمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية علاقة طيبة من خلال تعاونه معها في إطار برنامج "إدارة النزاعات بالمعهد" والذي تولى إعداد دراسة ميدانية عن النزاعات في شبوة ومأرب والجوف، وهذا العمل كان بداية التعاون في الإطار العملي مع منظمات المجتمع المدني في هذه المحافظات، من خلال تنسيق الجهود العملية أثناء إعداد هذه الدراسة والتي كانت سببا أساسيا في تفهم المعهد للوضع في المحافظات الثلاث بحيث تشكلت القناعة التامة لدى إدارة المعهد بضرورة التعاون مع هذه المحافظات لتجاوز مآسي النزاعات ولفت أنظار الجهات المانحة إلى تركيز الجهد التنموي فيها باعتبار أن تخلف التنمية السبب الرئيسي لنشوب النزاعات والصراعات، ومن ثم وصولها إلى مرحلة خطيرة تكون محصلتها النهائية قتلاً وتدميراً يضر بالإنسان.

وفيما يخص الشق الثاني من السؤال فقد حصلنا على تعاون وترحاب السلطة المحلية في المحافظة ممثلة بمحافظ المحافظة الأخ محمد الرويشان، حيث التقينا به بحضور بعض أعضاء الهيئة الإدارية للمجلس المحلي ومدير التربية والتعليم بالمحافظة، وعرضنا عليهم المشروع الذي ستنفذه الجمعية بالتعاون مع برنامج إدارة النزاعات في المعهد الديمقراطي والمتعلق بالتوعية بمخاطر النزاعات على العملية التعليمية. كما وجه المحافظ إلى عمداء كليتي التربية والنفط والمعادن بالتعاون مع الجمعية في مشروع التوعية، وهذا يدل على تفهم السلطة المحلية لدور الجمعيات الأهلية في مؤازرة السلطة فيما يتعلق برفع المعاناة عن كاهل المجتمع. ونحن ما زلنا في البداية والتي هي مشجعة إلى حد كبير.

■ حدثنا عن مشروع التوعية بمخاطر النزاعات على العملية التعليمية!

– في إطار التعاون والتنسيق مع المعهد الديمقراطي وضمن برنامجه "إدارة النزاعات" تم الاتفاق على اختيار هذا المشروع والذي يتكون من عدد من الأنشطة التوعوية في إطار المجتمع، وبالتالي توجيه كافة الجهود الرسمية والشعبية نحو تحقيق سلامة العملية التعليمية من كافة أسباب النزاعات وجعلها مساحة بيضاء تتسع للجميع وهذا يحتاج إلى تضافر جهود الجميع والتي من خلالها نأمل تحقيق نتائج طيبة مع أن عامل الوقت جزء من الحل ومساحة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة.

■ ألا تلاحظ أن جهودكم لن تثمر دون وجود تعاون محلي؟

– بكل تأكيد، فاليد الواحدة لا تصفق، ونحن نعلق آمالا كبيرة بعد معونة الله عز وجل على جهود الجميع، ودورنا الأساسي يكمن في السعي الحثيث إلى تنسيق هذه الجهود وتوجيهها في هذا الاتجاه. وبالمناسبة نتوجه بالدعوة إلى كل المحبين للخير أن يساعدونا بما لديهم سواء الدعم المادي أو المعنوي فكلها جهود تنفع بإذن الله.

■ مشايخ القبائل باعتبارهم مفتاح الحلول للنزاعات، كيف ستكون علاقتكم في الجمعية بهم؟

– المشايخ هم جزء من قادة الرأي في المجتمع وتأثيرهم ملموس في تحريك من دونهم من الأفراد، ومكانتهم عالية في الأوساط الشعبية والرسمية، وهذا يستدعي التعامل معهم بجدية ومصداقية في تبني توجيه الأفراد الوجهة الصحيحة وعدم الزج بهم في النزاعات والمشاكل، لأن الجميع ونحن حريصون كل الحرص على رفع مستوى الوعي بمخاطر النزاعات على المجتمع في كل مناحي الحياة، كما أننا حريصون على إشراك الكل في استشعار المسؤولية تجاه هذه المعضلة.

■ علاقتنا بالمعهد الديمقراطي علاقة شراكة.. ونشكر السلطة المحلية بالمحافظة على تعاونها

■ لماذا وقع اختياركم على موضوع تهجير التعليم، بينما الثأر لا تقتصر آثاره على التعليم، وإنما تتعداه إلى أمور أخرى، لعل أخطرها انتهاك الحق في الحياة؟

– التعليم أساس النهضة الحضارية وهو مفتاح التقدم، وكما قال الناظم:

العلم يبني بيوتا لا أساس لها
والجهل يهدم بيوت العز والشرف

من هنا كان الاختيار هذا من جانب.

ومن جانب آخر فإنه حيثما استطعت الدخول والتأثير فأنت تقلص حجم النزاعات وسيزيد من حجم المساحة التي تتسع للجميع في ظل المحبة والوئام والإخاء، وهذا ما نهدف للوصول إليه إن شاء الله.

■ هل لدى الجمعية طموحات ومشاريع مستقبلية في مجال حل النزاعات؟

– بنظرة سريعة إلى أدبيات الجمعية ستجد مستوى التعبير عن هذه الطموحات وعلى رأسها رؤية الجمعية وغايتها وشعارها. وفي هذا الاتجاه تبذل الجمعية جهود في تسويق عدد من المشاريع التوعوية منها ما هو في مراحله النهائية ومنها ما هو قيد الدراسة والتسويق.

■ جمعيتكم تعمل على شقين: التنمية، والسلم الأهلي؛ ما هي جهودكم على مسار التنمية؟

– التنمية تعني إحداث نقلة نوعية في حياة المجتمع. وأنت تعرف الواقع الذي تعيشه البلاد، ونظرة الناس للتنمية قاصرة من حيث فهم الواجبات المناطة بالمجتمع والدولة، لأن الإنسان هدف التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت، فإذا أدرك الجميع هذا الأمر وكل منا نهض بواجبه سوف تتحقق التنمية بمعدلات عالية إن شاء الله. وأما الاتكالية والتسويف فلن تحقق شيئا. ونحن نحاول السير في طريق حل ما نستطيع من الصعوبات من خلال تنسيق الجهود الرامية إلى تطوير البنية الأساسية للتنمية..

■ حدثنا أكثر عن الصعوبات التي تعانيها الجمعية!

– أبرز الصعوبات عدم وجود المال، باعتباره عصب الحياة، وهذا يجعلنا نفكر كثيراً في ماذا سنعمل في ظل زيادة التكاليف والأعباء التي يعاني منها المجتمع بشكل عام، ونحن ما زلنا في البداية والتي غالباً ما تكون منطقة حشد الصعوبات والمعوقات. وإن شاء الله نغادر هذه المنطقة.

■ حدثنا عن ظاهرة الثأر في شبوة، وأضرارها على السلم والتنمية في المحافظة؟

– الثأر مشكلة عميقة يعاني منها المجتمع اليمني بأسره، وشبوة بشكل خاص بحكم التعقيدات القبلية واختلاف أنماط الحياة فيها. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن ضعف دور الدولة يعد سببا أساسيا في تعميق هذه الظاهرة في بعض مناطق المحافظة، مع أن معطيات الواقع تؤكد رغبة الناس في تدخل الدولة لحل قضايا القتل، كما أن هناك الكثير من أولياء الدم يرغبون في تطبيق القصاص الشرعي. وبالجملة فإن الثار غالباً ما يحدث بسبب عدم التدخل لحل النزاعات قبل استفحالها وبلوغها المرحلة الدموية. وفي كل الأحوال فإن خطر الثار عظيم على الفرد والمجتمع، ففي ظله تنعدم مقومات الأمن والاستقرار وتضعف التنمية وتتأثر الحياة العامة وتزهق أحيانا أرواح بريئة لا صلة لها بالمشكلة إطلاقا.

■ ما هي نصيحتك للقبائل التي تحتكم في خلافاتها للغة العنف والتعصب؟

– أنصح نفسي أولاً ثم آبائي وإخواني المشايخ والأعيان وكافة أفراد المجتمع على مختلف شرائحهم الاجتماعي، بتقوى الله عز وجل، ثم بتحكيم العقل والضمير وإعمال الفكر قبل الإقدام على أي عمل من شأنه تقويض السلم الأهلي، وأن ننمي بدواخلنا روح المحبة والإخاء والتعاون على البر والتقوى وترك التعاون على الإثم والعدوان؛ حتى يرحمنا سبحانه وتعالى، وأن نتقرب إليه بصالح الأعمال، ليرتفع عنا المقت والغضب وشدة المؤونة، وأن يحاول كل منا ألا يكون معول هدم في جدار الألفة والمحبة، وألا يكون سبباً في إيقاظ الفتنة، فتحل اللعنة والطرد من رحمة الله.

مدارس الجوف وبنادقها

■ الجوف: مبخوت محمد
■ صنعاء: علي الضبيبي

لا يمر في الجوف عام دراسي واحد دون أن تتلقى المدارس نصيبها من الضربات الموجعة.

قبل 3 أسابيع طافت «النداء» بين بعض قبائل الجوف المتناحرة، وأخذت تتلمس أحوال المدارس هناك. لقد بدا المشهد محزناً للغاية. إنه الأنين إذ يتسرب من كل ربع.

في أقصى شمال شرق المحافظة وعلى بعد 170كم من مركزها، تتمدد مديريتا «خب» و«الشعف» على محيط رمال غبراء وحارقة. وهناك يسكب الناس أرواحهم ببسالة.

عندما انفجرت الحرب بين قبيلتي «المرازيق» و«آل صيدة» مطلع العام 2005 لم تكن مدرسة «المرازيق» قد بلغت العشرين من عمرها كانت لا تزال في الخامسة عشرة، ومؤلفة من 3 فصول حجرية صممت سنة 1989. والمحزن أنه لم تعد سوى الريح ترتاد فصولها، أما الطلاب والمعلمون فقد حال الموت دونهم والرصاص. هم تركوها منذ اندلعت الحرب قبل 3 سنوات. لقد خسرت كل شيء حتى أبوابها ونوافذها.

لا يسمح الآباء لأبنائهم بالذهاب، خشية أن يحصدهم الرصاص. ولقد حاولت «النداء» أن تقابل أياً من طلابها الذين لا يتجاوزون الخمسين. لم يكن الأمر ميسراً، بسبب حساسية الحرب. وحين ظفرت ببعضهم كان نفر من الشباب المسالمين يأخذون مواقعهم زيادةً في التأكد.

جابر مرشد، طالب في الصف الثامن، كان يتحدث إلى «النداء» عن مدرسته بشيء من القهر. وقال إن معلميه الذين جاءوا من خارج المحافظة غادروها بسبب الظروف الأمنية «وحتى لا يروحوا في هجوم».

ليس البنين وحدهم من كانوا يجيئون للدراسة، كان هناك أيضاً طالبات. كيف لا وليس بينها والبيوت سوى 500 متر تقريباً.

هذه المدرسة جاءت على أنقاض مدرسة قبلها دمرتها الحرب أيضاً، وليس بين المدرستين سوى 3 أمتار تقريباً!

لم يعد باقيا من الأولى سوى جدران قديمة وزوايا تتلاحق بداخلها الأغنام والكباش.

الحرب، الثأر، والنزاع، ثلاثي لا يلحق الضرر بطرف دون آخر. إنه يقصف الحياة بكل معالمها، ويلحق بالتنمية أضراراً تفوق الوصف. لم يعد هناك قبيلة خاسرة وأخرى رابحة، فالمشاريع الخدمية بكل مسمياتها تنتهي وتدمر، فضلاً عن النفوس التي تزهق والحركة التي تبدو دائخة أمام الموت.

لقد تكبدت هاتان القبيلتان خسائر بشرية ومادية فادحة. ففي ظرف 3 ساعات خسرت القبيلتان ما يزيد عن 59 شخصاً بين قتيل وجريح. ناهيك عن نتائجها الكارثية على الأسر والبيوت والحياة بمختلف جوانبها.

الحال نفسها في مدرسة «الأقران» من «آل صيدة». مدرسة من الطين تتكون من 3 فصول دراسية تبدو خالية ومنزوعة الحياة. يقول أحمد علي مرضي، 30 عاماً، وهو أحد معاقي الحرب: «لقد كانت المدرسة مليئة بالطلاب والمدرسين السودانيين، واليوم لا أحد يدخلها». كان قوام هذه المدرسة 60 طالباً، بنين وبنات. اليوم لم يعد أحد منهم يتعلم. بل وأفادت «النداء» مصادر خاصة بأنه تم تنزيل أسمائهم من كشوفات قوة المركز التعليمي.

التحق «عبد الغني» بالمدرسة قبل نشوب الحرب بثلاث سنوات. وحين انتقل إلى الصف الثالث الأساسي كان عليه أن يتوقف، بسبب الحرب والنزاع «وانعدام المعلمين». إنه الآن يمارس التجارة على طريقته.

إنه يكابد بجسمه الغض حياة قاسية: يشتري بسكويتات ومشروبات وحبوب بارامول ويبيعها لزبائنه ديناً حتى يوم الثلاثاء من كل أسبوع (يوم السوق) ويتقاضاها.

يتملك طلاب القبيلتين شعور جامح نحو المدرسة؛ «ولكن كيف...؟!» يقول أحدهم. علي صالح مرضي، لم يتجاوز الثانية عشرة، قال لـ«النداء» إنه حزين لعدم تمكنه من الدراسة ومواصلة التعليم، ومع ذلك لم يفترسه اليأس: «ما زلت أطمح!» أكد ذلك.

عن هذه المدرسة تبعد أخرى حوالى 22كم وتبدو أيضاً منهكة. إنها مدرسة «الستية» وتتكون من 3 فصول مع المرافق، لكن لا يبدو أن ثمة طلاباً يرتادونها.

وقد أفاد الطالب علي صالح شرتيان بأن أحداً لم يأت للدراسة بسبب المشاكل، وأنها مهجورة بعد أن تركها المعلمون وغادروا المنطقة.

وأضاف أن المعلم الذي كان يداوم في هذه المدرسة اعتزر بشدة ورحل، لأسباب نفسية، وقال إنه لن يستطيع أن يواصل التدريس، لأن السوق بعيد عنه «مع أنه كان يأكل ويشرب معنا» يقول علي. عدد الطلاب والطالبات المسجلين في هذه المدرسة حوالى 40 تقريباً.

إنهم الآن يمارسون هواية الرسم والتعبير على واجهة جدران مدرستهم المكلومة.

● طلاب مسلحون لم يستطيعوا أداء الامتحانات لبعد المركز (50 كم) وانعدام الأمن وسيطرة الخوف

تفرض الظروف الأمنية على الطلاب حمل السلاح حتى غدت البندقية جزءاً من هوية الطالب. كان الطالب عبدالواحد شحيط يتحدث لـ«النداء» وبندقيته على كتفه وقال إنه هكذا للعام الثالث على التوالي . وأضاف، وهو من «المرازيق»، أنه يمضي سنته الثالثة في الصف الثالث الثانوي، إذ لم تكن الظروف مواتية للوصول إلى مركز الامتحان، البعيد حوالى 50كم وفي المنطقة التي يقطنها «آل صيدة». ومثله محمد احمد، 15 عاماً، لم يتمكن. وهذا الأخير داهمه سوء الحظ وهو في الثامن أساسي. وقال للصحيفة إنه توّاق للدراسة ولكن الظروف تحول دونها.

صديق برأس من الثلج

■ إلى ياسين سعيد نعمان..

جازم سيف

أيها
الصديق
ذو الشعرِ الأشيب
المُرتفع كتلٍ برأس من الثلج
كم أنت مضيء وكثير الإشراق
حتى إنني أستطيع أن أراك بالعُتمة
بك الآن أسير بالطريق
وبنورك المُشع الموزع بي
أنظر للغيوم
وأشاهد العصافير
وهي تطير وتتجول بفرح
في حقول الذرة..

في عدد احتفائي بتوقيع الملحق الثقافي لصحيفة «الجزيرة» السعودية

المقالح.. إرث الحزن والغربة

■ المحرر

«قراءة المقالح تحتاج إلى اقتدار، فهو من المبدعين الذين يتجاوزون النمط فيصلون بين الخيوط والخطوط، ويفرقون بين الجامد والمشتق وتحسبه قريباً فإذا هو ناء، ثم يتأتي فتكاد تجاوره وتحاوره». هكذا قدم إبراهيم التركي الدكتور عبدالعزيز المقالح في صدارة العدد الخاص المحتفي به وبسيرته وبانجازه الادبي والفكري طوال سنين حياته، وفي العدد الخاص المنتج عن طريق الملحق الثقافي لصحيفة «الجزيرة» السعودية شارك كتاب وشعراء كثر ممن عرفوا الشاعر المقالح وخبروا مجلسه واقتربوا منه.

فكتبت فوزية الجلال «لابد من صنعاء وإن طال السفر» وهي عبارة عن غنائية محتفية بالشاعر المقالح وبعلاقته الوطيدة مع مدينته صنعاء، وكتب الدكتور جابر عصفور عن «ذكريات عنه ومعه»، في حين كتب الدكتور عبدالله الغذامي عن «اسم يحمل أرضه» قائلاً بعزوف عبدالعزيز المقالح عن السفر في زمن يتحرك فيه كل شيء إلا أنه على الرغم من هذا فالمقالح في صدارة الحضور الثقافي العربي. كما كتب الدكتور معجب الزهراني عن «رمز مشع بأجمل ما في الثقافة العربية»، واليهم كتب حاتم الصكر وعبدالواسع الحميري، ووجدان الصائغ، وعبدالله ثابت، وعبدالمطلب جبر، وعادل الشجاع. في حين أجرى عبدالمنعم الجابري حواراً خاصاً مع الدكتور عبدالعزيز المقالح أكد فيه على عدم وجود أي عداء بينه وبين أي من التيارات الاسلامية فكرية كانت أم سياسية سلفية أو معاصرة لسبب بسيط «هو أنني أشتغل ومنذ بداية حياتي في منطقة لا علاقة لها بهذه التيارات وهي حقل الادب الذي يتسع للوجدان والوطنية، والرؤى الفكرية دون استهداف مسبق لجهة أو تيار» قال المقالح.

مائة عام من العشق

توقفت طويلاً حيال الرسالة الأخيرة لغابرييل غارسيا ماركيز، وقد كفل الانترنت وصولها إلى ملايين أصدقاء الكاتب ومحبيه. وهي رسالة أخيرة، لأن الرجل يحتضر في تمكن السرطان من جسده التعس.

سوف لن تتسع هذه الزاوية للتذكير بالرسالة كاملة، فأقتطع ما قاله العاشق الكبير في العشق، متوسلاً خالقه المزيد منه، حتى وهو في سويعات موته: "لو تهبني حفنة حياة أخرى، سوف أستغلها بكل قواي. ربما ما قلت كل ما أفكر فيه، لكنني حتماً سأفكر في كل ما سأقوله، وسأمنح الأشياء قيمتها، لا لما تمثله، بل لما تعنيه. سأنام قليلاً وأحلم كثيراً، وأبرهن للناس كم يخطئون لو اعتقدوا أنهم لن يكونوا عشاقا متى شاخوا، فهم لا يدرون أنهم يشيخون إذا توقفوا عن العشق".

ماركيز الذي مازال حتى اللحظة، يغبط كاواباتا على روايته "الجميلات النائمات"، متمنياً سراً وعلناً لو كان هو كاتبها، فعلى فراش الموت، عينه عليها ما زالت على الرغم من روايته الشبيهة "ذاكرة غانياتي العاهرات"، وجاءت هذه دون رواية كاواباتا بكثير.

يقول في رسالته الوداعية: "لو كنت أعرف أنها المرة الأخيرة أراك نائمة كنت أخذك في ذراعيّ وأصلّي أن يجعلني الله حارساً لروحك. لو كنت أعرف أنها دقائقي الأخيرة معك لقلت: أحبك، ولتجاهلت، بخجل، أنك تعرفين ذلك.

هناك بالطبع يوم آخر، والحياة تمنحنا الفرصة لنفعل خيراً، لكن لو أنني مخطئ، وهذا هو يومي الأخير، أحب أن أقول: كم أحبك! وكم أنني لن أنساك! لأن الغد ليس مؤكداً، لا للشاب ولا للكهل. ربما هذا آخر يوم نرى فيه من نحب. فلنتصّرف، لئلا نندم لأننا لم نبذل الجهد الكافي لنبتسم، لنحنّ، لنطبع قبلة، أو لأننا مشغولون عن قول كلمة فيها أمل.

احفظوا قربكم ممن يحبكم وتحبّون، قولوا لهم همساً إنكم في حاجة إليهم، أحبوهم واهتموا بهم، وخذوا الوقت الكافي كي تقولوا: نفهمكم، سامحونا، من فضلكم، شكراً! وكل كلمات الحب التي تعرفونها".

رسالة ماركيز، احتوت طبعاً، إلى جانب توسله العشق حتى الرمق الأخير، شغفه إلى الحياة في ما لو قُدرت له ثانية من أولها، ورغبته إلى التبديل في طريقة عيشها، حيث يولي الحلم فيها النصيب الأكبر من دون تبديده بالنوم وخسارة النور مغشياً في قلب الظلمة.

رسالة كاتب كبير على شفا الرحيل، تستجدي مزيد الأيام، من أجل مزيد العشق، إذ غالباً نحن كائنات ضعيفة، تغلبنا الرهبة إزاء الإفناء، الامّحاء الأخير شديد القسوة وسامّ، قاس وخالٍ من الرحمة، بارد وثلجي من دون أحد نحبه ويُحبنا.

يحاضر ماركيز في الحب على مبعدة نَفَس من الموت. الحب الكلمة بلا معنى لدى البعض، السخيفة وغير المناسبة، في ظل نضالات كبرى! وأخطار كبرى تحدق في العالم، متناسين أنها البلسم الشافي للنجاة من الأخطار، والطريقة الوحيدة لكي تستجيب فيه أرواحكم لأرواح أخرى وأجسادكم لأجساد أخرى، وهي وحدها الحظ المواتي لكم، المُنجي من التشوّه والقتل.

فالحب إلهي وصعب، ولا شبيه له في العالم، لا في السماء ولا على الأرض، لا في البحار ولا في الغابات، وإذ اعتقدتم أنه عطية سهلة وغير ذات فائدة فذلك يعني أنكم أغبياء، وإذا اعتقدتم أن الحب طبيعي وبديهي فذلك لأنكم عميان –تقول توني موريسون– إنه شعور نتعلمه وندفع لأجله الكثير. لن يتذكر أحد أفكاركم المضمرة –يختم ماركيز رسالته– فاطلبوا من الرب القوة والحكمة للتعبير عنها. برهنوا لأصدقائكم وأحبائكم محبتكم لهم.

رحيل ايمية سيزير

إسكندر حبش

أيميه سيزير

قد لا يكون من المستغرب أبدا سماع هذه التحية الكبيرة، والآتية من كل حدب وصوب عبر العالم بأسره، التي قيلت عن الشاعر والسياسي المارتينيكي إيميه سيزير، لحظة رحيله، يوم الخميس الماضي. تحية على حجم شخص اختصر أدبا كاملا وسياسة كاملة وفكرا كاملا. إذ من الصعب وجود تكامل لكل ذلك في شخصية واحدة. ربما يشاركه في ذلك فقط زميله وصديقه ليوبولد سيدار سنغور، الذي أسس معه حركة «الزنوجة» في العالم، (كما مجلة «الحضور الأفريقي» التي شاركهم فيها الشاعر المالغاشي جاك رابيمانجارا في نهاية الأربعينيات) تلك الحركة التي وجدت صداها والتي كانت، فيما بعد، السبب الرئيس في انبعاث حركات التحرر الأفريقية.

بهذا المعنى، لعب إيميه سيزير، لا دورا شعريا فقط، وإنما أيضا لعب دور ذلك الوعي لقارة بأكملها. بيد أنه يجب الانتباه إلى نقطة أساسية في هذا السياق؛ فالعمل السياسي لم يكن ليمتلك كل هذا المعنى إلا عبر سياقه الأدبي الذي يشكل العماد في كل هذه المسيرة.

مسيرة أدبية هي شعرية في الأساس على الرغم من تنوعها لاحقا، وامتدادها إلى فروع أخرى من فروع الكتابة، كالمسرح والبحث، على سبيل المثال. شعر قال للعالم، في تلك اللحظة، إن ثمة عالما لا نعرفه ويجب الإصغاء إليه لأنه يحمل ذلك الألم وذلك المناخ المختلف؛ مناخ توقف عنده أندريه بروتون كثيرا الذي حيّا فيه هذه القوى الأفريقية الانتيللية (من الأنتيل)، مثلما دفعت جان بول سارتر إلى أن يطلب الانتباه إلى تلك القوة الكامنة، عبر مقدمته لمختارات ذاك الشعر، التي صدرت يوما؛ مختارات، ربما مع بعض المجاز والاستعارة، يمكن أن نصفها بجملته الشهيرة: «لا نخلق سودا، بل هذا ما نصبحه». أي كانت الكتابة، بالدرجة الأولى، ذلك الوعي الحاد بالشرط الإنساني وبالشرط التاريخي الذي نحن عليه.

صحيح أن الزمن تغير اليوم، وأننا يمكن أن نقول عن تلك التجربة إنها حاولت أسطرة (من أسطورة) الأفريقانية، حين نجد اليوم العديد من كتاب تلك المنطقة يبشرون بالكريولية (لعل أبرزهم رافاييل كونفيان)، بمعنى آخر: لا يمكن أن نغض الطرف عن فكرة الغرب وعن فكرة «المعاداة للغرب» التي كان يمثلها بطريقة ما؛ لكن ما لا يمكن نسيانه، أن ذلك كله كان يبدو وكأنه شرط أساسي من شروط التاريخ ومن شروط الكتابة ومن شروط هذا الفكر، على الأقل من حيث تاريخانيته.

برحيل إيميه سيزير، ثمة –بالتأكيد– صفحة كبيرة تطوى من تاريخ وثقافة، لا منطقة وحسب، بل من تاريخ وثقافة العالم. إذ عرف سيزير كيف يكون حاضرا ومؤثرا للعديد من الحركات الأخرى، وفي جميع مستوياتها.

هو جزء من التاريخ، وبالطبع، لا مستقبل من دون تاريخ، برغم كل المآخذ التي يمكن لنا أن نجدها.

مثل رجل يتذكر

غسان زقطان

الرضى عِثرةُ الموتى وتخاذُلُهُمْ
هكذا قالْ.

وقالْ:
مثلَ بحيرةٍ هادئة
تهبطُ روحيَ علىً الأرض
كلامي في العشب
وصُراخي في الشَجرِ
وتردّدي في الظلْ..

وما لم أقلهُ
يتراكم كالعتمة في الآبار...
أما وقد وصَلتَ إلى هنا
فلن ترى أبعدَ من ذلك.

وأضافْ:
أمّا أنا
فأمشي على هَدْيِ مولاي.

وقالَ في مكانٍ آخرْ:
مثلَ جنازةٍ مقَتضبةٍ
تتعثّرُ الرؤيةُ
وينقضي اليومُ
ويبدو الموتُ حادثاً متطرفاً
سبّبتهُ العجلةْ.

وأيضاً:
مثلَ حقلٍ مرتبكٍ
أضعُ مطّالعاً فيَّ التذكّر
وأنصتُ لخبطِ أجنحتها.
إيميه سيزير: كيف نصبح سوداً؟

رباعيات

صلاح جاهين

● ليه يا حبيبتي ما بينا دايما سفر
ده البعد ذنب كبير لا يغتفر
ليه يا حبيبتي ما بينا دايما بحور
أعدي بحر ألاقي غيره اتحفر!
عجبي

● النهد زي الفهد نط اندلع
قلبي انهبش بين الضلوع وانخلع
يا اللي نهيت البنت عن فعلها
قول للطبيعة كمان تبطل دلع!
عجبي

● حاسب من الاحزان وحاسب لها
حاسب على رقابيك من حبلها
راح تنتهي ولا بد راح تنتهي
مش انتهت أحزان من قبلها؟
عجبي

● يا وردة قلبي معاكي في الريح لعب
لا تعبتي م الريح ولا قلبي تعب
احنا كده: نرتاح في صخب الجنون
وفي السكون بنخاف قوي ونترعب!
عجبي

«غرفة الابن» لناني موريتي

الظروف المتسببة بكل نهاية للحياة يمكنها أن يختلف بعضها عن بعض، لكن الموت يبقى واحدا، مقلقا، متعذر الفهم، مؤلما، وخصوصا فاتحا للآفاق بالنسبة إلى السينمائي الايطالي ناني موريتي، كي يصور فيلما عن اضطراب عائلة تحاول المقاومة من أجل العيش في ظل الغياب الصادم لأحد أفرادها، عبر تصوير الموت الذي يأتي ليقلب السعادة اليومية، وليوقف مرور الزمن ويحدث شرخاً في حياة أسرة.

في "غرفة الابن"، رغب موريتي بتصوير خفايا الحلم الايطالي، حلم بورجوازي صغير، مستخدماً النبرة الدرامية، بل حتى التراجيدية التي قلما ارتسمت في معالم سجله السينمائي الذي ولد من السخرية والتهكم، ومحتفظا في الحين نفسه، بالقريحة السينمائية. موريتي، النرجسي والاستبدادي، سائق الـ"فيسبا"، المعجب بنظيره الراحل الكبير بيار – باولو بازوليني، المحتج على سياسة سيلفيو برلسكوني، تخلى مدة وجيزة عن بشاشته المفعمة بالأنانية، ومحورها سيرته الذاتية التي شكلت خصائص سينماه، كي يضع نفسه في دور أب يستسلم لنوع من الألم التلقيني، إثر فقدانه لابنه، في ميلودراما ذات هواجس تراجيدية ترتعب عند سماع عبارة: "...هذا الموت الذي يطوف في الأنحاء".

فالموت كما تفهمه سينما المؤلفين، محاولة لقبول المأساة الكبرى، ولكل أسلوبه الخاص في تجاوز المحنة. لكن من أجل التوصل إلى مثل هذين الصفاء والحكمة ينبغي الاستسلام لهذه الحقيقة المطلقة التي تتحكم بمصير كل كائن حي، برغم أن هذه الممارسة تتطلب منا فعل المستحيل. أما المشاهد الذي يتأثر بالمشاعر، فينقاد إلى رحلة داخلية غالى أقاصي حدود المعاناة الإنسانية، حيث عذاب الضمير يفوق شتى أنواع العذابات وعدم القدرة. فحيال الموت لا يستطيع أحد أن يفعل شيئاً. ذلك لأن الظلمة تمنع المرء من أن يرى بوضوح، بعدما انطفأت الشمعة التي كانت تنير دربه.

الأفلام التي تجعل الموت قضيتها، ترتكز على الصمت أكثر منها على الكلمة، لأن للكتمان قدرة كبرى على البوح. لموريتي الفضل الكبير في تصوير الموت كحالة انتشال وشرخ وسلب. وبئس المصالحة معه عندما تدق الساعة في اللحظة غير المناسبة. ولأن التمرد حقّ، خبت بهجة الحياة تدريجياً، في حين تلقت الصلابة العائلية ضربة قاضية. هذه الحال تفضي بالجميع إلى حالة قطيعة دائمة مع الشفاء من المصيبة التي ألمت بهم، ولن تعثر العائلة على عزاء لها في أي جانب آخر إلا في التمزق والرفض.

الفيلم من إنتاج العام 2001

Alnedaa.yemen@gmail.com

الندى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 16 ربيع الآخر 1429هـ الموافق 23 ابريل 2008 العدد (148) Wed. 16/4/1429 - 23 April 2008

عنوان الندى
على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

إستغاثة

قبل 8 أشهر هاجم مرض فتاك وجه حيدر الحاج وبدأ في التهام جزءاً منه.

تحالف الفقر والسرطان يوشك الضاء على ابن محافظة ريمة.

إذ يعجز حيدر عن دفع تكاليف جلسات العلاج الكيميائي التي أقرها أطباء مركز الأورام السرطانية لإستئصال ورمه الخبيث.

حيدر الحاج يحتاج لفتة من فاعلي الخير لإكمال علاجه وتخليصه من التحالف القاتل.

لمساعدته يرجى الاتصال على الرقم: 733121043

قتل أشخاص بينهم امرأة في البيضاء

لقي ثلاثة أشخاص من "بني وبران" في محافظة البيضاء مصرعهم، بعد إطلاق النار عليهم من خصومهم من أهالي المنطقة نفسها، حيث كانت الأعيرة النارية التي أطلقت صوب الأشخاص المستهدفين قد حالت بينهم وبين الوصول إلى "جامع الديلمي" في مدينة رداع. وطال الرصاص امرأة صادف مرورها في المكان أثناء إطلاق الرصاص، لتسقط قتيلة إلى جانب محمد عبدالله وبران وطارق احمد وبران، فيما أصيب سنان وبران بجروح.

ولا تزال جثامين القتلى في ثلاجة المستشفى، بانتظار تحرك السلطات الأمنية لإلقاء القبض على القتلة، وفق ما ذكر لـ"النداء" الشاب علي عبدربه وبران، الذي كان متواجدا ساعة الحادثة. وقال: "فوجئنا، ونحن ذاهبون للمسجد لأداء الصلاة، بإطلاق النار من قبل خصومنا، وهم يرتدون ملابس عسكرية، فقد صدرت توجيهات حكومية تمنع دخول المدينة بالسلاح، وهو ما نفعله في مدخل رداع، حيث نترك أسلحتنا هناك وندخل، لكن نافذين في الأمن ساعدوا الجناة وقاموا بتسهيل دخولهم إلى المدينة بأسلحتهم ليرتكبوا ما ارتكبوا بحق أقاربنا".

يذكر أن الحادثة تأتي على خلفية ثار بين الجانبين بدأت منذ سنوات ولا تزال تلقي بظلالها الكئيبة على أمن الناس وأرواحهم. وذكر عبدربه أن الجناة فروا بعد ارتكاب الجريمة، وعند وصول رجال الأمن إلى المنطقة تم تسليم أشخاص آخرين لا علاقة لهم بالحادثة التي يتهم "بني وبران" الشيخ "ع. ز. خ" بارتكابها.

وأفاد "النداء" عدد من "بني وبران" بأنهم توجهوا أمس الأول الاثنين إلى دار الرئاسة لعرض شكواهم على رئيس الجمهورية، إلا أن مدير مكتب الرئيس حثهم على الصبر وإعطاء السلطة مهلة كافية لإلقاء القبض على الجناة، وأنهم في حال عجزت السلطة عن ذلك وعدوا حسب إفادتهم بإخراج أسرهم وأطفالهم والانتقال بهم إلى دار الرئاسة، والعمل على تصعيد القضية، سيما وأنهم يؤكدون دعم نافذين لخصومهم. وطالبوا عبر "النداء" الجهات المعنية بسرعة إلقاء القبض على الجناة حفظا للأمن والاستقرار في المنطقة.

نافذة

جعار الإمارة أم المستقبل/ المقتل؟ (2-2)

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

انسجاماً مع التعريف الحرفي المباشر الذي يقول إن الواقع هو ما يقع، أوبالأحرى ما يسقط من فوق إلى تحت، أو من الاعلى إلى الأسفل، فإن «الواقع» اليمني سيمتنع على التعريف إذا لم ينظر اليه في انحداره وبما هو «ساقط» بامتياز.

وعلى ذلك يغدو الإقرار بأن مدينة جعار هي اليمن، واليمن هي جعار، ضرباً من الاستجابة لمنطق واقع «الوحدة» القائمة على الشقاء والإلغاء.

إنه الواقع. وتبعاً لذلك لا بأس من الاقرار- ايضاً- بأن الميليشيات التي تتوزع مدينة جعار كمناطق نفوذ وتتنازعها كمربعات تناحر واغتنام وانتهاب، بترجمة عارية لاقتصاد المافيات والإتاوات ومنزهة من صفات القداسة و«الجهاد»، ليست خصوصية جعارية.

فهي (أي تلك الميليشيات) لم تأت من كوكب آخر، ولا يمكن اختزالها بالإحالة على «المجاهدين» ومشتقات الجهاد، وعلى العائدين من أفغانستان أو الخارجين من معطف الفرقة الأولى مدرع، أو العائدين من العراق.

وسيكون من قبيل الخفة والابتذال تأويل حالة جعار، الميليشياوية، تحت ضغط التصور القائل بأجيال جهادية متنوعة ومتصارعة، أو بأجيال داجنه مستوعبة في أجهزة السلطة ومراكز القوى، وأخرى مقيمة في منطقة المراوحة المريحة، التي تسمح لها تارة بمنازلة السلطة وأخرى بمؤازرتها، وثالثة راديكالية قتالية تنتمي لموجة العائدين من بلاد الرافدين، وتقنيات الجهاد في العراق.

ربما كان ذلك جزءاً من «الواقع» أو علامة تشير إلى أن مدينة جعار كانت منصة تصديرية كبرى للمجاهدين الذين رحلوا إلى العراق. ولكن ذلك لا يعطي معظم مساحة «الواقع». وبمعنى أن تغوينا حالتها الميليشياوية السافرة بفصلها عن معظم أرجاء البلاد التي ترزح تحت القبضة إياها وإن على تفاوت.

ذلك لأن الذهنية الميليشياوية هي السائدة والمتفاقمة، وهي «النظام»، بشتى مظاهرها وعناصرها، وهي مدعومة بشواهد التفكك والعنف المتفلت وغير العقلاني، ومدعومة بالطابع الميليشياوي الذي يحكم ممارسات السياسة والساسة والاجهزة، ويحكم النظر إلى «الدولة» كموضوع للاغتنام والسرقة وكذا النظر إلى ممتلكات «الدولة» وإلى الوظيفة العامة والثروات الوطنية. وتتفشى الميليشاوية تحت الضوء المعتم للذهنية العشائرية القبلية الطائفية «الجهادية» التي تنتمي لعالم ما قبل العصر والدولة.

من هنا كانت جعار هي اليمن واليمن معطوفة على جعار. وربما كنا ميليشيا، من غير أن نقصد أو أن نعي.

وجـــوه

مسن ينكب على آنية عصيد في شارع 20 بصنعاء 2007

وأمكنة

ضريح الإمام المهاجر أحمد بن عيسى - وادي حضرموت - «النداء»

كوارث الهيبة

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

لا مجال لنكران أن الصراع بين مراكز قوى قد خرج إلى العلن، وأننا أمام قوتين: الأولى ترى أن من مصلحتها استمرار إنهاك نظام الحكم حتى النهاية مهما كانت عواقب هذا الفعل، وأخرى ترى أن تجاوز الآلية القديمة لإدارة الدولة سيساعد على ايجاد تحول حقيقي في اطار النظام القائم ويجنب البلاد مخاطر الوصول إلى مربع الدول الفاشلة.

بعد اتضاح هذه الحقيقة، فإن قدرة أي طرف على الإنتصار لرؤيته سيكون رهناً بخيارات الرئيس؛ لأن تنامي هذا الأمر في هذه المرحلة الحساسة والدقيقة سيقود في النهاية إلى خلق المزيد من الأزمات ويؤدي إلى تفجر الأوضاع أكثر مما هي عليه الآن. اليمن اليوم بحاجة إلى الإنفتاح على مختلف القوى السياسية، واستشعار حجم المخاطر التي تواجهنا. وهذا لن يتحقق الاّ بمبادرة اصلاح وطنية تتجاوز حسابات موازين القوى ومصالح مكونات النظام. اما الدفع باتجاه إشعال المزيد من الحرائق في شمال البلاد وجنوبها تحت إدعاء الحفاظ على هيبة الدولة فإنه سيزيد من رقعة الغضب ويشعل نيران الكراهية والنزعات الجغرافية.

اذا كانت لجنة «هلال- باصرة» قد حددت خمسة عشر نافذاً كأساس لمشكلة الأراضي في محافظات لحج وعدن وأبين وحضرموت، فإن تقرير هذه اللجنة لم ير النور إلى الآن، بل إن من وردت اسماؤهم في التقرير مستمرون في اداء مهمتهم بالبسط والتصرف بالأراضي المملوكة للدولة أو للمواطنين الضعفاء.

ليس هذا فقط، بل إن الرجلين أصبحا في مرمى هذا التوجه المتغلغل داخل بنيان الحكم، الذي بات اليوم يمتلك احزاباً مفرخة وصحفاً مستنسخة، وقد اظهر قدرته على التحدي أكثر من إمكانية الخشية من الإدانة.

يستطيع الرئيس علي عبدالله صالح إعادة الثقة للناس بحكمه لو أنه انتصر لاصحاب مشاريع الحوار والانفتاح على الآخر، وضحى بعدد محدود من الضالعين في قضايا الفساد وخصوصاً المتورطين في البسط والاستيلاء على أراضي الدولة في حضرموت وعدن وصنعاء ولحج والحديدة.

استعراض القوة العسكرية لن يؤدي إلى معالجة أسباب شعور الناس بالظلم وبغياب المواطنة المتساوية، واذا لم تفتح نافذة أمل لاصلاحات سياسية حقيقية وجذرية فإن الاعتقالات ستزيد الناس صلابة والقمع سيقوي من الاطروحات المرتكزة على البعد الجغرافي للمشكلة.

المنطق يقول إننا لا نحتاج إلى مواجهات جديدة في صعدة، وأن العقبات مهما كانت قوتها يمكن تجاوزها. المنطق ذاته يفرض علينا الإقرار بأن حرب 1994 كانت كارثية على اليمن، وأن الإعتراف بذلك ومعالجته سيزيل عوامل الإحتقان وسيقطع الطريق أمام أية مشاريع تستهدف الوحدة الوطنية.

لو توهم المحيطون بمركز القرار أن الهدوء الحاصل الآن في المحافظات الجنوبية هو اعتراف بعدم شرعية المطالب التي رفعت خلال عام من الاحتجاجات السلمية فإن الكارثة ستكون أعظم، إذ أن أمام اليمن اليوم فرصة تاريخية لمعالجة هذه القضية، عبر حل سياسي يشارك في صياغته مختلف المكونات السياسية. ولو وجد تقرير لجنة معالجة قضايا الأراضي الاستجابة المطلوبة من الرئيس لما كان معدوه ضحية لصدقهم وإخلاصهم في الرأي.